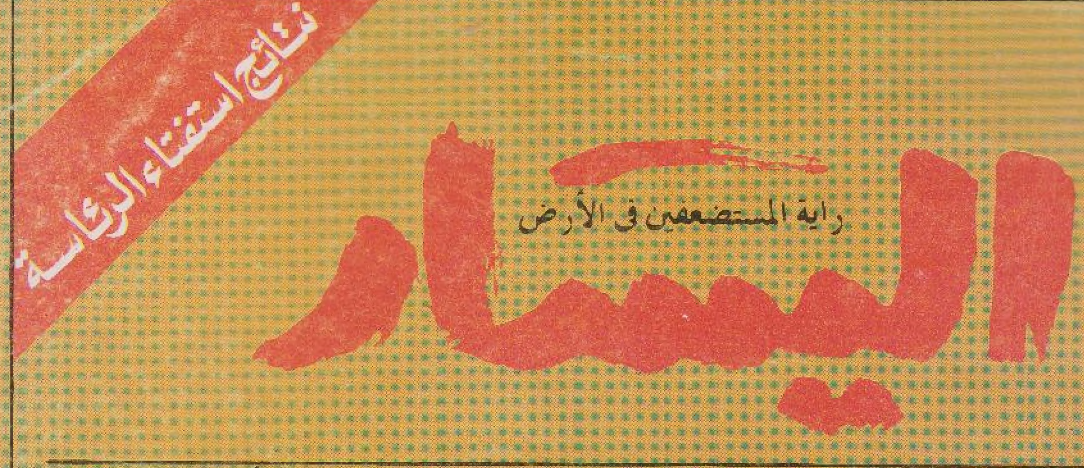
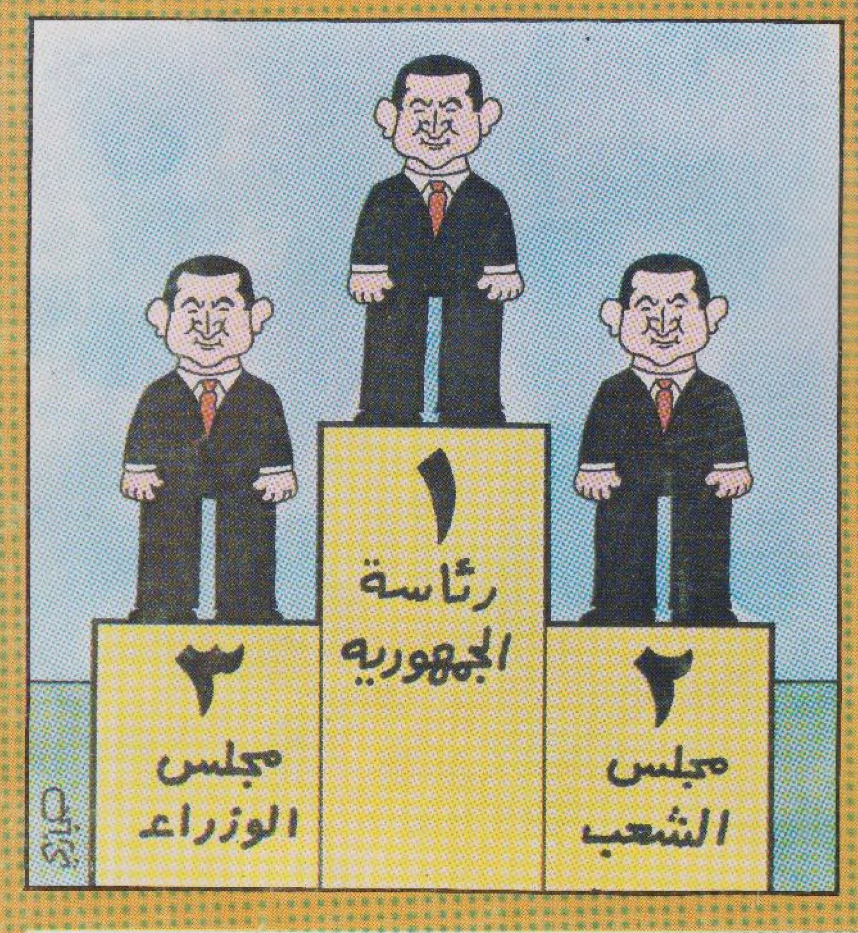


العدد الرابع والاربعين/ اكتوبر ١٩٩٣م/ ربيع الآخر ١٤١٤هـ/ الثمن ١٥٠ قرشاً مصرى



مودعو الشريف ضحايا صراع قانونى

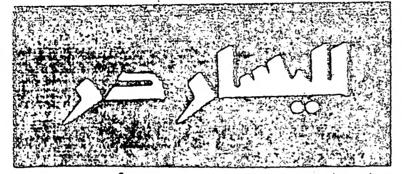
عبقرية السادات والهزيمة بأثر رجعى

سينما الأحلام المجهضة

الطفولة المؤجلة فى روسيا

الإتفاق الفلسطينى الاسرائيلى.. اتفاق كل المتقبين من الصراع

هل بدأ العد التنازلى للعصف بحرية الصحافة؟



تغيير .. «غزة - أريحا»

اضطرتنا الأحداث أن نخرج عن تخطيطنا لهذا العدد.

كالعادة كانت هيئة التحرير ومجلس مستشارى اليسار قد اجتمعا فى الأسبوع الأول من شهر سبتمبر ووضعا الخطوط العريضة لعدد أكتوبر ، وبدأنا فى التنفيذ ، وفجأة توالت أخبار الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى وصولا الى اللقاء الاحتفالى فى واشنطون ومصافحة عرفات لرابين وتوقيع الاتفاق والاعتراف المتبادل، ولم يعد هناك مفر من اجراء تغييرات أساسية فى مادة العدد.

أول ما فكرنا فيه هو الاتصال بالصديقين نظير مجلى (حيفا) وحنا عميرة (القدس) لنعرف منهما الأخبار ونتفق على موضوع الرسالة . كان «نظير» فى طريقة لواشنطون لحضور التوقيع وهكذا انتظرنا عودته ليكتب رسالة هى فى الواقع حصيلة«واشنطون والرباط وحيفا..»وبعث «حنا عميرة» برسالته من القدس، و«فالح العطاونة» نحو الشمس. وتفرغ «حسن بدوى» لرصد مواقف أحزاب المعارضة المصرية لتحتل«الجو السياسى» كله تقريبا ، وفى اللحظة الأخيرة قررنا أن نعقد ندوة يشارك فيها عدد من المتخصصين فى القضية الفلسطينية والعربية بصرف النظر عن مواقفهم وآرائهم ، وعقدت الندوة بعد ٤٨ ساعة بالضبط من حفل التوقيع . واستكملنا الملف بتحقيق كتبه «مدحت الزاهد» يضع النقاط فوق الحروف ، حول مقولة أن السادات كان عبقريا وسابقا لعصره .. الخ.

ورغم هذا الملف فما زلنا نشعر أن هناك جوانب أخري تحتاج الى استكمال فى الاعداد القادمة ، وأن هناك موضوعات أضطررنا الى تأجليها بسبب المساحة ، خاصة الجزء الثانى من دراسة «مستقبل الماركسية العربية» وبقية بحث ثقافة بعض الاحزاب السودانية ، وحوار هام مع د. رمزى زكى حول سعر الفائدة وتحرير التجارة .. الخ

نعد بأن ننشرها جميعا فى العدد القادم

اليسار

فى هذا العدد

رئيس التحرير:
حسين عبد الرازق
المشرف الفني:
محمد ... دي
المستشارون:
ابراهيم بدراوي
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
د. عبد العظيم أنيس
عبد الغفار شكر
عبد الغني ابو العينين
محمود أمين العالم
شارك في التأسيس:
د. فؤاد مرسي

اليسار: منبر ديمقراطي يصدر عن حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي في اليوم الأول من كل شهر.

AL YASSAR 126 AL SUDAN st.
IMBABA GIZA A.R.E

الاشتراكات: لمدة سنة واحدة
مصر:
١٨ جنيها للأفراد ٤٥ جنيها للهيئات.
الوطن العربي: ٥٠ دولارا أمريكيا أو مايعادلها.
العالم: ١٠٠ دولار أمريكي أو مايعادلها.

ترسل القيمة بشيك مصرفي أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.

الادارة والتحرير: ١٢٦ شارع السودان - إمبابة- جيزة
رقم البريدي ١٢٤١١
ت: ٣٤٦٥٤١٦ فاكس: ٣٤٤٢٠١٣
FAX. 3442013 TEL 3465416

موقفنا

ساحات النضال الحقيقية

حسين عبد الرازق

لم تستطع الأحداث الدرامية التي انتهت بتوقيع الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي في واشنطون ، والتي استولت على اهتمام الناس في مصر (والعالم العربي) أن تبعدهم عن التفكير في همومهم اليومية الضاغطة، وما ينتظرهم من مصاعب ومشاكل في السنوات القليلة القادمة.

فتمثيلية الاستفتاء على رئاسة الجمهورية، والحديث عن التغيير الذي يفكر فيه الرئيس والوعد بالخروج من عنق الزجاجة عام ١٩٩٥ ... كل ذلك لم ولن يفلح في خداع الناس واقناعهم بغير ما يعيشونه فعلا ويدركونه.

فرغم ان الاستفتاء على الرئاسة موعده ٤ أكتوبر الحالي، فالناس تعلم يقيناً أن النتيجة مقررة سلفا، وأن كل ما يفكر فيه أصحاب السلطة والقرار هي النسبة التي سيعلنون فوز الرئيس بها في الاستفتاء ، وهل من الأصوب أن تقل عن ٩٠٪ أم لابد أن تتجاوزها . فالرئيس حسني مبارك سيبدأ مع ١٣ أكتوبر فترة حكمه الثالثة شئنا أم أبينا.

وحديث التغيير أكاذيب تكشفها الحقائق كما يقولون .

فالقضية ليست شخص رئيس الوزراء الحالي أو القادم (أو السابق) ، أو هذا الوزير أو ذاك ، فرغم أن للأشخاص دورا وتأثيرا لا يمكن إنكاره ، إلا أن جوهر القضية يظل السياسات والمصالح التي ترتبط بها ، والتي نعيش في ظلها طوال حكم الرئيس حسني مبارك والتي وصلت حتى الآن ١٢ عاما متصلة.

وأظن أن الرئيس أصدقنا القول عندما أعلن أكثر من مرة خلال هوجة المبايعة ، أنه سيواصل نفس السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي اشتهرت حكوميا باسم «سياسة الاصلاح الاقتصادي» ، والقائمة على تنفيذ روشتة صندوق النقد الدولي المعروفة وشروط البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، والتي انتهت في كل البلاد التي طبقت فيها بالفشل.

ويتأكد الالتزام بهذه السياسات ، باتفاقات وتعهدات دولية ، آخرها ، الاتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي صدق عليه مجلس اداراته منذ أيام ، والعناوين البارزة لهذه السياسة وللاتفاق مع الصندوق هي ...

- عودة السيطرة الأجنبية على الاقتصاد المصري ، وتدمير الصناعة والزراعة المصرية لحساب المنتجات الأجنبية ، عن طريق سياسة الابواب المفتوحة أمام كل ما هو أجنبي ، وبيع شركات ومؤسسات القطاع العام ، وصولا لأكثرها أهمية وخطورة ، وهي البنوك وشركات التأمين.

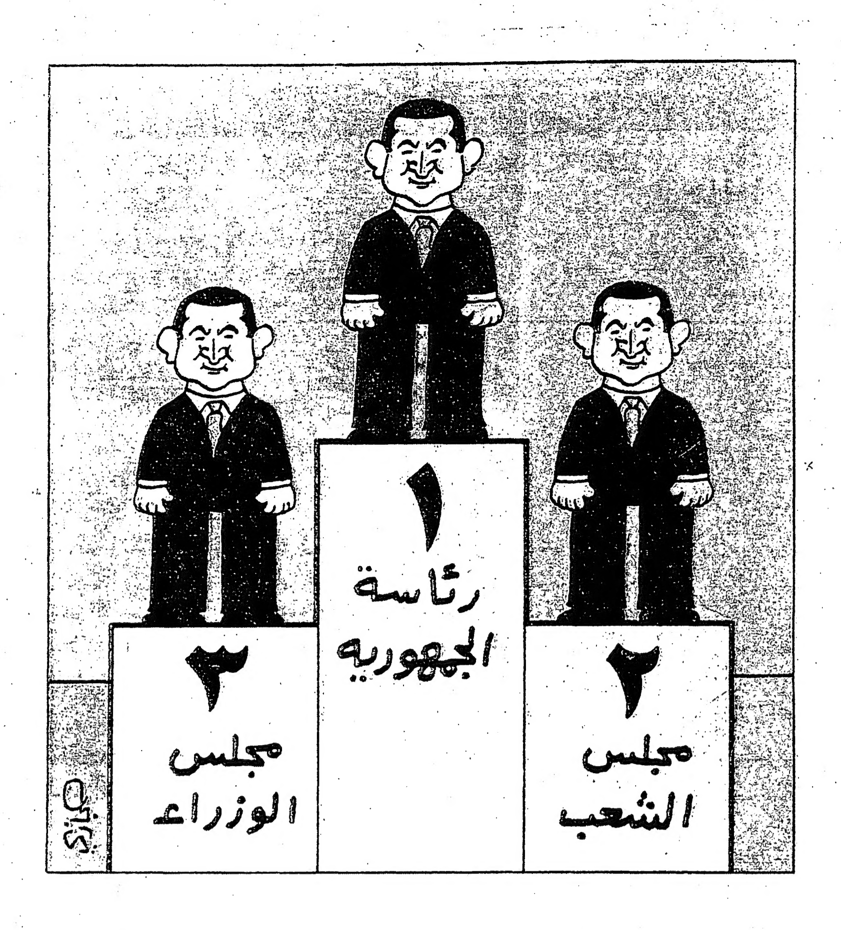
- إطلاق اسعار ما بقي من سلع وخدمات أساسية ، خاصة السكر والزيت ورغيف العيش ، والكهرباء والبنزين، وصولا الى زيادة أسعار استهلاك المياة.- تزايد البطالة التي تجاوزت بالفعل ٣.٥ مليون عاطل.

- إصدار سلسلة من القوانين واتخاذ مجموعة من الاجراءات تغير من التوازن الإجتماعي القائم لصالح الأقلية المالكة وعلى حسب الأغلبية.

والنتيجة الوحيدة المتوقعة لهذه السياسات قياسا على التجارب السابقة وعلم الاقتصاد هي مزيد من التأزم الاقتصادي والتدهور في مستوى معيشة الغالبية ، وتزايد الفروق الطبقية ، وتراجع الانتاج والتنمية الحقيقية.

ويؤكد هذه النتيجة أن الحكم في مصر مواجه بتطورين سلبيين..

الاول ، اتجاه الادارة الامريكية الى تقليص ما ينفق على المعونات الخارجية ،



وتحصل مصر واسرائيل على النصيب الاكبر منها، وتعتمد سياسة الحكم فى مصر على هذه المعونات بدرجة كبيرة.

الثانى ، دفع الولايات المتحدة الاموال والاستثمارات العربية الخليجية والأوربية للاتجاه الى اسرائيل وفلسطين ، وليس مصر، كجزء من دعم الاتفاق الاسرائيلى الفلسطينى نواة الشرق أوسطية ، وهكذا تخسر السياسة المصرية رهانها الثانى - بعد حرب الخليج- فلا تحصل على المقابل الذى توقعته لدورها السياسى الموالى للولايات المتحدة الأمريكية.

واذا انتقلنا الى الساحة السياسية ، فأظن أن الارهاب الذى تصاعد بصورة مخيفة خلال العامين الأخيرين ، ليس فى طريقة الى التراجع أو الخفوت ، فالحكم عاجز عن مواجهته برؤية شاملة ، وسلاحه الوحيد المواجهة الامنية ، ويستحيل نجاح المواجهة الأمنية وحدها - مع استمرار نفس الاسباب التى أدت الى تصاعد الارهاب - فى التصدى لمثل هذه الظاهرة المركبة والبالغة التعقيد.

والنتيجة الوحيدة هى استمرار هذه المواجهة الدامية التى تهدد الهامش الديمقراطى المحدود ، وتقدم ضباط وجنود الشرطة ضحايا للارهاب ، ولعجز الحكم.

ولا يأتى الخطر على الديمقراطية من الارهاب فقط، فالحكم فى ظل سياساته الاقتصادية والاجتماعية المعادية لمصالح الأغلبية ، والاجراءات الجديدة التى تعهد بها والتى ستفجر مزيدا من السخط الاجتماعي ، وفي ظل خوفه من الجماعات الإرهابية ... يتجه إلى فرض مزيد من القيود على الاوضاع الديمقراطية المقيدة والناقصة والتى نشكو منها طوال حكم الرئيس مبارك، والتهديد الأخير للصحافة والصحفيين ، وما كان يعد لهم بليل ، مجرد نموذج لما يفكر فيه هؤلاء الحكام لحصار الأحزاب (المحاصرة أصلاً) وصحفها، ومنعها من الوصول للناس وكشف فساد الحكم وسياساته.

أن صورة السنوات القادمة صورة قاتمة ، وليس من حق الذين تصدوا للعمل العام ويسعون للتعبير عن الناس أن يستسلموا لليأس ، فواجبهم أن يسعوا بقوة للإمساك بزمام المبادرة ، وتغيير الصورة.

وكما أثبتت تجاربنا وتجارب غيرنا ، فنقطة البدء ، والمدخل الصحيح للتغيير ، هو الاصلاح الديمقراطى والسياسى.

ولن يتحقق الاصلاح السياسى والديمقراطى بمجرد اعلان الرأى والموقف ، كما حدث فى موضوع استفتاء الرئاسة عندما قالت الاحزاب «لا» ثم دخلت الى الشرانق.

الناس فى حاجة الى أن تشعر ان هناك ، أحزابا وقوى سياسية حقيقية تسعى فعلا للتغيير وإقامة حكم ديمقراطي ودولة مدنية حقيقية، وليس دولة والحزب أو الرئيس ، أو الدولة الدينية ، أو الدولة البوليسية ، أو دولة العسكر.

فلتنزل الاحزاب والقوى الديمقراطية الى ساحات النضال والعمل.. فى المصانع والحقول والجامعات والنقابات والشوارع.. دفاعا عن الديمقراطية لتطرح برنامجها للاصلاح الديمقراطى والتغيير السياسى ، وتناضل مع الجماهير لتفرضه - ديمقراطيا - على كل أعداء الديمقراطية.

غزة - أريحا .. ردود فعل مختلفة للمعارضة المصرية

أثار الاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى المعروف باسم (غزة أريحا أولا) ردود أفعال متباينة على ساحة الاحزاب المعارضة الرئيسية فى مصر.

أعلن التجمع ضمن تصور شامل للظروف الموضوعية وموازين القوى وعلى ضوء تمسكه بموافقه الثابتة المؤيدة للحقوق الوطنية الفلسطينية تأييده للاتفاق كخطوة أولى تستوجب العمل لتحقيق تسوية شاملة وعادلة.

نفس الموقف أعلنه الحزب الشيوعى المصرى فى بيان أصدره يوم ٧ سبتمبر بتأييده الاتفاق مع طرح المخاوف والمحاذير اذا لم تنتبه القوى الوطنية العربية- ومنها الحزب الشيوعى المصرى - لمسئولياتها في دعم نضال الشعب الفلسطينى لنيل كامل حقوقه الوطنية فى تقرير المصير والعودة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وصف الحزب العربى الديمقراطى الناصرى الاتفاق بأنه استسلام قائم على الخزى والعار» وأكد تمسكه «بحق الأجيال العربية فى تحرير كامل التراب الفلسطينى وأن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة » ، وأن هذه القضية ليست شأنا فلسطينيا ولكنها قضية عربية ، لا يحق لأى طرف عربى حتى ولو كان م . ت . ف . تقديم أى تنازل فيها عن كل أو أى جزء من أرض فلسطين».

ووصف «الاخوان المسلمون» الاتفاق بأنه حل مهين مفروض على الفلسطينيين وسيعتبر تحت أقدام المجاهدين فى سبيل الله من أبناء فلسطين ومن كل المسلمين» .

واكتفى حزب العمل بإنتقاد الاتفاق وطرح عدد من المطالب وان كانت صياغاته أقرب الى موقف «الاخوان المسلمون»

الناصرى ... قضية عربية

أصدر الحزب الناصرى بيانا فى الأسبوع الأول من سبتمبر أشار في بدايته الى «الأسلوب الغريب والفريد الذى تم به وضع مثل هذا الاتفاق الذى ينهى كفاح أمتنا العربية » ، والى رفض الحزب الناصرى المبدئى للتفاوض مع العدو الصهيونى.

وأعلن البيان أن الاتفاق ينتهى بالكفاح العربى - الفلسطينى الى نهاية هزيلة وهزلية أيضا ، فلسنا أمام حل شامل لقضية الأراضى العربية المحتلة، وانما نحن بصدد حل قطرى جزئى ، وهو بهذا يتفوق على كامب ديفيد فى هزاله واستسلامه للأطماع الصهيونية اضافة الى كونه استطراداً طبيعياً لزيارة السادات للقدس وكامب ديفيد، كما انه لا يخرج فى حقيقته عن جوهر كافة مشروعات الاستسلام التى روجت لها الدوائر الصهيونية منذ ١٩٦٧ من حيث تركيزه على فكرة الحكم الذاتى للسكان دون الأرض كبديل للوطن الفلسطينى ، ويزيد الطين بلة ان هذا المشروع لا يمتد الى كافة الاراضى الفلسطينية المحتلة بعد ١٩٦٧... وهذه الصيغة تجعل من غزة أريحا معزلا فلسطينيا تحت السيطرة الصهيونية تماما كما هو حال معازل السود فى النظام العنصرى بجنوب أفريقيا».

وأضاف البيان أن الاتفاق سيؤدى الى مزيد من الفرقة العربية ولاسيما الدول المتاخمة لفلسطين نظراً للتأثيرات السلبية له على موقفها التفاوضى فى واشنطن، وسيفتح الباب أمام الاقتتال الشرس بين الفصائل والمنظمات الفلسطينية ليس فقط على صعيد الخارج والداخل الفلسطينى ، وانما أيضا على صعيد الفلسطينين داخل الاراضى المحتلة ، فضلا عن الفائدة التى ستجنيها تل ابيب من اجهاض الانتفاضة وقطع الطريق على تنامى العمل المسلح الداخلى ضد قوات الاحتلال ، فإن وجود عرفات بقوات شرطة فلسطينية تابعة له سيكفى العدو الصهيونى تبعات مواجهة الصراع



رفعت السعيد أمين عام حزب التجمع



ضياء الدين داود الحزب الناصرى



مأمون الهضيبى الاخوان المسلمون

الفلسطيني -.. كما أن القوى التى كان ينبغى لها أن تتجمع لمواجهة العدو الصهيونى سوف تتحول بالضرورة الى حرب أهلية فيما بينها على امتداد الوطن العربى.

وتضمن البيان أن صيغة غزة أريحا مقدمة ضرورية للتصفية النهائية للقضية الفلسطينية ، وهى أيضا السبيل لتمهيد الطريق امام تمرير صيغة الشرق أوسطية التى يضطلع فيها الكيان الصهيونى بدور القوى العظمى فى المنطقة العربية. وفى النهاية أكد البيان أن المأزق الذى وصل اليه كفاحنا العربى هو نتاج سياسات الولايات المتحدة العدائية والدور الخيانى الذى لعبته بعض أنظمة الحكم العربية ثم النهج الاقليمى الاستسلامى الذى انزلقت اليه منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات»

الاخوان ... قضية اسلامية

وأعقب ذلك بساعات بيان «الاخوان المسلمون» فأشار الى أن «قضية فلسطين لا تخص الشعب الفلسطينى وحده وانما هى قضية كل العرب والمسلمين والعمل على تحرير فلسطين فريضة على كل مسلم ومسلمة»

وأضاف البيان «ان الطريق الوحيد للتحرير هو الجهاد فى سبيل الله بكل صوره وأشكاله ، الأولوية فى ذلك أن تتخذ الدول الاسلامية (شعوبا وحكومات) طريقا جديا نحو تطوير نفسها لتواكب حركة التقدم الحضارى العالمية مع تمسكها بعقيدتها ودينها ، وان المفاوضات الجارية الان تمت فى وقت اختلت فيه الموازين ، وبالتالى فكل ما ينتج عنها سيكون فى صالح العدو الصهيونى، وان حق التعايش لكل المواطنين (مسلمين ونصارى ويهود) على أرض فلسطين تحت مظلة الاسلام الحنيف حق مكفول بشرط عدم الاعتداء على حرمات ومقدسات المسلمين.

وان اتفاق غزة أريحا يتم على قرابة ٢٪ من كل أرض فلسطين ، والسلطات التى سوف تمارسها الادارة الفلسطينية لا تجاوز أمور الصحة والتعليم والبلدية والأمن الداخلى وهى نفس السلطات التى يقوم الشعب الفلسطينى حاليا بادارتها كما أن أخطر الواجبات التى ستلقى على عاتق الادارة الفلسطينية هى وقف الانتفاضة وحماية العدو الصهيونى ، وهذا ما ينذر بخطر حرب أهلية فلسطينية ، وهو أمر لا نقره على الاطلاق ولا نقبل به ان ما تم الاعلان عنه يمثل قمة التنازلات من جانب منظمة التحرير فقد انحازت تماما الى العدو الصهيونى وتنازلت عن الحدود الدنيا التى وضعتها هى لنفسها قبل وأثناء المفاوضات وهو ما فجر الأزمات داخل بنيان المنظمة التى باتت هى نفسها مهددة بالزوال والانتهاء.

كما أنه ليس هناك أى اشارة الى وقف الهجرة أو الاستيطان ، ويتساءل البيان «وماذا عن القدس الشريف؟ وماذا عن حق العودة لملايين المشردين»؟

العمل ... حصاد التخاذل

فى نفس الفترة أصدر المكتب السياسى لحزب العمل برئاسة ابراهيم شكرى بيانا أعلن عدم رفض مبدأ التفاوض مع اسرائيل على أساس التمسك بجوهر حقوقنا والسماح للأصوات العالية المعارضة والرافضة بالتعبير فى علانية عن وجهات النظر الى الاتفاقية الفلسطينية الاسرائيلية باعتبارها شأنا فلسطينيا محضا، وبالمثل لأية اتفاقية تعقدها أى دولة عربية أخرى مع اسرائيل ، اذ أن الصراع فى جوهره صراع عربى صهيونى.

وانتقد البيان غموض صياغة نصوص اتفاق غزة أريحا- ويتمثل الغموض - طبقا لبيان حزب العمل- فى عدم اشتمال اعلان المبادئ على قبول صريح من اسرائيل للانسحاب الكامل من الضفة والقطاع واقامة الدولة الفلسطينية ووضع القدس بعد المباحثات المقرر اجراؤها مستقبلا مما يهدر مبدأ «الأرض مقابل السلام» وطالب البيان بالحذر الشديد من أن يؤدى توقيع الاتفاق بالعديد من الدول العربية الأخرى لاقامة العلاقات السياسية والاقتصادية مع الكيان الصهيونى على الفور دون أية ضمانات مسبقة بالانسحاب الكامل من كافة الأراضى العربية المحتلة ، وأكد البيان فى نهايته أن «ما انتهى اليه الحكام العرب فى الاتفاقات الأخيرة ليس الا حصاد السياسات المتخاذلة والفاشلة للأنظمة الحاكمة والتى أحاطت بالشعب الفلسطينى ومقاومته ولا خروج من هذه الأزمة الا بمزيد من الديمقراطية حتى تتمكن الشعوب العربية من تغيير الحكام المتخاذلين والمتواطئين ، وأن تتولى قيادة أمورها بنفسها عبر انتخابات حرة.

الشيوعى المصرى.. مسئولياتنا

وفى ٧ سبتمبر أصدر المكتب السياسى للحزب الشيوعى المصرى بيانا أعلن فيه أن موقف الحزب الثابت من قضية الشعب الفلسطينى هو المساندة المطلقة لنضاله وحقه فى تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة فوق أرضه ، وأضاف ان الحزب على ضوء ذلك وعلى ضوء فهمه لطبيعة الدور الاسرائيلى.

والاستراتيجية الاسرائيلية الأمريكية العدوانية فى المنطقة ترى أن هذا الاتفاق يمكن أن يكون خطوة أولى للتقدم على طريق حل القضية الفلسطينية فى ظل الظروف وتوازنات القوى الحالية.

وأضاف البيان «لقد جاء هذا الاتفاق تعبيراً عن اختلال التوازن بين حركة التحرر الوطنى الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير ، وبين اسرائيل والامبريالية العالمية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ، هذا الاختلال الذى بدأ باتفاقيات كامب ديفيد بين السادات وبيجين وانتقال مصر فى ظل الحكم القائم إلى التبعية للولايات المتحدة، وخروجها من ساحة النضال العربى ، ثم خروج العراق أيضا بعد جريمة الغزو العراقى للكويت والتى أدت الى انهيار النظام الاقليمى العربى وسقوط عدد من الانظمة العربية أسرى للتحالف الدولى بزعامة الولايات المتحدة التى قادت

*** التجمع والشيوعى يؤيدان الاتفاق كخطوة تستوعب عملا جادا للتسوية الشاملة.**

*** الناصرى يرفض الاتفاق باعتبار فلسطين قضية عربية.**

الاخوان يرفضون ويؤيدون أن فلسطين قضية العرب والمسلمين.

*** العمل ينتقد غموض صياغات الاتفاق ويطالب بالديمقراطية.**

*** معارضة شاملة للسوق الشرق أوسطية ولا للتطبيع قبل الانسحاب الاسرائيلى الشامل وقيام الدولة الفلسطينية.**

حرب تدمير العراق ، ثم اختفاء الاتحاد السوفيتي من الساحة العالمية وانفراد الولايات المتحدة بها الى حين ، وقد دفع النضال الفلسطيني ثمناً باهظاً لهذه التطورات جميعا وواجه حلفا من بعض الأنظمة العربية التي حاولت خنقه وتصفيته وفرضت قمعا وارهابا في بلادها لمنع الشعوب العربية من مساندة الانتفاضة ودعم الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير ، ومن الطبيعي أن مثل هذا الاتفاق والذي تم في ظل هذا التوازن المختل يشكل كما قال قادة منظمة التحرير «مخاطرة كبرى».

ويواصل البيان: «مسئولية القوى الوطنية العربية - ومنها حزبنا أن تواصل دعمها ومساندتها للشعب الفلسطيني وقيادته «منظمة التحرير» الممثل الشرعي والوحيد ، وأن تحرص على حماية حقه في اتخاذ قراره المستقل والديمقراطي بعيدا عن أى ضغوط خارجية وأن تقبل ما يقبله الشعب الفلسطيني ، وتقدم العون الفعال لنضاله لتحقيق أهدافه النهائية وسد الفجوات والنواقص التي يراها في هذا الاتفاق ، وبصفة خاصة قضية السيادة والولاية الجغرافية على الاراضي الفلسطينية المحتلة ووقف وازالة المستوطنات والانسحاب الاسرائيلي الشامل والقدس وعودة لاجئي ١٩٤٨ ، وضمان ان تكون اللجان الاقتصادية سبيلا للتسلل الاسرائيلي الى كل المنطقة العربية لفرض السوق الشرق أوسطية والسيطرة الاسرائيلية الاقتصادية على المنطقة ، والتمسك بما أعلنته القيادة الفلسطينية من ضرورة استمرار الانتفاضة «فما دام هناك جنود باقون على شبر واحد من الأراضي المحتلة فسوف نعتبره حقنا المشروع أن نقاوم الاحتلال العسكري» والتمسك أيضا بشمولية الحل ورفض الحلول الانفرادية والجزئية.

وحيا الحزب اعلان كافة القوى الفلسطينية التي وقعت الاتفاق وقبلته والتي رفضته ، بالتمسك بإدارة خلافاتها بالوسائل والأساليب الديمقراطية ، ورفضها الأصوات الشاذة غير المسئولة التي هددت باستخدام العنف ، ودعا الحزب الى تعميق الديمقراطية ونشرها في كافة المؤسسات والتعاملات كطريق وحيد لتحويل هذا الاتفاق الى بداية نضال جديد متصاعد ، لا نهاية له.

التجمع ... الخطوة والبدل

وفي ١٨ سبتمبر أصدرت الأمانة العامة للتجمع بيانا أعلنت فيه الموقف المبدئي للحزب وبصفة خاصة :

* التمسك بتحقيق السلام الشامل والعادل والتسوية السياسية للصراع العربي الاسرائيلي.
* حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته الوطنية المستقلة فوق ترابه الوطني تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد.
* احترام حق الشعب الفلسطيني ، م. ت. ف في اتخاذ القرار الفلسطيني المستقل فيما يتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني دون وصاية أو تدخل من أحد.
* التمسك بالحل الشامل على جميع الجبهات والمسارات وضرورة التنسيق العربي لتحقيق ذلك في أسرع وقت.

وأشار البيان الى الظروف الموضوعية وميزان القوى والأسباب التي أدت لهذا الاتفاق ، وخاصة هزيمة ١٩٦٧ واحتلال اسرائيل لأراضي ثلاث دول عربية وكل فلسطين ، وتفريط السياسة المصرية في ظل حكم السادات مما أدى لخروج مصر أهم وأكبر قوة عسكرية وسياسية عربية من ساحة المواجهة ، والعجز العربي عن تعويض هذا الخروج ، والصمت العربي ازاء الغزو الاسرائيلي للبنان ومحاصرة الثورة الفلسطينية بعيدا عن خطوط التماس مع اسرائيل بعد خروجها من لبنان وتدمير القوى العسكرية والاقتصادية للعراق في أزمة الخليج وتخلي دول الخليج عن دعمها للقضية الفلسطينية ، وغياب الحليف الدولي القوي للعرب باختفاء الاتحاد السوفيتي وتنفيذ اسرائيل لأضخم مشروع استيطاني في الضفة والقطاع مدعومة بمليارات الدولارات الأمريكية وبأموال الصندوق العربي لدفع التعويضات عن آثار حرب الخليج ، وتعرض الشعب الفلسطيني لأبشع عمليات القمع والتنكيل والنهب ومصادرة الأراضي ومحاولات تهويد القدس خاصة في السنوات الأخيرة ، وفرض حصار مالي على المنظمة والشعب الفلسطيني والانتفاضة من جانب أغلب الدول العربية.

وأشار البيان الى ان الاتفاق يحقق انسحابا اسرائيليا من أراضي فلسطينية (غزة أريحا) لأول مرة منذ ١٩٦٧ ، وقيام سلطة وطنية فلسطينية عليها ويرتفع عليها العلم الفلسطيني لأول مرة منذ ١٩٤٨ ويتم إنشاء مجلس فلسطيني منتخب يشارك في انتخابه سكان الضفة والقطاع بما فيهم سكان القدس تنتقل اليه سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي والادارة المدنية الاسرائيلية وتشكل لجنة مشتركة لدراسة عودة نازحي ١٩٦٧ ، ورغم هذا فهناك مخاطر ناجمة عن **تأجيل بحث وضع القدس والمستوطنات والسيادة على الأراضي الحدود ولاجئي ١٩٤٨ الى المرحلة النهائية (٥ سنوات) وربط الأراضي الفلسطينية اقتصاديا وتنمويا باسرائيل والنص على السوق الشرق أوسطية والتعهد بوقف الانتفاضة قبل الاعتراف بالدولة الفلسطينية.**

ويعلن الحزب تأييده للاتفاق كخطوة أولى تستوجب العمل جديا لتحقيق تسوية شاملة وعادلة ، ويؤكد أهمية الوحدة الفلسطينية وديمقراطية القرار داخل م . ت . ف ، وادارة الخلاف بأساليب ديمقراطية ورفض الانجرار للعنف والعنف المضاد بين القوى الفلسطينية ، ويدعو الشعب المصري والشعوب العربية لمواصلة مساندة سوريا ولبنان لتحرر أراضيها المحتلة ويحذر من عملية زرع الشكوك بين الشعب الفلسطيني.، والشعوب العربية ، وأعلن معارضته لمشروع السوق الشرق **أوسطية ، ويؤكد موقفه المبدئي الثابت برفض التطبيع مع اسرائيل ما لم يتم انسحاب قوات الاحتلال من كامل الاراضي الفلسطينية والعربية التي احتلت عام ١٩٦٧ او الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وبالدولة الفلسطينية المستقلة.**

وأكد التجمع أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب تحركا شعبيا يقوم على أسس بناء جبهة شعبية عربية تدعم معنويا وماديا م . ت . ف ، والشعب الفلسطيني في نضاله لتحقيق اهدافه الوطنية المشروعة وحل القضايا الجوهرية المعلقة (الانسحاب الاسرائيلي الشامل- السيادة الوطنية على أراضي الضفة وغزة عودة القدس- ازالة المستوطنات - عودة (اللاجئين - رسم الحدود) وتمارس هذه الجبهة الضغط على الحكومات العربية لتتخذ موقفا صحيحا الى جانب الحق الفلسطيني وصولا الى الحل الشامل والعادل ، بالاضافة الى مواصلة نضال الشعب المصري لوقف سياسات التبعية واستئناف مصر لدورها التحرري العربي بما يضمن افشال المخطط الامريكي الصهيوني وانشاء نظام اقليمي عربي قومي ومتماسك واستعادة العمل العربي المشترك ، وبلورة

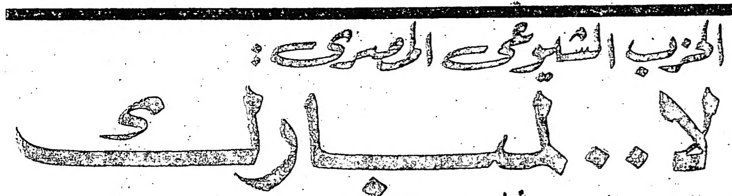
بديل للوضع العربي القائم الذي أدى الى هذا الخلل في توازن القوى في المنطقة لمصلحة اسرائيل، بحيث يكون البديل متكاملا، سياسيا واقتصاديا وعسكريا وثقافيا وفكريا، يقود خطانا لتجاوز الأوضاع التي تفرض علينا التبعية والتخلف والاستبداد السياسي.

بحث إسقاط عضوية مصر بمجلس إدارة منظمة العمل الدولية

تبحث لجنة الخبراء بمنظمة العمل الدولية اسقاط عضوية مصر بمجلس ادارة المنظمة الدولية على ضوء العديد من التقارير والشكاوى التي وصلتها حول انتهاك الحقوق النقابية من نقابيين أعضاء بالجمعية العمومية لاتحاد نقابات العمال، ومراكز نقابية في مقدمتها المركز المصري للحقوق النقابية، وشكاوى فردية من العاملين ومنظمات حقوق الانسان، وعلى ضوء عدم التزام الحكومة المصرية بتعهداتها المتكررة طوال السنوات السابقة بتعديل تشريعاتها لالغاء كل النصوص المتهددة للحريات، خاصة ما يتعارض مع الحقوق الواردة بالاتفاقيات الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي مقدمتها حق الاضراب، والتي سبق أن وقعتها الحكومة وصدق عليها مجلس الشعب المصري.

وكانت المنظمة الدولية تبدي ملاحظاتها سنويا - خاصة منذ صدور حكم القضاء في قضية اضراب سائقي القطارات المصريين عام ١٩٨٦، وتأكيده لحق العمال في الاضراب.

وكانت لجنة الحريات بالمنظمة الدولية قد أدرجت مصر في القائمة السوداء في بداية سبتمبر الماضي وهي قائمة الدول التي تنتهك الحقوق النقابية على ضوء التقارير والشكاوى التي وصلتها، والتي اشارت الى انتهاكات عديدة أبرزها قيام وزارة العمل بحل ٤٦٥ منظمة نقابية قبيل انتخابات النقابات الحالية عام ١٩٩١، وتدخلها في النشاط النقابي واجبارها للنقابيين على ترك العمل النقابي بدعوى بلوغهم سن المعاش، وتعد اللجنة تلك الملاحظات لادراجها في تقريرها السنوي الذي سيصدر أوائل العام القادم.



الحزب الشيوعي المصري: لا.. لمبارك

أصدر الحزب الشيوعي المصري في أول سبتمبر بيانا جاء فيه:

في مايو الماضي أصدر حزبنا بيانا حدد فيه موقفا أوليا من اعادة ترشيح مبارك لفترة رئاسة ثالثة، وأوضح البيان أن موقفنا المبدئي الداعي الى ضرورة ادخال تعديلات دستورية تفرض انتخاب رئيس الجمهورية انتخابا حرا ومباشرا بين أكثر من مرشح ولفترتين انتخابيتين فقط. وحذر البيان من خطأ وخطر السياسات المطبقة في الواقع ونتائجها المدمرة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما أوضح البيان مدى السخط الجماهيري الواسع على هذه السياسات.

ودعا الحزب جماهير الشعب المصري للتحرك العاجل للمطالبة باصلاح دستوري وديمقراطي يكفل تصحيح اسلوب انتخاب الرئيس تحديد مدة رئاسة، ويضمن اجراء الانتخابات البرلمانية وغيرها بأسلوب ديمقراطي، كما طالبنا باصلاح اقتصادي واجتماعي يرفع عبء الأزمة الاقتصادية عن كاهل الجماهير الشعبية، ويخفف اعباء الحياة عن الكادحين، ويربط الاجور بالاسعار، ويحمي القطاع العام من البيع العشوائي ويكفل له ادارته جادة ونظيفة، وطالبنا أخيرا بمواجهة حاسمة للحركات الارهابية ومواجهة كل اشكال التطرف الديني وكل مظاهر التخلف والرجعية.

وطالبنا الجماهير بالتحرك العاجل للضغط من أجل المطالب السابقة، وأن تحدد الجماهير موقفها بمدى الاستجابة لهذه المطالب.

لقد انطلق هذا الموقف الاولي لحزبنا من ادراك عميق ومسئول للمخاطر التي تحيط بوطننا وشعبنا في المرحلة الراهنة، وبأن الموقف الصحيح هو أن نضع العملية في اطار نضالي يستهدف تحقيق مكتسبات للكادحين وصيانة للوطن، وتمايز موقفنا بالتالي عن فصائل المعارضة الداعمة للارهاب أو المتورطة فيه والرامية الى اقامة سلطة رجعية ارهابية طائفية تحت شعار الدولة الدينية أو تلك الساعية لتعميق السياسات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة. كما تجاوز موقفنا مجرد ابراء الذمة أمام الجماهير وأمام التاريخ.

غير ان سياسات مبارك لم تحقق حتى الان اى استجابة للضغط الجماهيري لارساء الحدود الدنيا المتمثلة في الاصلاحات المطلوبة، ولا يوجد ما يشير الي ان لديه بوادر استجابة عملية حتي يوم الاستفتاء. لذلك فان حزبنا يدعو الجماهير ليصوتوا بـ«لا لمبارك»، ويناشد الجماهير بضرورة ممارسة حقها الدستوري في التصويت، وأن تستمر ضغوطها من أجل مطالبها، وأن تحرص على نزاهة الاستفتاء.

ان التصويت بـ«لا لمبارك» هو الترجمة العملية لرفض مجمل سياساته التي ألحقت بالشعب والوطن أضرارا هائلة.

إشاعات

رشحت الاشاعات د. عاطف صدقي أو الفريق محمد حسين طنطاوي لمنصب نائب رئيس الجمهورية عقب الاستفتاء على الرئيس لفترة ثالثة.

كما تردد أسم اللواء احمد عبد الرحمن رئيس جهاز الرقابة الادارية ومدير مباحث المخابرات الحربية السابق لرئاسة الوزارة في حالة الاستقرار على ترك د. عاطف صدقي لمنصبه.



عاطف صدقي



الفريق أول محمد حسين طنطاوي

نتائج استطلاع الرأي حول الاستفتاء على رئاسة الجمهورية

***٦٥٪ لن يدلوا بأصواتهم فى الاستفتاء على الرئاسة.**

***٩٦٪ يصوتون بـ «لا» لتدهور الاوضاع الاقتصادية وازدياد البطالة وارتفاع الاسعار..**

و٩٣٪ لغياب الديمقراطية وانتهاك حقوق الانسان والتعذيب وتزوير الانتخابات.

*** الفساد تحول إلى ظاهرة عامة فى مصر.. والرئيس حسنى مبارك مسئول.**

*** (٩٢٪).. النظام القائم غير ديمقراطى.**

و(٩٤٪).. ويتعارض مع التعددية السياسية والحزبية.

*** استمرار مبارك فى الحكم يؤدى إلى تصاعد الإرهاب.**

فى عدد أغسطس الماضى طرحت اليسار استطلاعا للرآى حول الاستفتاء على رئاسة الجمهورية. شمل الاستفتاء ٢٢ سؤالا حاولنا من خلالها أن نطرح كل الآراء والاتجاهات التى أثيرت حول الاستفتاء والموقف من المرشح الوحيد الرئيس محمد حسنى مبارك.

وقد فوجئنا بسيل المشاركين في الاستفتاء الذين أرسلوا باستماراتهم وكتب أغلبهم اسمه وعنوانه ووظيفته وسنه.

ولاحظت المجموعة المشرفة على تفريغ نتائج الاستطلاع أن المشاركين أغلبهم من الرجال ، فلم تتجاوز نسبة النساء ٤ر٥٪.

وجاء حملة المؤهلات العليا (الليسانس والبكالوريوس والماجستير والدكتوراه) فى مقدمة المشاركين (٦٥٪) يليهم العمال (٧ر٧٪) حملة المؤهلات المتوسطة (٦ر٥٪) ،عاطلين (٥ر٥٪)، بالمعاش (٢ر٤٪)، طلاب (٥ر٣٪)، رجال أعمال وملاك أراضى (٨ر٢٪) فلاحين (٢٪)، ضباط فى القوات المسلحة ٥ر٪)..

ومن بين حملة المؤهلات العليا احتل المحامون المقدمة (٣٢٪) فالمدرسون (١٢٪) فالمهندسون (١١٪) فالأطباء (٦ر٩٪)) فأساتذة الجامعات (٤ر٦٪)..

وقد وصلتنا أول استمارة يوم ١ أغسطس ١٩٩٣ أى يوم صدور العدد عن طريق الفاكس وحررها الاستاذ «هشام فايز عبد الفضيل قاسم» ويعمل مترجما (ليسانس آداب انجليزى)، ووصل أكبر عدد من الاستمارات من الدقهلية ، يليها الاسكندرية، فالقاهرة..

وفيما يلى النتائج الكاملة للاستفتاء.



* لم يوافق (٩٠٪) على النظام الحالى لانتخاب رئيس الجمهورية والذى يقوم على ترشيح مجلس الشعب بأغلبية ثلثى الاعضاء لاسم رئيس الجمهورية، وطرح اسم المرشح على الاستفتاء. ووافق عليه (٥ر٧٪). ولم يحدد رأيا ٥ر٢٪

* وقال (٩٢٪) أنه نظام غير ديمقراطى (٧ر٩٤٪) أنه نظام لايتفق مع التعددية السياسية والحزبية.

* وطالب (٢ر٩٣٪) بتعديل الدستور ليكون إنتخاب رئيس الجمهورية (ونائبه) انتخابا مباشرا من بين أكثر من مرشح.

* وقال (٧ر٨٢٪) أن اطلاق المدد التى ينتخب فيها شخص واحد رئيسا للجمهورية بصورة متتالية لايحقق الاستقرار. واعتبره ٨ر٨١٪ تأكيدا لسلطة الفرد.

* وقال (٩ر٦٥٪) أنهم لن يدلوا بأصواتهم فى الاستفتاء على رئيس الجمهورية. وعللوا السبب فى مقاطعتهم لهذا الاستفتاء:

- (٩٠٪) لاعتقادهم بأن النتيجة مقررة سلفا.
- (٦٧٪) لأنه لايوافق على انتخاب الرئيس مبارك ولايوجد بديل له أمامه.
- (٥ر٣٧٪) لأنهم يقاطعون كل الاستفتاءات والانتخابات.

* وقال (٩٦٪) أنهم سيصوتون فى الاستفتاء بلا لتدهور الاوضاع الاقتصادية والمعيشية، وازدياد البطالة وارتفاع الاسعار، وعدم توفير الدولة للخدمات الضرورية وانتشار الفساد، وتدهور التعليم والصحة.

و(٩٣٪) لغياب الديمقراطية وانتهاك حقوق الانسان والتعذيب وتزوير الانتخابات العامة واستحالة تداول السلطة ديمقراطيا.

و(٣ر٩٢٪) لأن السياسات الحالية أدت الى تهيئة مصر للسياسة الأمريكية اقتصاديا وسياسيا وعسكريا.

و(٨١٪) لأن استمراره فى الحكم واستمرار سياساته يؤدى الى استشراء الارهاب وتصاعده.

* وفى حالة التصويت بـ «نعم» فسيكون ذلك للأسباب التالية:

- (٨ر٤٢٪) لخوفهم أن يكون البديل هو قوى الارهاب المتستر بالدين.
- (٦ر٢٧٪) من أجل التوسع فى الديمقراطية وحرية الصحافة وتكوين الاحزاب.
- (٥ر٢٤٪) لأن مكانة مصر العربية والدولية تعززت وأصبحت ذات فعالية فى عهد الرئيس مبارك.
- (٥ر١٤٪) لأن سياسة الاصلاح الاقتصادية أدت الى تحسين الاوضاع الاقتصادية ومستوى معيشة المواطنين.

* وقال (٩١٪) أن الرئيس مبارك رئيس الجمهورية يعتبر مسئولا عن سياسة الحكومة.

وقال (٤ر٨٩٪) أنه يوجد فرق بين سياسات الرئيس حسنى مبارك وسياسات الحزب الوطنى الديمقراطى.

* وأعلن (٧ر٨٤٪) عدم تأييدهم للسياسة الاقتصادية للرئيس حسنى مبارك التى تسمى بسياسة الاصلاح الاقتصادى.

* وقال (٧ر٨٢٪) أن الفساد قد تحول الى ظاهرة عامة فى مصر. وأن الرئيس حسنى مبارك مسئول عن انتشار الفساد (٥ر٧٩٪).

* وأكد (٦ر٩٢٪) أن الأوضاع السياسية خلال الاثنتى عشرة سنة الماضية ليست أوضاعا ديمقراطية صحيحة.

وقال (٩ر٨٨٪) أن هناك مسئولية للرئيس حسنى مبارك ونظام حكمه فى إنتشار وتصاعد العنف والارهاب فى المجتمع.

ولم يوافق (١ر٨٩٪) على انتخاب لرئيس مبارك لولاية ثالثة باعتبار ان ذلك ضرورة لمواجهة خطر الرهاب المتستر بالدين.

ورفض (٦ر٩٠٪) القول بأن التصويت بـ (لا) فى انتخابات الرئاسة يعد تصعيدا وصداما مع السلطة يخدم مصالح الجماعات الارهابية المتسترة بالدين.

ورفض (٨ر٥٠٪) القول بأن التصويت بـ (لا) للرئيس مبارك فى الاستفتاء على رئاسة الجمهورية يعنى التصويت بـ (لا) للارهاب وخطر الدولة الدينية.

* وقال (٤ر٩١٪) أنهم لايتوقعون أن يغير الرئيس سياساته التى طبقها طوال ١٢ عاما وينفذ برنامجا جديدا فى حالة انتخابه لفترة ثالثة (١٩٩٣-١٩٩٩).

* ورفض (٩ر٥٥٪) القول بأن هناك قوى خارجية مثل السعودية ودول الخليج والسودان وليبيا وإيران وأقساما من الادارة الأمريكية تستهدف حكم الرئيس حسنى مبارك لتفتيت مصر.

* وقال (٨٠٪) أنهم تابعوا وجهات نظر الاحزاب المختلفة فى مسألة مبايعة الرئيس.

- وقال (٦١٪) أن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى عبر عن وجهة نظره. و(٢٥٪) أن الوفد عبر عن وجهة نظرة. و(٢٣٪) أن العمل عبر عن وجهة نظره و (٩٪) أن الحزب الوطنى الديمقراطى عبر عن وجهة نظره و(٣ر٥٪) أن الحزب الشيوعى المصرى عبر عن وجهة نظره. و(٢ر٣٪) أحزاب أخرى. و(١٪) حزب قومى عربى

وقد حدد كثيرون أكثر من حزب واحد عبرت جميعا عن وجهة نظرهم.

اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني
ماهية الإنقلاب في فكر القيادات الاسرائيلية

نظير مجلى

من لم يكن قد استوعب بعد مكنون ومفهوم التغيير الجديد فى عالمنا، جراء انهيار الانظمة الاشتراكية وإقامة النظام العالمى الجديد بإدارة الولايات المتحدة الأمريكية، فقد جاءته الاحداث الأخيرة المتسارعة فى قضية النزاع الإسرائيلى- العربى لتصدم رأسه بالصخر وتجعله يصحو ليرى واقعه. ونقول «النزاع الإسرائيلى- العربى» وليس «اتفاق غزة - أريحا» بشكل متعمد. لأن الانقلاب الذى حصل فى هذا.. النزاع لم يبدأ فى الساحة الفلسطينية ولن ينتهى بها. والجانب الفلسطينى هو حلقة واحدة فقط، ربما الحلقة الأضعف، فى سلسلة أحداث ومتغيرات شهدتها منطقتنا وستشهد المزيد منها.. كجزء من المتغيرات العالمية.. التى تمسك ايضا باسرائيل.

لقد واكبنا هذا الصراع الإقليمى على مدى ربع قرن ونيف. وتابعنا أحداثه الأخيرة لحظة بلحظة. ومنذ الاعلان عن اتفاق بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ونحن نراقب التطورات وندقق فى أدق التفاصيل ونسعى للتعرف عن كثب على كل المجريات. وبحكم ظروف العمل الصحفى أتيح لنا أن نكون فى ساحة البيت الأبيض فى واشنطن، يوم ١٣ ايول/ سبتمبر، لنشهد مباشرة عملية التوقيع ومصافحة رابين- عرفات- كلينتون ونتأكد بانها ليست حلما. واتيح لنا أن نرافق رابين فى أصعب ساعات عمره، فى طائرة سلاح الجو الإسرائيلى التى أقلته من تل أبيب إلى امستردام فالى واشنطن ثم الرباط، عاصمة المملكة المغربية، وعودة إلى تل أبيب. اربع قارات و٥٩ ساعة. رحلة طويلة قصيرة. لكن بعدها الجغرافى يبدو صغيرا كبيرا أمام عمقها التاريخى.

أجل، فنحن فى خضم تغييرات مذهلة فى التاريخ، ولمنطقتنا نصيب جدى منها. وعلينا أن نعرف كيف نأخذ دورنا فيها، حتى لا يتجاوزنا التاريخ.

التغيير الذى حصل فى إسرائيل

أن من يعرف رئيس الحكومة، **اسحاق رابين**، وتاريخه وافكاره وطبيعة شخصيته، يدرك أن آخر ما كان يمكن أن يفكر به فى حياته هو أن يلتقى **بياسر عرفات** ويصافحه أمام مئات ملايين المشاهدين فى العالم. لقد حاول استبعاد هذه الواقعة طول الوقت. حاول التهرب . لكنه وجد نفسه ملزما بذلك. **فهو لا يستطيع أن يقول- «لا» للرئيس كلينتون. ولذلك جاء إلى البيت الأبيض، مثلما يأتى المحكوم بالاعدام إلى مشنقته..**

كذلك الامر بالنسبة للاتفاق حول اعلان المبادئ وحول الاعتراف المتبادل مع م.ت.ف. فليس هذا ماطمح اليه رابين لكنه اضطر اليه اضطرارا. لأنه اقتنع بأن هذا هو الحل الوحيد الممكن فى الظروف الحالية، والذى يعنى ضياعه تفويت فرصة العمر. ويقف وراء اقناع رابين بذلك، القائم بأعماله ووزير خارجيته، **شمعون بيرس**، وهو خصمه التاريخى اللدود داخل الحزب الواحد.

وبيرس يعتبر أحد القادة الواقعيين فى اسرائيل. منذ بضع سنوات وهو منهمك فى مشروع **«سوق الشرق الأوسط»** (على نسق السوق الأوروبية المشتركة)، الذى كان أول من فكر به فى الماضى **عيزر وايزمان** (رئيس الدولة حاليا). ويرى بيرس أن اهم ما تحتاجه منطقتنا هو السلام بهدف التطوير الاقتصادى والرفاه. ويعتقد وهذا ليس بعيدا عن الواقع، **ان إسرائيل ستكون احدى أكثر الدول إفادة من هذه السوق وذلك بفضل التطور التكنولوجى والعلمى البالغ فيها. ويرى بيرس أن هذا الوقت هو الافضل، بالنسبة لاسرائيل، اذ ان العرب فى وضع**



شئ. لا يوجد من طرفهم خطر عسكري. مزقهم الصقور بعضهم يحتاج لامريكا كي تحميه (دول الخليج والممالك) وبعضهم يحتاج الى المال والدعم المعنوي. والبقية تريد من أمريكا أن تكف شرها عنهم. وعندما تقول أمريكا.. يعني أيضا حليفتها اسرائيل.

والعقبة التي تقف أمام مخطط بيرس هي انعدام السلام. والمفاوضات في واشنطن بدت متعثرة، الجولة تلو الأخرى. لذلك راح يبحث عن شئ درامي.

كان ذلك في شهر كانون الأول عام ١٩٩٢ (ديسمبر). ونجح المفاوضون على المسار الاردني في الوصول إلى اتفاق على جدول الأبحاث مابين اسرائيل والأردن، هو بمثابة اعلان مبادئ للسلام بين البلدين. لكن **الاردن رفض أن يوقع على الاتفاق، قبل الوصول إلى اتفاقات في المسارات الأخرى** وكان هذا بمثابة عنصر ضغط على اسرائيل. وكما قال لنا بيرس، في الطريق إلى واشنطن، أن «**الاتفاق مع الاردن جعلني اقتنع بأننا سننجح مع الفلسطينيين**». وهكذا بدأت مفاوضات سرية مع منظمة التحرير الفلسطينية، بمعرفة وتشجيع من ملك المغرب، الحسن الثاني، والرئيس حسني مبارك. وبعد ثمانية اشهر توصلوا إلى الاتفاق، وابرز بنوده:

***الاعتراف المتبادل مابين حكومة أسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.** أسرائيل من جهتها تعترف بالشعب الفلسطيني وبحقوقه السياسية ومنظمة التحرير كممثل شرعي له (وهذا جديد بالنسبة للسياسة الإسرائيلية) ومنظمة التحرير تعترف من جهتها بدولة إسرائيل وبحقها في الوجود الآمن وتعلن إدانتها للإرهاب والتزامها باتباع المفاوضات السلمية فقط لحل القضية واستعدادها لوقف الكفاح المسلح من جهة الفصائل المنتمية اليها (والجديد في هذا هو فقط البندان الاخيران) والاستعداد لإلغاء البنود الواردة في الميثاق الوطني الفلسطيني التي يتناقض مضمونها مع هذه المبادئ (وهذا أمر طبيعي ومفروغ منه).

***اقامة حكم ذاتي فلسطيني في المناطق التي تنسحب منها اسرائيل.** في البداية قطاع غزة ومنطقة اريحا، ثم تتسع حلقته لتشمل كل الضفة الغربية على أن تتم مفاوضات حول المناطق الاخرى خلال السنتين



ياسر عرفات

القادمتين. ويبدأ تطبيق الاتفاق بعد ٣ أشهر من توقيعه كحد أقصى. وتمارس منظمة التحرير سلطتها في مناطق الحكم الذاتي المحررة، على أن يتم انتخاب مجلس الحكم الذاتي بعد تسعة اشهر.

***السلطة الفلسطينية تتولى كل المهمات، بما في ذلك على الارض باستثناء المستوطنات اليهودية ومنها الأمن الخارجي، أمن المواطنين الإسرائيليين الذين يتجولون في المناطق الفلسطينية.**

* في موعد أقصاه سنتان، تبدأ مفاوضات حول الحل النهائي، على أن تنتهي في مدة ٥ سنوات، في هذه المفاوضات تكون كل المواضيع مفتوحة للتفاوض، بما في ذلك مكانة القدس والمستوطنات وعودة المواطنين وكل موضوع آخر يرغب به أي طرف من الطرفين.

* خلال المرحلة الانتقالية، توافق اسرائيل **على اقامة شرطة فلسطينية قوية، مدربة ومسلحة بكامل العتاد الضروري**، وعلى بدء عودة اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا في سنة ١٩٦٧ (عددهم يصل إلى ٨٠٠ الف نسمة).

إن مصلحة إسرائيل في هذا الاتفاق تكمن في عدد من الأمور، أهمها:

أولا- انه يخفف إلى الحد الأدنى من اعمال العنف والانتفاضة، ويحقق استقرارا سلميا في المنطقة.

ثانيا- يفتتح الطريق إلى اتفاقات سلام مع بقية دول المواجهة العربية ويفتح صفحة جديدة من العلاقات مع العالم العربي كله.

ثالثا- يفسح المجال أمام خطة التطوير والتعاون الاقتصادي في المنطقة مثل: **إقامة سوق مشتركة، التعاون على توزيع المياه وعلى حل مشاكل البيئة، تحويل المنطقة إلى ممر بين الشرق والغرب وفتح طريق يصل ما بين الاسكندرية وتركيا.. عبر إسرائيل والأردن وسوريا، إلخ**

والمشكلة التي واجهها بيرس في هذا الاتفاق هي في أقناع رابين بأن يكون نظيره في التفاوض، منظمة التحرير الفلسطينية. أما مشكلة رابين، فكانت ومازالت، الخوف من المعارضة اليمينية. وماذا ستقول عن موافقته، وهو الذي كان رفض م.ت.ف، بكل شدة وعنف. لقد تخيل رابين كيف ستظهر صورته وهو يصافح عرفات في مظاهرات اليمين اليوم وفي الدعاية الانتخابية لليمين بعد ثلاث سنوات. وكما قال لنا بيرس، فان رابين **بموافقته على المشروع»... اخترق أخطر حاجز نفسي في الشرق الأوسط».**

وعندما سألنا رابين عن ذلك، قبل التوقيع على الاتفاق في واشنطن، رفض الدخول في تفاصيل. وأبدى ضيقا شديدا. وبدا محتقن الوجه. ولكن بعد التوقيع وجدناه يقول: «**توصلت إلى الاقتناع الشخصي التام بأن منظمة التحرير هي العنوان الوحيد القادر على قيادة الفلسطينيين إلى سلام معنا.**

وأما مشكلة مصافحة عرفات، فقد حلها بواسطة السفر من واشنطن إلى الرباط مباشرة. وهناك صافح الملك الحسن

**** رابين اضطر إلى خوض هذه التجربة مع م.ت.ف. اضطرارا، فالخطة خطة بيرس وقد أقنعه بأن لابديل عن مفاوضة المنظمة**

**** الاتفاق يفتح الآفاق أمام حل للنزاع الإسرائيلي- العربي بجملة. وليس فقط في المسار الفلسطيني**

الثانى. وهذا الملك يحظى بمكانة مميزة فى اسرائيل، مثل الرئيس السادات، وخصوصا لدى اليهود القادمين من المغرب والذين مازالوا ينظرون إليه بوصفه قائدهم الأول.

ومن غير المستبعد أن تفتح صفحة جديدة الآن مع العالم العربى. فقد كان من أهداف زيارة رابين فى المغرب طلب مساعدة الملك فى الوصول إلى المزيد من الزعماء العرب فى العواصم العربية، وكذلك كان هدف زيارة رابين إلى القاهرة بعد ايام . والدول العربية المرشحة لذلك كثيرة منها: تونس، الأردن، الكويت، السعودية، دول الخليج وحتى سوريا. وهناك قوى أخرى تضغط بهذا الاتجاه، فى مقدمتها الرئيس الامريكى، بيل كلينتون ووزير خارجيته.

أن الانفتاح على العالم العربى سيساعد رابين بالتأكيد فى جبهته الداخلية. واستطلاعات الرأى تمنحه من الآن تأييد ٥٤٪ من أصوات الجمهور اليهودى. و٩٠٪ من اصوات الجمهور العربى (المجموع حوالى ٧٠٪). فكم بالحرى عندما يصل إلى عواصم اخرى. خصوصا وأن اليمين لايطرح أى بديل مقنع لبرنامج رابين- بيرس.

بالمقابل، الجانب الفلسطينى والعربى

الشعب الفلسطينى، عبر ويعبر كل يوم عن موقفه من الاتفاق. فالغالبية الساحقة من الجماهير الفلسطينية، المناطق المحتلة تؤيد الاتفاق (وفقا لاستطلاعات الرأى تبلغ بنسبة المؤيدين ٦٤٪) ويتم التعبير عن ذلك بالاحتفالات الجماهيرية والمسيرات الضخمة.

ربما يكون من الصعب على الانسان غير الفلسطينى أن يدرك ماهية الفرحة- الزائدة فى بعض الاحيان- التى غمرت هذا الشعب منذ احتفال واشنطن. فقد رأوا، لأول مرة فى تاريخهم، رئيسهم ياسر عرفات، يقف على منصة البيت الأبيض. الرئيس كلينتون يعامله باحترام. رابين يضطر إلى مصافحته. العالم كله يشيد به ويستقبله. وفوق كل هذا ، يدخل ذلك الشعب فى امتحان مع حريته وكيانه، عندما يرى علمه خفاقا فوق القدس- دون أن يطلق عليه الرصاص أو يجبر على انزاله. لقد غمرت المناطق المحتلة بالأعلام الفلسطينية، علم على سطح كل بيت وعمارة وعامود كهرباء، وبيد كل طفل. وهذه ليست مجرد مسألة عاطفية. فالناس فرحون بالأمل المنبعث من هذا الاتفاق، لوضع حد لمعاناتهم الرهيبة. فالشعب هنا، بمعظمه، فقير أو جائع لا عمل لا سيولة نقدية. قمع وقتل ومداهمات واعتقالات وصدامات يومية. التعليم تشوه. العلاقات الاجتماعية تضررت السرقات والمخدرات انتشرت الصراعات الداخلية تفاقمت واصبحت حياة الشعب كلها مشوهة. وتدهور الكثيرون إلى اليأس او حافة اليأس.

نعم، قد يكون من الصعب على غير الفلسطينين أن يفهموا ذلك، خصوصا اولئك الذين يكتبون مواقفهم السياسية فى مكاتب فخمة ومكيفة ومريحة.. بل قد يكون من الصعب ان يفهم تلك الفرصة، حتى الفلسطينيون الذين يعيشون بعيدا خارج الوطن، خصوصا اولئك الذين يخشون ان يظلوا خارج الحل النهائى.. مثل لاجئى لبنان وسوريا ويريدون العودة إلى الوطن بأى ثمن.

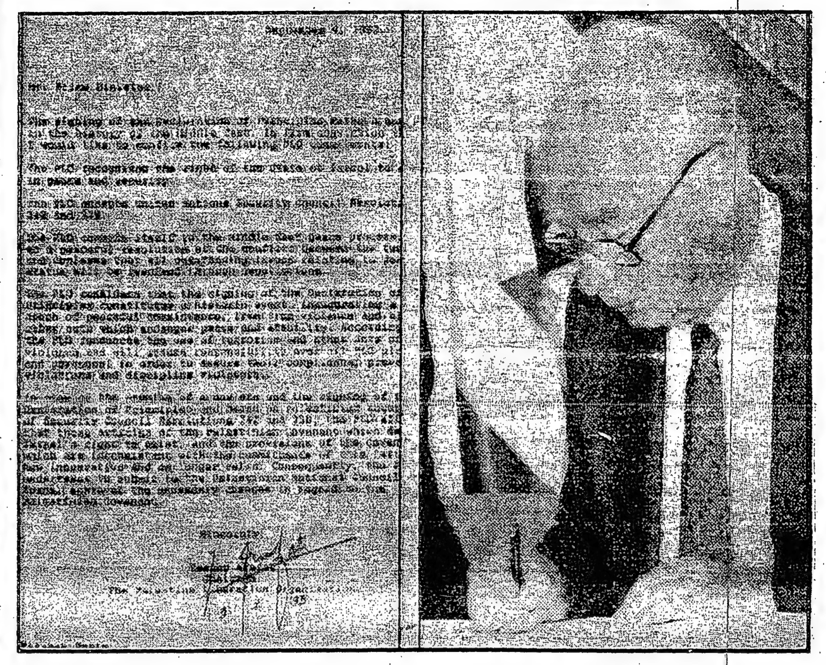
ولكن هناك معارضة فلسطينية من نوع آخر، تتألف من اولئك الذين يبنون رصيدهم على معاناة الناس ويأسهم، من الحركات الاصولية الاسلامية (حماس والجهاد فى المناطق المحتلة والحركة الاسلامية فى اسرائيل) فهؤلاء لا تقوم لهم قائمة اذا عاش الناس بسلام وبرخاء اقتصادى. ولذلك نراهم يحاربون الاتفاق بكل قواهم.

وكانت هناك قوى سياسية داخل منظمة التحرير وهيئاتها القيادية، غضبت لانها لم تشترك فى المفاوضات ، ولم يقبل طلبها اجراء بحث جدى فى مؤسسات المنظمة القيادية فى الوقت المناسب، قسم من هؤلاء اكتفوا بالاحتجاج ثم انضموا للمسيرة، مثل حزب الشعب الفلسطينى (الشيوعى سابقا) ، وجبهة التحرير الوطنى وغيرهما.

أما فى العالم العربى، فبالإضافة إلى المعارضة الليبية غير المفاجئة، كان هناك موقف غاضب من اطراف التفاوض الإسرائيلى- العربى . فهؤلاء كانت تطالبهم م.ت.ف. طول الوقت بعدم الذهاب إلى اتفاقات منفردة مع اسرائيل. وفجأة ، تذهب م.ت.ف. بنفسها إلى حل منفرد؟ اعتبروا ذلك طعنه فى الظهر. ويمكن تفهم مواقفهم فى البداية. لكن الاستمرار فى الموقف لم يعد مبررا. والملك حسين ، الذى ادرك هذا الامر، انتقد الاتفاق مرة ثم باركه . لكن سوريا تتحفظ.. ولبنان تعارض هى الأخرى غير انها تؤكد ان هذا الامر هو من شأن م.ت.ف

هنا، من المتوقع أن تفعل الادارة

توقيع عرفات رسالة الاعتراف لرابين



الامريكية ضغطا لمحو المعارضة ولدعم الاتفاق. أما بقية الدول العربية، فهى إما متحمسة للاتفاق او انها فيه.

الفعال والأخطاء..

لايكفى، بالطبع، الحديث عن التأييد أو المعارضة للاتفاق. وباعتقادنا . المتواضع، أن القوى الوطنية المخلصة التى اختارت التأييد للاتفاق، هى الاقدر على رؤية سلبيات الاتفاق والسعى لتصحيحها. فالمعارضون له، ليسوا فقط لايفهمون معاناة الشعب الفلسطينى ودرجة خطورتها، بل المهم لا يطرحون أى بديل واقعى. كل ماعندهم هو مطالبة هذا الشعب بمواصلة النضال.

ولكن و أين هو هذا النضال؟

من يريد أن يكون صريحا، عليه أن يعرف أن الانتفاضة فقدت زخمها منذ حوالى السنتين أو ثلاث سنوات. وماتبقى منها

* منشور شهرى من القيادة الموحدة ومنشور آخر من حماس، كلاهما متناقضان ومصران عن جو الخصام والانقسام
* اضرابات ، باتت متعبة بل منكهة للتجار بينما لا يلتزم بها معظم العمال.
* حوادث فردية تستعمل فيها سكاكين وأسلحة نارية.

لم يعد الشعب ينزل إلى الشارع بجماهيره لمواجهة الاحتلال ولم تعد الآلية المتعارف عليها للانتفاضة، نافعة. واصبحت هناك حاجة لتغييرها ولم يتفق على كيفية تغييرها. وراح كل طرف يتصرف على خاطره وطريقته وهواه.

والاهم من هذا هو الهدف فلكل نضال يجب أن يكون هدف وأمل. والنضال الفلسطينى هدفه الحرية والاستقلال فى جانب دولة اسرائيل فما الذى يريده أعداء الاتفاق ؟ هل من شئ يقدمونه للشعب أفضل وأكبر واقعية، مثلا دولة حرة أو دولة اسلامية من النهر إلى البحر وغير ذلك. من يستطيع أن يعد نفسه أو حيشة بهكذا دولة اليوم.

ومن الجهة الثانية، نجد الناس الواقعيين، يؤكدون أن هذا الاتفاق ماهو إلا خطوة فى سبيل تحقيق حل عادل. خطوة مهمة ، تاريخية، بعيدة المدى.. لكنها، تحتاج إلى جهود جبارة فى المراحل اللاحقة ومن طرف الجميع. حتى نصل إلى تحقيق الخطوات القادمة وهذه الجهود ينبغى أن تكون مبنية على إيمان حقيقى بلا تشوية ولا تزوير.

رؤية

المهام الجديدة أمام منظمة التحرير الفلسطينية بعد توقيع الاتفاق

حنا عميرة

رسالة القدس

اتفاق إعلان المبادىء بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الاسرئلاتفاق وما احدثه من حالة نهوض شعبى عارم فى المناطق المحتلة ومشاركة عشرات الألوف فى مسيرات ومهرجانات التأييد التى أزدانت بملايين الأعلام الفلسطينية ينطوى على مغزى كبير وأهمية بالغة ويؤكد أن الشعب الفلسطينى قد أمسك لأول مرة بطرف الخيط الذى سيقوده إلى إنجاز حقه فى تقرير المصير وتحقيق استقلاله الوطنى. ويردد معظم الناس فى المناطق المحتلة المثل الصينى القائل بأن رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة. وأن الاتفاق يمثل هذه الخطوة على الرغم مما فيه من نواقص وسلبيات وغموض يتطلب تجاوزها والتغلب عليها الكثير من الجهد والمثابرة.

وعندما نقول أن الاتفاق يفتح مسارا تفاوضيا جديدا أمام الشعب الفلسطينى، ويفتح أمامه افاقا يجب اغتنامها والاستفادة منها ، فإن هذا لايعنى أن الطريق أصبح ممهدا وسالكا نحو الوصول إلى الأهداف الوطنية ، وإنما على العكس، فالطريق لايزال مليئا بالألغام، وكلها الغام اسرائيلية وامريكية، ونحن مقبلون على صراع تفاوضى مرير، سيحاول خلاله الطرف الاخر فرض تفسيره الخاص لهذا الاتفاق وربما يتفق مع برنامج حزب العمل الإسرائيلى الذى يتحدث عن حل وسط إقليمى فى المناطق المحتلة ويتنكر لحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره.

وفى هذا المجال بالتحديد ينتصب أمام الشعب الفلسطينى تحد رئيسى يتمثل فى كيفية الارتقاء باتفاق إعلان المبادىء والبناء عليه وتطويره ليرقى إلى مستوى الاعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية!! وكيف يمكن تحويل الإعتراف الرسمى الاسرائيلى بمنظمة التحرير الفلسطينية إلى اعتراف بجموع الشعب الفلسطينى وحقوقه الوطنية، وليس مجرد اعتراف محدود بطرف تفاوضى، أو وفق عبارات شمعون بيرس،وزير الخارجية الإسرائيلى اعتراف «بالطرف الفلسطينى القادر على تقديم التنازلات»!.

لهذا يجب الانتباه الشديد للتفسيرات الاسرائيلية الرسمية لاتفاق اعلان المبادىء ولاسيما ما يصدر عن رئيس الوزراء الاسرائيلى اسحق رابين وعن بيرس اللذين اعطيا تفسيرات لصالح إبقاء المستوطنات وبقاء القدس موحدة تحت السيادة الاسرائيلية وعدم الانسحاب الكامل من المناطق المحتلة حتى فى المرحلة النهائية. إن مثل هذه التصريحات يجب ألا تمر مر الكرام. لأنها تعبر عن الاتجاه السائد لدى الأوساط الرسمية الاسرائيلية وتنبىء بما هو قادم على طاولة المفاوضات. إنهم وببساطة شديدة وبعد الاعتراف بدور منظمة التحرير لايريدون القبول بالنتائج السلبية المترتبة على هذا الاعتراف! ويبدو أن هذه هى خطتهم للمرحلة المقبلة! وهذا أيضا ما أشار اليه بيرس فى مقابلة ثانية مع صحيفة «يديعوت احرونوت» بمناسبة السنة العبرية الجديدة حيث قال: «كان علينا تقديم تنازل معين والاختيار بين موضوع القدس وموضوع المستوطنات وموضوع منظمة التحرير، وقررنا التعامل مع الخيار الثالث.! أما رابين فقد

اعتبر أن معيار نجاح الاتفاق هو المعيار الأمنى بالدرجة الأولى والاقتصادى بالدرجة الثانية! ولم يتحدث عن أى معيار سياسى وهذا ملفت للانتباه!.

ومع ذلك فإن معايير رابين وبيرس ليست معايير الشعب الفلسطينى أو القيادة الفلسطينية، فمنذ بدء العملية التفاوضية فى مدريد شكل إشراك منظمة التحرير فى المفاوضات كممثل عن الشعب الفلسطينى وإلغاء صيغة وفد الداخل مطلبا أساسيا إلى جانب المطالب الأساسية الأخرى المتمثلة فى وقف الاستيطان وتنفيذ قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ وموضوع القدس. وحتى إذا كانت النية الاسرائيلية تتجه لوضع دور المنظمة فى تعارض مع الموضوعات الأخرى أو على حسابها، فإن ما جاء فى اتفاق اعلان المبادىء لايسمع بترجمة هذه الأحلام الاسرائيلية إلى أرض الواقع. فالاتفاق المذكور استخدم بشكل صريح ولأول مرة عبارة الشعب الفلسطينى، كما تحدث عن الوحدة الإقليمية للمناطق المحتلة، وأكد لأول مرة بأن هدف المفاوضات هو تطبيق القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، كما ثبت موضوعى القدس والاستيطان على جدول أعمال المرحلة النهائية مع وعد بوقف النشاطات الاستيطانية فى جميع المناطق المحتلة.

وإذا كان إعلان المبادىء لايسمح بذلك، فإن هناك أمورا أخرى يجرى الرهان عليها حاليا قد تفتح الباب لتحقيق أحلام رابين وبيرس وهذا ما أشار إليه الجنرال احتياط شلومو غازيت الرئيس السابق للاستخبارات العسكرية الاسرائيلية عندما توقع اندلاع حرب أهلية محدودة فى المناطق المحتلة! وهناك من الإسرائيليين من تحدث أيضا عن افغانستان ثانية!.

ولاشك هنا أن تحول الخلافات السياسية إلى احتراب وصراع داخلى من شأنه أن ينسف الاتفاق، وأن يظهر الشعب الفلسطينى وقيادته بمظهر العاجز وغير القادر على حكم نفسه بنفسه وأنه بحاجة لوصاية طرف ثالث عليه ..والسؤال هنا هل هذا ما تفكر به بعض الأوساط فى إسرائيل كوسيلة محتملة تمنع تطوير الاتفاق فى الاتجاه الذى يريده الشعب الفلسطينى وتحول دون قيام المنظمة بدورها كقائد لهذا الشعب ومجسد لهويته الوطنية!!.

وأمام هذه التحديات الجسام. وبعد المباشرة فى تنفيذ الاتفاق وانتقال قيادة منظمة التحرير إلى أرضها فى أريحا وغزة، وبالقرب من جماهيرها فى مختلف المناطق المختلفة، فإنها ستواجه واقعا جديدا يختلف كليا عن واقع المنفى البعيد عن الوطن والشعب ويترتب بالتالى القيام بمهام جديدة ذات طبيعة مختلفة بحكم اختلاف المكان واوالظروف والأهداف.

ونحن هنا لانريد أن نستعجل الأمور بالنسبة لتلك المهام كما أن تحديدها بصورة قاطعة ونهائية لايزال أمرا غير ممكن فى المرحلة التالية .. لكن وبصورة سريعة، يتوجب إعادة النظر بالتركيبة الحالية للمنظمة المبنية على أساس فصائلى وبحيث تصبح وعاء معبرا عن مختلف القوى الاجتماعية الفلسطينية وخاصة فى الضفة والقطاع التى هى بمعظمها محرومة من هذا التمثيل، فقط بهذا الاسلوب يمكن توسيع القاعدة الاجتماعية المشاركة في اتخاذ القرار، وهذا إجراء ضرورى وهام لحماية منظمة التحرير وتعزيز جماهيريتها، كما أن اختلاف دور المنظمة وطبيعة مهامها من مهام ذات صيغة عسكرية إلى مهام اجتماعية واقتصادية يتطلب مراجعة عميقة لطبيعة الدور الجديد وأسلوب الأداء. وأيضا فإن نجاح منظمة التحرير فى تقديم نموذج جديد لسلطة وطنية ديمقراطية بدءا من أريحا وغزة تقوم على التعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان وضمان حق المعارضة فى إبداء الرأى، من شأنه أن يحفز النضال الجماهيرى من أجل توسيع الرقعة الجغرافية لهذه السلطة إلى مختلف أنحاء المناطق المحتلة وهذا هو الضمان الأساسى لإحباط الأحلام والتمنيات الإسرائيلية والكفيل



جانب من مظاهرة مناهضة للاتفاق فى المسجد الأقصى



عرفات يصافح رابين فى حضور كلينتون

بتطوير اتفاق المبادىء قيادة المنظمة لصياغة دستور مؤقت ينظم العلاقات اليومية والداخلية الفلسطينية ويقدم الضمانات الضرورية لاحترام حقوق الإنسان الفلسطيني وإزالة أي مخاوف من المستقبل قد تنشأ لدي العديد من الأوساط الشعبية وخاصة لدى فئات الطبقة الوسطى الفلسطينية التى سيكون لها دور أساسى خلال المرحلة المقبلة.

وعلى الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى ستنشأ أيضا العديد من القضايا والإشكالات التى تتعلق عادة بعملية إعادة البناء، فمسألة استيعاب مئات ألوف النازحين تتطلب مشاريع اعمار كبيرة ، كما أن موضوع التنمية الاقتصادية وجذب رءوس الأموال الفلسطينية من الخارج والعلاقات مع الدول المجاورة لاسيما الأردن ستحتل أهمية أكبر هذا بالإضافة إلى الإشكالية التى ستظهر نتيجة للمحاولات الإسرائيلية لاستغلال المناطق المحتلة كمعبر لتطبيع علاقات مع الدول العربية، قبل التوصل إلى حل سياسى شامل وانسحابها من الأراضى العربية المحتلة.

لذلك فإن ماهو قادم على المناطق المحتلة وبعد توقيع الاتفاق يعتمد كثيرا على دور وأداء منظمة التحرير الفلسطينية ونموذجا لسلطة ديمقراطية فلسطينية كخطوة أولى نحو إقامة الدولة المستقلة.

الجدول الزمنى للمرحلة الانتقالية

يرتبط إعلان المبادىء الذى وقعته اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فى واشنطن بجدول زمنى مدته عشرة أشهر يقضى إلى بانتخاب مجلس فلسطيني.

وسيدير المجلس الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين لفترة مؤقتة مدتها خمس سنوات تتفاوض اسرائيل والفلسطينيون خلالها بشأن تسوية سلام دائمة.

بعد التوقيع على إعلان المبادىء ستبدأ اسرائيل والفلسطينيون التفاوض بشأن تفاصيل انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة وأريحا بالضفة الغربية.

ويدخل الإعلان حيز التنفيذ رسميا فى ١٣ اكتوبر وتتابع نقاط الجدول الزمنى كما يلى:

* يسرى فورا..

* تحول السلطة من الحكومة العسكرية والإدارة المدنية الإسرائيلية إلى فلسطينيين يتمتعون بالسلطة فى خمسة مجالات هى التعليم والثقافة والصحة والخدمات الاجتماعية والضرائب المباشرة والسياحة.

وسيتمتع الفلسطينيون بسلطة فى الضفة الغربية وقطاع غزة ولكن لم يتضح بعد نوع السلطة التى ستكون لهم على القدس الشرقية.

* بدء الفلسطينيين فى تشكيل قوة للشرطة من مقاتلى منظمة التحرير من خارج الضفة الغربية وغزة.

* تكوين لجنة اتصالات مشتركة بين اسرائيل والفلسطينيين.

* تشكيل لجنة اسرائيلية فلسطينية للتعاون الاقتصادى للعمل بشأن المياه والكهرباء والطاقة والشئون المالية والنقل والاتصالات تشمل ميناء غزة والتجارة والصناعة وعلاقات العمل والتدريب وحماية البيئة والإعلام وذلك بالإضافة إلى برنامج تنمية اقتصادية للضفة الغربية وغزة مدعوم دوليا وبرنامج اقليمى للتنمية الاقتصادية.

* دعوة الأردن ومصر للانضمام إلى لجنة مستمرة لاتخاذ القرارات بشأن إجراءات قبول الفلسطينيين الذين تركوا مساكنهم فى الضفة الغربية وغزة عام ١٩٦٧ ويقدر عددهم بحوالى ٨٠٠٠٠٠ بما فى ذلك أفراد عائلاتهم/ وإجراءات لمنع الاضطرابات.

* ١٣ ديسمبر عام ١٩٩٣:

* توقع اسرائيل والفلسطينيون اتفاقا بشأن الانسحاب من قطاع غزة وأريحا وترتيبات مفصلة لسيطرة الفسطينيين على المنطقتين.

* يبدأ الاسرائيليون على الفور الانسحاب من غزة وأريحا.

* بدء فترة انتقالية مدتها خمس سنوات للحكم الذاتي الفلسطيني رسميا.

* ١٣ أبريل عام ١٩٩٤:

* آخر موعد لكى يكمل الاسرائيليون انسحابهم من غزة - أريحا

* ١٣ يوليو عام ١٩٩٤:

* آخر موعد لانتخاب مجلس فلسطيني.

وسيحدد اتفاق مؤقت يتم التوصل إليه بحلول هذا الموعد تكوين المجلس وصلاحياته بما فى ذلك السلطة التنفيذية والتشريعية وترتيبات تحويل السلطة إلى المجلس وتفاصيل تكوين أجهزة قضائية مستقلة.

* سيتمكن الفلسطينيون من القدس الشرقية من التصويت وربما التنافس فى الانتخابات.

* وسيعاد نشر قوات عسكرية اسرائيلية انسحبت بالفعل من غزة- أريحا خارج المناطق الأهلة بالسكان فى باقى أنحاء الضفة الغربية بحلول عشية الانتخابات على أكثر تقدير. وستظل القوات الاسرائيلية مسئولة عن أمن المستوطنين الإسرائيليين.

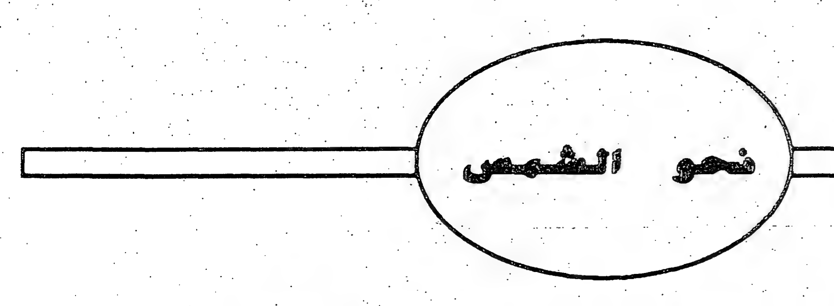
انسحاب الحكومة العسكرية الاسرائيلية وحل الإدارة المدنية.

* ١٣ ديسمبر عام ١٩٩٥.

* آخر موعد لبدء محادثات بشأن التسوية النهائية.

* ١٣ ديسمبر عام ١٩٩٨

بدء سريان تسوية دائمة.



بلاغ على آخر الحرب .. على أول السلام!

على آخر الحرب التى عودتنا عليها..سلام

على أول السلام الذى انتظرنا خطاه، سنرفع راياتنا البيضاء بلون الحمام..

ونصطف على الجانبين :الرجال الذين خاضوا المعارك، الأولاد الحافظون أناشيد الحماسة، الأمهات اللواتى نثرن على الصدور قلائد من دموع، الأباء الذين خبأوا احزانهم فى «خزائن الصدر»، الصبايا اللواتى وعدن بالنصر- جميعنا سنصطف على الجانبين، نستل من أوجاعنا ما يليق من كلام الاعتذار وننثره علينا..

على آخر الحرب التى عودتنا عليها ...سلام!

..وسنرخى رؤوسنا- مساء- على وسائد من تعب ونسوح فى غابة من تراث العرب: تمقمات السيوف، قصف الدفوف، بلاغ الانتصار على أول المعركة، بلاغ الهزيمة على آخر المعركة، همزات الفرسان على ظهور الخيل، المناديل التى رفعتها الصبايا على وداع من بكاء، زغاريد الأمهات على خطابات الزعماء، أيام عفرت فيها النساء جدائل الشعر، رقص الفجيمة، تباريح النواح، بلاغة الشعراء، مراثى العزاء..وصمت الصبايا الذى ضمخته الدموع حول جثة خضبتها الدماء..

..وهذا المساء،

سنطوى أعناقنا على انطواء الذراع و..نغرق فى إنكسار الروح!.

******

على آخر الحروب التى عودتنا عليها...سلام!

على أول السلام الذى انتظرنا خطاه، سنرفع راياتنا البيضاء بلون الحمام..

سنلملم ماتبقى من عزائمنا ونرحل من غبار الحرب التى اتخمتنا هزائم ونقول انتصرنا: للمرأة التى ذوى عمرها فى انتظار الغائبين..للرجل الذى أدمن الإذاعات التى أغرقت على دمه المديح.. للصبية التى تحلم بالزفاف لفارس سيأتى من عتمة السجون.. «ولأجمل الأمهات» التى علقت عمرها على وعد بأن دم الشهيد سيمنحنا وطنا- سنقول انتصرنا- وتطير أفراحنا على سفر الغمام!

على آخر الحرب التى عودتنا عليها...سلام!

..وسننهض من هاماتنا التى أذبلتها الهزيمة.. ونمشى على أعمارنا الهوينى. نسترجع فى الذاكرة خطابات الزعماء ، أغنيات فيروز عن «القدس العتيقة» ، ملصقات أحلامنا الشاسعة، الأناشيد التى اشعلتنا، أرقام الزنلزين، ظهورنا التى انصلبت على جدران من هواء، بيانات التضامن التى بثها علينا الأثير، بصاق «المحقق» على وجوهنا

، الغاز المسيل للدموع و...نهوضنا من مذبحة على مذبحة!

..على هذا السلام»،

سنخرج من أجسادنا التى ضاقت علي نبض روحنا..سنخرج، وعل أكفنا أحلامنا التى أطفأتها الهزائم..ننثرها فى الهواء علها، فى زمن آخر، ترجع إلينا..!

*****

على آخر الحرب التى عودتنا عليها .. سلام!

على أول السلام الذى انتظرنا خطاه، سنرفع راياتنا البيضاء بلون الحمام..

فيا أيها الشهداء اعذرونا!.

هذا أوان الخروج من دمكم..

ومن دمنا..

على زمن سيسْطر روحنا:

تصف لذاكرة اثخنتها الهزائم، ونصف لهذا السلام الذى سيجلنا هباء .

مساحة على ما تبقى من أعمارنا لكم.. ومساحة سيستبيحها هذا السلام..اعذرونا!!.

فالح العطاونة

ندوة اليسار

من المتخصصين وقادة الفكر في

٨ من المتخصصين وقادة الفكر فى مصر يناقشون

الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي

والاعتراف المتبادل والأسباب التى دفعت المنظمة واسرائيل للاتفاق

وماهى آفاق التطور فى المستقبل القريب؟

أدارة الندوة: حسين عبد الرازق

أعدها للنشر: عماد فؤاد

تصوير: خالد سلامة

كان الحدث مثيرا، ومفجرا للخلاف والحيرة لدي المواطنين والأحزاب والقوي السياسية. قلة صغيرة كانت منحازة بوضوح وحسم مع أورضد. أما الغالبية فقد إنحازت للطريق الصعب.. فحاولت أن تقرر وتفهم وتناقش قبل أن تحدد موقفا من مثل هذا الاتفاق الصعب، ومايفجره من احتمالات إيجابية وسلبية.

واختارت اليسار أن تنظم «ندوة» تدعو اليها عددا من المهتمين والمتابعين للقضايا العربية والقضية الفلسطينية، والمهمومين بالهم العربي والفلسطيني وهكذا التقي مساء الاربعاء ١٥ سبتمبر بعد توقيع الاتفاق فى البيت الأبيض بـ ٤٨ ساعة كل من:

أمين هويدى... الكاتب وأحد المتخصصين البارزين في قضايا الأمن القومي ومدير المخابرات المصرية ووزير الحربية الأسبق.

جميل مطر... الكاتب ومدير المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل.

حلمي شعراوي.. الخبير المعروف في الشئون الافريقية والعربية ومدير مركز البحوث والدارسات العربية.

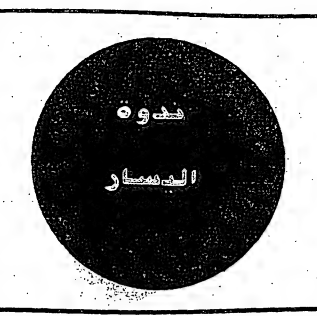
عبد الغفار شكر.. الكاتب والمفكر الاشتراكي وأمين التثقيف بحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوى.

لطفي الخولي.. الصحفي والكاتب وأحد أبرز المتخصصين في الشئون الفلسطينية والعربية ورئيس اتحاد كتاب آسيا وأفريقيا.

مصطفى الحسينى.. الكاتب والصحفي ومن المع الدارسين للشئون الدولية والعربية والفلسطينية.

وفاء حجازي.. السفير ووزير الخارجية المصري السابق وعضو المكتب السياسي للحزب العربي الديمقراطي الناصري.

وتولي إدارة الندوة حسين عبد الرازق رئيس التحرير وأمين اللجنة السياسية بحزب التجمع وفيما يلى نص الحوار الذى دار في هذه الندوة.



حسين عبد الرازق

لن أتكلم كثيرا عن الموضوع الذى نحن بصدده اليوم وهو «الاتفاق الإسرائيلى الفلسطينى» سواء كان إعلان المبادئ والملاحق المرتبطة به أو كان الاعتراف المتبادل.

من الواضح أن هناك إتفاقا بين الجميع أن ما تم لا يحقق الأهداف الفلسطينية المعلنة والتى دخلت المنظمة على أساسها مباحثات مدريد.

ياسر عرفات قال «أن ما أنجز هو الممكن وليس ما نريد تحقيقه» وحزب الشعب وهو القوة الثانية المؤيدة للإتفاق سجل أن هناك قصورا فى الإتفاق عن تلبية المطالب الوطنية الفلسطينية.

لكن أصحاب الاتفاق والمؤيدين له يقولون أن هذا هو أقصى ما نستطيع أن نصل اليه فى الظروف الحالية. وأقترح أن يدور النقاش فى ندوتنا هذه على محورين.

الأول: الظروف والاسباب والدوافع التى أدت بالمنظمة وبإسرائيل للتوقيع على هذا الاتفاق فى هذا الوقت بالذات وبصرف النظر عن رأينا فيه.

الثانى : وهو الأساس فى هذا النقاش أن نحاول الوصول لتقييم مشترك للاتفاق وتبادل الاعتراف من حيث إيجابياته وسلبياته بشكل عام واحتمالات التطور المستقبلية سواء بالنسبة للقضية الفلسطينية أو بالنسبة للصراع العربى الاسرائيلى بشكل عام فى السنوات القليلة القادمة

أمين هويدى

١/ مفهومى للصراع هو أن له لغة عالمية ولابد أن نفهمها تماما حتى يكون تقييمنا على أساس سليم. فالصراع له عدة لهجات، فالطلقة أو القتال لهجة، والكلمة أو الحوار لهجة أخرى. والقتال لا يستمر إلى الأبد ولا يعنى قطع الحوار عن طريق قنوات ظاهرية أو قنوات سرية أو عن طريق أطراف أخرى ثالثة كوسطاء.. الخ الغرض من القتال هو بلورة موقف سياسى محدد. لا يمكن للأطراف المتصارعة أن تصل الى مائدة المفاوضات إلا إذا كانت إراداتها تقلصت وفى حالتنا فإسرائيل لم تقبل الجلوس على مائدة المفاوضات الا لأن إرادتها المطلقة أصبحت ارادة مقيدة، وكذلك الحال مع الارادة الفلسطينية.

إسرائيل كانت تتحدث دائما عن اسرائيل الكبرى وعن ضم الأراضى بطريقة دستورية قانونية بغض النظر عن الرأى العام وكانت تسمى الضفة الغربية «يهودا والسامرا» وترفض الحديث مع منظمة التحرير وتنكر وجود شعب فلسطينى وأرادت عن طريق القتال المستمر أن تفرض هذا الكلام على أرض الواقع.

الفلسطينيون أيضا كانوا يقولون بأن المسألة ليست خلافا على الحدود بل هى خلاف على الوجود ولابد من اقامة الدولة الفلسطينية على كامل التراب الفلسطينى و إزالة اسرائيل

وقد ثبت الآن أن أى من الطرفين لم يحقق هدفه النهائى بالقتال. ربما يسعى طرف أو آخر لتحقيق نفس أهدافه عن طريق وسائل أخرى قد تكون إقتصادية أو سياسية ، لكن الثابت أن القتال لم يحقق النتائج المطلقة لأى من الطرفين.

وهكذا جلس الطرفان على مائدة المفاوضات فى محاولة لتحقيق حلول ناقصة . والاتفاق الذى نصل اليه على مائدة المفاوضات يعبر عن توازن القوى الحقيقى وبالنسبة لأبو عمار فربما يكون قد وصل الى قناعة أن أطراف عربية أخرى داخلة فى العملية السلمية قد وصلت بالفعل الى نتائج محددة دون أن يحقق هو أى مكسب من المكاسب يلجأ الى شق هذه القناة السرية بينه وبين اسرائيل.

لقد استخدمنا مثل هذه القناة فى مصر أيام عبد الناصر، وقمت شخصيا بفتح قناة اتصال سرية مع الـ سى. أى. أيه. السادات أيضا استخدم القنوات السرية ولكنه حولها من قنوات بين المخابرات العامة المصرية والـ سى. أى. أيه الى قنوات بين قصر عابدين والبيت الأبيض. ومن وجهة نظرى فالقنوات المكشوفة لا تحقق أيه نتائج بعكس القنوات السرية التى تحقق النتائج الحقيقية.

وقد بدأ أبو عمار الاتصال عبر هذه القناة السرية. فالأوضاع المادية الفلسطينية تدهورت والذين كانوا يمولون المنظمة توقفوا. والانتفاضة فى الداخل لم تعد تمثل القوة التى كانت عليها عند بدايتها منذ خمس سنوات. وهكذا قبل أبو عمار بفلسطين الصغرى.

اسرائيل ادركت استحالة الاستمرار كقاعدة مسلحة دائما تقاتل فى لبنان والضفة الغربية. وقبلت هى الأخرى بإسرائيل الصغرى.

أيضا تغير النظام العالمى وانفرد قطب واحد بالساحة الدولية وأصبحت أمريكا فى حاجة الى استقرار من نوع خاص بالمنطقة. والظروف الأقليمية العربية أصبحت ظروفا تعسة وإراداتها منتهية ولا يوجد نظام عربى بالمعنى المفهوم فى ظل التفكك والتفتت.. وواجهت المنظمة ظروفا داخلية وفلسطينية صعبة.

وضاقت اسرائيل بحالة القتال المستمرة والوضع الداخلى غير المستقر بصفة دائمة والمصروفات الباهظة الخاصة بالتسليح. ومن يطلع على تقارير المحاسب العام الأمريكى يرى أنه يشير كثيرا جدا الى ضرورة الوصول الى حل فى موضوع الإعانة لإسرائيل فما هو ذنب دافع الضرائب الأمريكى.

هذه الظروف جميعها جعلت الجميع يجلسون معا وما كان مستحيل أصبح جائزا. سوريا قبلت أن تجلس للتفاوض والاردن أيضا والجميع يتصل ببعضه البعض إتصالات سرية. فما المانع من أن يجلس

الفلسطينيون أيضا مع الاسرائيليين لمحاولة الوصول الى حل؟!

وليس معنى توقيع الاتفاق أن الصراع قد انتهى فالصراع ليس هو القتال وإنما القتال جزء من الصراع، ونحن الآن فى مرحلة توقف فيها الصراع بإستخدام القوة ولكن ليس معنى هذا أن الصراع بوسائل أخرى قد توقف أيضا سيستمر الصراع عن طريق الصمود وعن طريق الاقتصاد وعن طريق تجمع عربى إذا أمكن، وعن طريق الضغوط السياسية .. الخ.

ومن يدرى أيضا قد نلجأ مرة أخرى لاستخدام السلاح

عبد الغفار شكر

اود أن أضيف بعض النقاط للعوامل التى أشار اليها الاستاذ أمين هويدى والتى أثرت على الوصول للإتفاق. فبالإضافة لحرمان العرب والثورة الفلسطينية من حليفهما الاستراتيجى، وتفكك الوضع العربى، وتوقف المساندة، وتآكل الإنتفاضة فهناك توقيع معاهدة الصلح المنفرد بين مصر واسرائيل والتى أخرجت مصر- عمليا- وهى أكبر قوة عربية من ساحة الصراع العربى الأسرائيلى. كذلك حرب الخليج أخرجت العراق ثانى قوة عربية- عمليا- أيضا من ساحة الصراع الأمر الذى أدى إلى إختلال التوازن فى المنطقة لصالح اسرائيل.

وفشلت حركة التحرر الوطنية العربية فى إقامة نظم حكم عصرية قادرة على تجاوز أوضاع التخلف والاستبداد فضلا عن أنهاكها لشعوبها فى معارك جانبية وصراعات عقيمة إستنزفت طاقاتها، وبالتالى فشلت فى ادارة الصراع مع اسرائيل بكفاءة نتيجة عجزها عن بناء القوة الذاتية العربية القادرة على ردع القوة الاسرائيلية أعتقد أن هذه العوامل مهمة جدا خاصة وقد بدأ الساداتيون يعايرون الفلسطينيين بأنهم رفضوا ماكان معروضا عليهم فى كامب ديفيد ويؤكدون على أنها- كامب ديفيد- كانت هى الفرصة السانحة التى أضاعوها والحقيقة أن كامب ديفيد هى جذر للوضع الراهن الذى وصلنا إليه الآن واختلال علاقات القوى بهذا الشكل الذى أوصل إلى هذه الاتفاقية.

حلمى شعراوى

القول بأن هناك ظروفا أدت الى تنازل الفلسطينيين والاسرائيليين معا ليس دقيقا فمن وجهة نظرى فالطرف الاسرائيلى يتمتع الآن بأفضل ظروف ممكنة إزاء إرتباطه المؤكد والمستقر مع امريكا (القطب العالمى الاساسى) وبالادارة الأمريكية الجديدة بشكل اكثر تحديدا. وأدركت الحكومة الاسرائيلية أنها أمام لحظة مناسبة لتغيير وسائل لتحقيق مفهوم اسرائيل الكبرى. فبدلا من الاعتماد على الجغرافيا والتوسع والضم يمكن استخدام وسائل عصرية اقتصادية وسياسية

على الجانب الأخر كانت هناك انتفاضة مستمرة لمدة خمس سنوات وكثير من المراقبين يسجلون أن المنظمة فى تونس لم ترحب بالاستمرار كثيرا فى هذا الطريق، وإنها منذ فترة طويلة لم تعد قادرة على ادارة الانتفاضة وترددت بين استمرار المراهنة على الانتفاضة للتأثير على العدو- كما حدث فى جنوب أفريقيا- وبين الخوف من أن يتم الاتفاق بين الاسرائيليين والداخل الفلسطينى وتفقد المنظمة دورها.

والعديد من الدراسات أشارت الى امكانية اتفاق اسرائيل والولايات المتحدة مع الداخل- ويبرز هذا الاحتمال اصبح من الضرورى لعرفات أن يبحث عن مكان له بأى ثمن خصوصا وأن فلسطينى الداخل ليس أمامهم الا حل جزئى.

ورغم تسليمى أن الوضع الاقتصادى والمالى للمنظمة كان مأساويا إلا أننى أعتقد أن هذا الأمر والالحاح عليه كان مقصودا ومتعمدا فى هذه اللحظات بالذات. فالتجارب السابقة تقول أن هناك نوعا معينا من الاعلام يسبق دائما مثل هذه الاتفاقات المهينة. ولنتذكر الاعلام الذى مهد لكامب ديفيد معارك مع العرب والحديث عن وصول الاقتصاد المصرى الى درجة صفر.

فهوجة تجويع الشعب الفلسطينى بهذا الشكل كان تمهيدا مقصودا لقبول هذا الحل الجزئى المحدود فلسطينيا. فالمنظمة ليست بهذا الوضع السيئ ماليا ومعروف حجم مستوى المنظمة الاقتصادى ومشروعاتها وأموال البورجوازية الفلسطينية لاتعجز عن حل معقول للأزمة الحالية. فالمنظمة التى يكون إنفاقها بهذا الحجم الهائل الذى نعرفه طول الوقت ليست عاجزة عن تقدير وضعها مقدما لمدة ٣ ، أو ٤ سنوات، بحيث لاتفاجأ خلال عام أو عامين بميزانية تركع أصحابها بهذا الشكل.

من هنا أقول أن القيادة الفلسطينية- فتح وقيادة اللجنة التنفيذية كانت أميل للاتفاق بأى ثمن وبهذه الطريقة. لا أقول انها تهرعت بحل استسلامى وأنما أقول أنها استسلمت عند أول منحنى بالرغم أن الظروف لم تكن بهذا السوء ولم يكن التوازن مختلا الى هذا الحد.

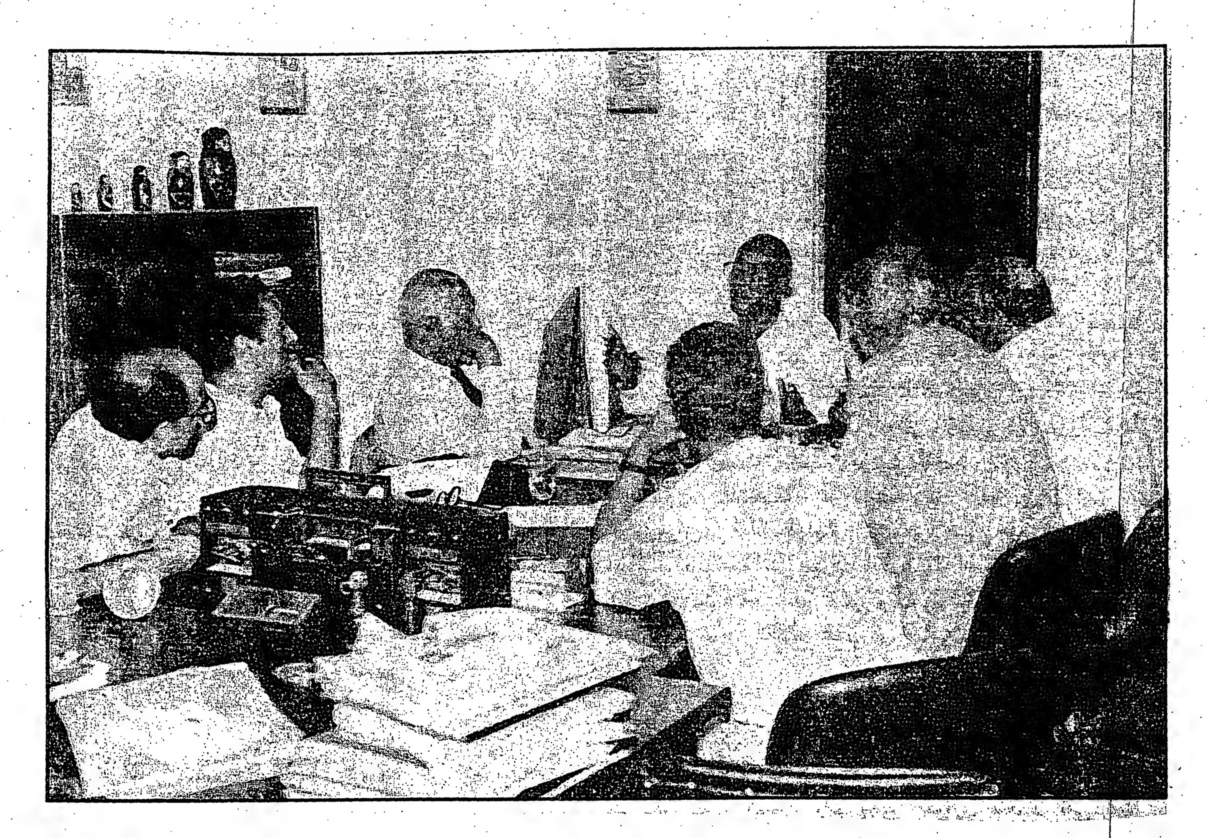
لطفى الخولى

متى كان ميزان القوى فى الصراع العربى الاسرائيلى فى غير صالح إسرائيل؟ أعطنى مرحلة من مرحل الصراع لم تكن إسرائيل فيه متفوقة حتى فى أكتوبر ١٩٧٣.

وفاء حجازى

أذا أذنت لى بالرد أقول أنه فى عام ١٩٧٣ كان الصراع لصالحنا وأعود الى قضية ظروف الاتفاق. وسنجد أمامنا قائمة طويلة. مثل المتغيرات الدولية- حرب الخليج- تفكك الموقف العربى- إنتشار المنظمات الاقليمية مثل مجلس التعاون الخليجى والاتحاد المغاربى- والعلاقات السيئة بين الدول العربية والتدهور العام الموجود- تراجع المشروع القومى.. كل هذه الأشياء يمكن أن تندرج تحت الأسباب التى أدت الى هذا الموقف..

ولكني أرى الموضوع ببساطة شديدة كالآتى: منذ بداية القرن الحالى وحتى الآن على منطقة الشرق الأوسط يطرح مشروعان: الأول، مشروع صهيونى بإنشاء إسرائيل ثم إسرائيل الكبرى والثانى مشروع قومى يتجه للوحدة العربية، وأعتقد أن النقاش يكون أجدى إذا ماقلنا. هل هذا الاتفاق دعم المشروع القومى أم أنه أدى إلى انهياره؟ أعتقد أن هذا لابد وأن يكون محور إهتمامنا وأقول أنه حتى هذا الاتفاق لم يكن نتيجة حوار دار بين الوفد الاسرائيلى والوفد الفلسطينى ولكن هذا الاتفاق- فى ضوء الوثائق المتاحة- موجود نصا تقريبا فى مقررات مؤتمر حزب العمل الاسرائيلى الذى عقد من ٨ إلى ١٠ أبريل سنة ١٩٨٦. فهذه القرارات هى صلب الاتفاق الذى جرى التوقيع عليه تحت عنوان «غزة/ اريحا»..



سواء الحديث عن الانسحاب من المناطق ذات الكثافة السكانية العالية او الدفاع عن المستوطنات أو الانسحاب الجزئى أو إعطاء إدارة ذاتية وليس حكما ذاتيا، وهو النص الانجليزى لملاحق الاتفاق. كل هذا كلام سابق وليس جديدا، ويخطئ من يظن أنه كان هناك مقارعة الحجة بالحجة والرأى بالرأى. صحيح هناك بعض التعديل الشكلى ولكن صلب الموضوع قائم منذ فترة طويلة.

نعود ونسأل لماذا حدث هذا الموقف؟

اعتقد أن نقطة البداية كانت إتفاقية كامب ديفيد فهى كانت بمثابة التحول الاستراتيجى فى علاقات القوى داخل منطقة الشرق الأوسط وكانت هى الشرخ الذى فتح هذا الجدار والذى كان لابد وأن يؤدى الى هذه النتيجة والنتائج القادمة والمعروفة والمنتظرة.

واتفق مع الاخ حلمى شعراوى فى أنه طوال فترة الصراع كان هناك مد اسرائيلى خاصة بعد ٦٧، وحتى فى أعقاب حرب ٧٣ والتى كانت تمثل فرصة نادرة للموقف العربى فى أن يشكل وضعا جديدا وأن يغير أوضاعا كثيرة فى المنطقة إنما هذا لم يحدث نتيجة أن القيادة السياسية قامرت بهذا الانتصار فى مقابل أن يكون لها وضع خاص لدى الولايات المتحدة الأمريكية. البداية كانت كامب ديفيد ثم تواصلت الحلقات الى أن وصلنا الى حرب الخليج حيث أصبحت المنطقة العربية خاضعة بالفعل للهيمنة الأمريكية وهذا يقودنا الى نقطة أساسية. هل نحن بصدد صراع عربى اسرائيلى فقط؟ أم أن هذا هو البعد المباشر لحقيقة الصراع الدائر فى المنطقة العربية بيننا وبين إسرائيل وبيننا وبين القوى المتحالفة مع اسرائيل؟

إن كافة المشاكل بالمنطقة العربية تقوم بإدارتها أمريكا. حرب الخليج أدارتها أمريكا. الصراع العربى الاسرائيلى تديره أمريكا ليبيا تحت الحصار الأمريكى.. اذا نحن فى الواقع عند ما نتكلم عن الصراع العربى الإسرائيلى لانستطيع أن نتكلم عنه بمعزل عن موقف يدعم الموقف الإسرائيلى فى هذا الصراع. إذن هذه أيضا نعتبرها أحد الظروف التى يمكن أن نقول أنها أدت للنتائج التى نعانى منها حاليا.

والاستاذ أمين هويدى يقول أن القوتين الاسرائيلية والفلسطينية شعرتا أنهما مقيدتان وبالتالى أصبحتا لاتجدان أمامهما من مخرج الا المفاوضات. وأنا أقول «لا» أن **هذه المفاوضات قد جاءت فى الوقت الذى كانت تحتل فيه إسرائيل موقعا أفضل من ناحية دورها فى الصراع وأصبحت اليوم أقرب لأن تكون قوة إقليمية كبرى.** وبالتالى كانت أنسب الظروف لكى تجلس وتتفق بالنسبة فى وقت لها اليد العليا من الناحية العسكرية ومن الناحية السياسية. ولانستطيع أيضا أن ننكر تفوقها حتى فى الجوانب الاقتصادية التى تستطيع أن تلعب فيها دورا رئيسيا بحكم اللوبى اليهودى الموجود فى الولايات المتحدة.

اذا يجرى توقيع الاتفاق فى ظل ظروف تفيد إسرائيل أكثر مما تفيد الجانب العربى وتعطى إسرائيل مكاسب جديدة أكثر مما تعطى الجانب العربى.

نقطة أخيرة. إن إسرائيل الكبرى هذه لا أحد يعلم منا ماهى حدودها ونحن نتكلم عن إسرائيل الكبرى وهناك من يعتقدون أن مشروع «غزة/ اريحا» هو انسحاب من مشروع اسرائيل الكبرى. من قال هذا؟ قد تكون اسرائيل الكبرى هى ضم أجزاء معينة من الضفة تفيد اسرائيل إقتصاديا وأمنيا وتعطى لها قدرا أكبر من القوة وتغير من الحجم الإسرائيلى جغرافيا وسكانيا وتكون هذه هى إسرائيل الكبرى، ولا يوجد لدينا خريطة نستطيع فى ضوئها أن نقول أن هذه هي حدود إسرائيل الكبرى وإن الاتفاق الذى تم توقيعه هو إنسحاب جزئى من مشروع إسرائيل الكبرى، ما نراه حاليا فى تصورى - مهما كانت الظروف التى أدت اليه - هو إنحسار للمشروع القومى العربى وإنتصار للمشروع الاسرائيلى الصهيونى الذى ينادى بإسرائيل الكبرى.

لطفى الخولى:

لم تجب على سؤالى وهو فى أى وقت كان الصراع العربى الإسرائيلى فى غير صالح إسرائيل؟

وفاء حجازى:

أعتقد أن هذا الوقت كان سنة ١٩٧٣ حينما استطاع الجيش المصرى أن يحقق إنتصارا عسكريا وحينما استطاع الموقف السياسى المصرى أن يلتقى مع إدارات عربية كثيرة ويستخدم سلاح البترو لأول مرة ولكن هذا الإنتصار لم يستمر للأسف فالسادات والقيادة السياسية كانت تسعى لأشياء أخرى.

لطفى الخولى: إذاأنت ترى أنه قد تحقق إنتصار عسكرى في سنة ١٩٧٣ وليس انتصارا تكتيكيا.

وفاء حجازى

وما الفرق؟

لطفى الخولى :

الفرق فى أنه لو كان إنتصارا عسكريا حاسما، لكانت الأمور قد تبدلت.

مصطفى الحسينى

بداية اتفق مع تشخيص الاستاذ أمين هويدى بخصوص الدوافع التى أدت الى التفاوض فهناك ارادتان وصلتا الى نقطة لم يعد فى وسع احداهما أن تحقق اهدافها بالرسائل التى كانت تستخدمها وكان لابد من البحث عن وسائل أخرى.

وأضيف الى ذلك عدة توضيحات وهى انه ما من أحد يجلس على مائدة التفاوض إلا نتيجة حاجته لهذا التفاوض أى لديه مشكلة لا يستطيع حلها إلا بالتفاوض.، وهذا ينطبق على كل من الإسرائيلين والفلسطينين وعلى السوريين وعلى الاردنيين وعلى اللبنانيين وعلى الجميع.

بالنسبة للفلسطينيين سنجد أنهم جربوا لفترة طويلة القتال، بغض النظر عن مدى كفاءتهم أو مسئولية القيادة عن كفاءة أو عدم كفاءة القتال. ...ولكن ما حدث هو **أن العمل المسلح الفلسطينى وصل الى نهاية طريقه فى حرب لبنان ١٩٨٢، ولم يعد فى إمكان الفلسطينى أن يتكلم عن العمل العسكرى.**

بعد ذلك بدأ سلاح الإنتفاضة ، والانتفاضات الشعبية كتجربة تاريخية تكون مقدمة لشئ من إثنين إما مقدمة لدخول جيوش مساندة مثل المقاومة الفرنسية التى كانت مقدمة لعمليات الإنزال فى نورماندى ، وإما أن تكون بداية لخلق سلطة بديلة وموازية تحت الاحتلال، تبدأ الانتفاضة ويتم بعد ذلك تكوين سلطات وإنشاء مجلس بلدى لإدارة شئون محلية وذلك بصرف النظر عن عدم وجود إنتخابات بلدية ، ولم **تحقق الانتفاضة السلطة البديلة، وأيضا لم تكن هناك مساندة تدخل الأرض المحتلة.** وهكذا كان الخط البيانى للانتفاضة متجها الى أسفل.

وفاء حجازى

نريد أن نعرف لماذا لم تستطع الإنتفاضة إقامة سلطة بديلة

مصطفى الحسينى

هناك عدة أسباب لذلك اهمها هو أن هذا الحجم من المساحة وهذا العدد من السكان لا يسمح بأي مناورة سياسية عميقة تحت الاحتلال ، ولكن الإنتفاضة حققت شيئا آخر وهو انها كانت أهم عامل مباشر جعل الاسرائيليين يقبلون بمبدأ التفاوض وعبر عن هذه الحقيقة «شيمون بيريز» فى القاهرة عندما قال «إن مسافة الخطر فى الأمن الإسرائيلى كانت تحسب بالكيلو مترات، الأن أصبحت تحسب بطول سلاح المطواة». وهذا يقودنا الى أسباب ذهاب اسرائيل الى مدريد.

هناك عوامل اعتقد أننا نميل الى تجاهلها لأننا من خلال الصراع مع اسرائيل وكونها تضربنا باستمرار أصبح عندنا تهويل بإسرائيل ، وتقديرى الشخصى أن اسرائيل ذهبت لمدريد نتيجة للإنتفاضة التى عبر بيريز عن خلاصتها فى عبارة شديدة البلاغة ، ولكن هناك أيضا مدى زمنيا طويلا من تململ الشتات اليهودى من ضغط اسرائيل عليه، وهذا عنصر فعال جدا فى القرارات الاسرائيلية ، وسأذكر فى هذا السياق دراسة منشورة فى إسرائيل قام بها بروفيسور في الجامعة العبرية يدعى «ميخائيل روزمك» يصف فيها علاقة شديدة التوتر والتملق.

ويلخص طبيعة العلاقة فى أن **يهود الشتات يقولون ليهود اسرائيل أنتم صنعتم مشروعكم ونجحتم فيه وساعدناكم على إنجاحه وهو مشروع إقامة الدولة، فلماذا تريدون إفساد مشروعنا طلهنا؟** وهو البقاء حيث نحن فى أمريكا نظل بها ومن فرنسا يبقى كذلك ..و ..و أنتم تضغطون علينا ضغوطا لو اضطررنا للإستجابة لها لن نبقى حيث نحن، لأننا سنكون موضع ريبة الأمم التى نعيش ضمنها، ولأننا سنبدأ تدريجيا نأخذ صورة الطابور الخامس، وذكر - مثلا- ردود الفعل فى أمريكا إزاء قضية بولر ، فهذه القضية تبين لب السلوك غير الإسرائيلى المستجيب لطلبات اسرائيل ، وطرحت هذه القضية مدى ولاء اليهود الامريكيين لأمريكا وذلك على صفحات اوسع الصحف إنتشارا فى أمريكا.

اذن هناك هذا العامل وهو تدهور علاقة إسرائيل بالشتات اليهودى نتيجة الإنتفاضة.

هناك أيضا ما تدركه إسرائيل - وعلينا نحن أيضا إدراكه من اتجاه امريكى واضح من تخفيض مكافأة السلام لكل من مصر وإسرائيل وهذا الإتجاه فى حكم كلينتون كسب أرضية أقوى، من أهم اعمدة كلينتون فى الكونجرس «لى هاملتون» الذى يطالب بتخفيض المعونة لكل من مصر وإسرائيل ، واليوم يسمعون أكثر الى «لى هاملتون» الذى يقدم أسسا لتخفيض المعونة تتعلق بقدرات السياسة الخارجية الامريكية وتوفر الإعتمادات لتوزيعها على أكبر قدر من الدول تريد أمريكا أن تكسبها ، إلا أن هذه المعونات تخلق فى هاتين الدولتين إعتمادا غير صحى عليها وإذا لم تستطع أمريكا فى وقت ما تلبيته فسيكون رد الفعل حادا جداً ومن الأفضل أن يتم تخفيضها رويدا رويدا.

ويدرك الاسرائيليون أن الأجندة الامريكية مقبلة على تغيير فى مدى أطول نسبيا فأمريكا اذا كانت اليوم هى الدولة العظمى الوحيدة ... فالأمريكان والاسرائيليون يعرفون ان مدى ذلك قصير وأن امريكا لن تبقى بذات القوة فى الشئون الدولية فى مدى يمكن أن يقاس بخمس سنوات.

وتعرف أيضا أن الأجندة الامريكية تتغير لأن الوضع الداخلي في أمريكا لايسمح باستمرار نفس الأجندة والتوسع في السياسة الخارجية الامريكية على حساب الاحتياجات الداخلية ، والاسرائيليون يرون هذا جيدا امامهم وأيضا يهود الشتات يرون هذا وكذلك الحركة الصهيونية العالمية ترى هذا ... تقديري أن جزءا أساسيا من قرار مدريد قد فرضته الحركة الصهيونية العالمية على حكومة الليكود وأوضحت أن المستقبل مسدود أمامها ولابد من ترتيب الاوضاع سريعا.

نأتي إلى ظروف الفلسطينيين التى أدت إلى هذا الاتفاق كما سبق القول لقد استنفدوا القدرة العسكرية والانتفاضة حققت أقصى ما تستطيع أن تحققه في ظروفها ولم يبق إلا الوسائل السياسية أمام منظمة التحرير . وفي نفس الوقت نجد أن الفلسطينيين في أي حالة تفاوض يكون ظهرهم مكشوفا فلا يوجد نظام عربي معهم، وانتهت الحرب الباردة بما فيها من توازنات. فما هو السند الفلسطيني في أي تحرك سياسي من أي نوع مع الأخذ في الاعتبار أنه كلما زاد الوقت كلما زادت الخلافات الفلسطينية الداخلية وهذا خطر كبير جدا.

ومع ذلك فلا أستطيع القول إن الفلسطينيين دخلوا المفاوضات بضعف مطلق لأن الميزان يتحقق أيضا بمدى ضعف الطرف الآخر وإذا كان **الضعف الفلسطيني ضعف ظرفي فالضعف الإسرائيلي ضعف بنيوي . الضعف الظرفي يمكن تداركه . والضعف البنيوي (الإسرائيلي) لايمكن تداركه.**

والضعف البنيوي هنا يعني أن العلاقة بين اسرائيل واليهودية العالمية متوترة وحتى يزول هذا التوتر لابد من أن تقل مطالب اسرائيل من اليهودية العالمية. ولأجل أن تكون علاقة اسرائيل بأمريكا صحية فلا بد من أن تقلل من مطالبها من أمريكا بالإضافة إلى مشاكلها الداخلية والمتمثلة في الإتهام الموجه من يهود اسرائيليين ضد السلطة الحاكمة بالتمييز بين اليهود حيث أن ٦٥٪ من السكان يهود شرقيون ويعلنون أنه تجرى عمليات تمييز واسعة ضدهم.

هذه كلها عوامل ضعف بنيوي ركائزه هي (العلاقة مع الامبريالية العالمية حيث أن هذه العلاقة تتغير في غير صالح الجانب الاسرائيلي - علاقته مع اليهودية العالمية نتيجة ضغوطه عليها التى أصبحت لاتطاق- وضعه الداخلي ممزق).

إذن دخلت اسرائيل العملية التفاوضية من موقع ليس أفضل كثيرا من الوضع الفلسطيني.

واتفق مع الاستاذ وفاء حجازي أن كل مانراه ليس جديدا. وقد ذكر مؤتمر حزب العمل سنة ١٩٨٦ . ولكنه أيضا ليس جديدا من زاوية أخرى حيث أن المؤتمر الأول لمنظمة فتح في عمان سنة ١٩٦٨ قد جاء ضمن قراراته (إقامة السلطة الوطنية في أي بقعة يتم تحريرها من أرض فلسطينية أو تنسحب منها اسرائيل) وظلت فتح تناضل لإدخال هذا القرار إلى المجلس الوطني الفلسطيني إلى أن نجحت في إدخاله في المجلس الوطني الثاني عشر في أبريل سنة ١٩٧٤ إذن قرار السلطة الوطنية قرار قديم وسند الفلسطينين في أن يتفقوا مع اسرائيل- وأنا ضد مبدأ الاتفاق دون التشاور مع العرب- جاء في قرار قمة الرباط سنة ١٩٧٤ .

إذن فالموضوع ليس جديدا بمعنى أنه جاء في برنامج حزب العمل وأيضا لكونه جاء في قرارات مؤتمر فتح سنة ١٩٦٨ .

وفاء حجازي:

بخصوص ما قيل عن إسرائيل وأنها تعانى من ضعف بنيوى أستطيع القول أن هذا غير صحيح، بالعكس، إسرائيل تمكنت من تدعيم الهيكل البنيوي الإسرائيلي منذ ١٩٦٧ . كيف.؟.

إسرائيل قبل سنة ١٩٦٧ كانت تعاني من ضعف (جيوبولتيكي).

بمعنى أن حجم الدولة الجغرافي كان يوجد به نقاط ضعف شديدة جدا .. وبعد ١٩٦٧ اعتقد أن الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي اتجه لتغيير حجم الدولة جغرافيا وسكانيا ومن هنا بدأت عمليات بناء المستوطنات وعمليات جلب المهاجرين من الخارج وبالتالي تم تدعيم الهيكل البنيوي للدولة لأن ماقبل ذلك كان الجيش الإسرائيلي يمثل فيه ١٦٪ من مجموع سكان اسرائيل. اليوم استطاعت اسرائيل أن تنتشر جغرافيا واستطاعت أن تجلب مايزيد عن ٥٠٠٠٠٠ مهاجر يهودي الأمر الذى أدى إلى دعم وضعها الجغرافي ودعم تركيبها السكاني. واتذكر في هذا السياق مشروعا تمت الموافقة عليه سنة ١٩٨١ وهو مشروع «ميتاهو دروبولس» وهو مهندس اسرائيلي وكان في حكومة العمل- هذا المشروع يتضمن الآتي: إنه خلال السنوات القادمة لابد لإسرائيل أن تسعى لتوطين ما يقرب من نصف مليون مهاجر في الأراضي التى احتلت.

أي أن الجانب البنيوي لإسرائيل لم يضعف فإذا كان قد ضعف من جانب فهناك جوانب أساسية أخرى دعمت من هذا الهيكل وهي التمدد الجغرافي واستجلاب المهاجرين إضافة إلى الـ١٠مليارات دولار التى تدفعها أمريكا لدعم هذا الهيكل.

أمين هويدي:

بخصوص الحديث عن البنيان الإسرائيلي فقد واجهت اسرائيل ولأول مرة في تاريخ حياتها تحديا خطيرا. اسرائيل حاربت دائما خارج حدودها ولذلك تبنى مستعمراتها كي لاتؤثر في عمق اسرائيل ولكن **الانتفاضة ضربت في العمق الاسرائيلي والصواريخ العراقية طالتها إبان حرب الخليج وهكذا أصبح العمق الإسرائيلي لأول مرة مهددا. وأخطر ما يصيب دولة ما أن يكون عمقها غير آمن وقد قلبت هذه الحقيقة نظرية الأمن الإسرائيلي.**

جميل مطر

ما حدث يمكن أن أسميه (غسيل مخ) بعد تغيير الواقع على الارض العربية عام ١٩٦٧ ، عندما وافق العرب عل القرار ٢٤٢ كان بداية قبول المبدأ - ولا أقصد قبول ما وصلنا اليه - إنما مبدأ السلام.

تكلمنا عن السلام الشامل، وغيرنا تفكيرنا وأشياء أخرى كثيرة، للوصول الى هذا السلام. عملية «غسيل المخ» طوال هذه المراحل كانت هادئة ومستمرة وهي أحد الاسباب التي أدت الى كامب ديفيد.

مقارنة ما يحدث اليوم وما حدث في كامب ديفيد يمكن تسميته «غسيل الجيب». في عام ١٩٧٤ أعلن السادات انه لا يوجد مليم واحد في البلد . واليوم يتم «غسيل جيب» للعرب جميعا . في السبعينات كان الأمر قاصرا على مصر وأدى الى الانتفاضة الشعبية في ١٨ و١٩ يناير١٩٧٧ والتي اسماها الاعلام الحكومي بإنتفاضة الحرامية. وكانت هذه الإنتفاضة أحد العوامل التي جعلت السادات يسرع في خطواته في الثمانينات ا في التسعينات تعرض العرب جميعا لـ «غسيل جيب».الاقتصاد العربي كله.

في السنتين الماضيتين واجهت المنظمة حالة ميئوساً منها في الأراضي المحتلة. ليس لان المنظمة لا توجد لديها اموال وانما لأن المغتربين الفلسطينيين في الخليج أخرجوا وبالتالي توقفت تحويلاتهم لذويهم في

الأراضي المحتلة. وهي المصدر الأكبر لدى فلسطيني الداخل . وفي الاشهر الثمانية الأخيرة منعت اسرائيل العمال الفلسطينيين من العمل، داخل اسرائيل وبالتالي واجه سكان الاراضي الفلسطينية المحتلة أزمة حقيقية كانت تضغط على الضفة الغربية كلها. وكانت تضغط من الضفة على «أبو عمار» ولقد لعبت هذه الأزمة دوراً هاماً في دفع الامور الى جانب حجب الفلوس والمعونات.

الشئ الثالث - ضمن ما سبق- هو «غسيل القلب». فخلال العشرين سنة الماضية تعرضنا جميع لعملية «غسيل قلب»، بمعنى كره الشعوب لبعضها البعض ،هناك عملية إثارة مشاعر شعوب ضد شعوب أخرى سواء حدث هذا بشكل طبيعي أم بتدبير ، فالمهم إننا وصلنا لمرحلة يكره فيها الكويتي العراقي ، والعراقي السوري ، والسوري المصري و ... و ... إلخ . وأخيرا وصلنا لمرحلة أن الفلسطيني أصبح مكروهاً- بعد أزمة الخليج - في نصف العالم العربي . والمزعج أنني سمعت في الاسبوعين الأخيرين من مصريين ومن لبنانيين ، والأكثر غرابة أنها من لبنانيين. فمن قائل أن الشعب الفلسطيني سيخرننا جميعاً - يقصدون مصر - وسيخرجنا من اللعبة ، واللبنانيين يقولون هذا الكلام صراحة على لسان حكومتهم وشعبهم. هذه الاشياء الثلاثة .. «غسيل المخ» ، «غسيل الجيب» «غسيل القلب» إضافة لكل الذى قيل عن التغيرات التى حدثت دولياً وعربيا وفلسطينياً.

النقطة المهمة التى قالها مصطفى الحسيني ، هي لماذا اضطرت اسرائيل للتراجع خلافا لأى عرف بالنسبة للفكر العقائدي التوراتي الاسرائيلي؟.

هذه الإتفاقية تقول بأن اسرائيل التوراتية تتغير.

وما قاله مصطفى الحسيني حول الجاليات اليهودية في العالم مضبوط تماماً حيث ترجم هذا نفسه في صورة انقسام شديد جداً في الجالية اليهودية الامريكية، وشكل كلينتون جهاز صنع القرار في الشرق الأوسط من مجموعة ترى ضرورة الضغط على إسرائيل لوصول الى حل وإلا ستدخلنا كجالية يهودية في مشاكل مع المجتمع والسلطة الأمريكية.

كذلك فأمريكا بدأت بالفعل الدخول في أزمة إقتصادية حقيقية .

نقطة .أخرى بالنسبة لأمريكا ، حركة حماس أثرت بقوة في أمريكا ، فحماس ارتبطت بالنسبة لأمريكا بالتيارات الاسلامية الصاعدة في المنطقة ، وتخوفت الادارة الأمريكية من تصاعد نفوذ «حماس» وما قد يؤدى اليه من تدعيم تيارات الإسلام السياسي في المنطقة بما يهدد المصالح الأمريكية.

الامر الثالث ، هو الزيادة السكانية الرهيبة في إسرائيل والتى يشير إليها حزب العمل منذ وقت طويل مضى ، ولا يوجد تناسق ما بين الزيادة السكانية اليهودية المرتبطة بالهجرة والزيادة السكانية العربية.

«الليكود» كان يخطط لمعركة يتم خلالها طرد كل العرب . النظام الدولى اختلف ولا يمكن السماح بذلك ، ويستحيل مثلا أن تضرب اسرائيل الأردن وترحّل أليها مليون أو ٢ مليون مواطن عربى فلسطيني.

وهذا يعنى أن العرب سيظلون في الأرض لن يغادروها وسيزيدون بأعداد ضخمة ، وهذه مشكلة في حد ذاتها أمام مشروع إسرائيل الكبرى .

واستيعاب المهاجرين خلق مشكلة أخرى أمام اسرائيل، فلا توجد أمامهم فرص العمل، والقضية ليست مجرد بناء مستوطنات، والتقارير الصادرة من إسرائيل تشير الى حالات تمرد بينهم في أوساط الاطباء، والمهندسين وعلماء الطبيعة. .والأمر الآخر في إسرائيل وهو الإنتفاضة، والانتفاضة لها جانبين الاول إيجابي والآخر سلبي.

فالجانب الإيجابي متمثل في شعور إسرائيل بالخطر، وأما الجانب السلبي فتمثل في الشكل الديماجوجي الذى بدأت تأخذه الإنتفاضة وبدأت تقع عدة حوادث ما بين قتل وسرقة ولم يعد هناك أمن حتى في المنازل التى صارت تسرق باسم الإنتفاضة ، وأصبح المواطن الفلسطيني العادى



الذى كان مؤيدا لفكرة الإنتفاضة معراجعاً عن تأييدها.

والنقطة المثيرة والخاصة بإمكانية أن تتحول الإنتفاضة الى سلطة بديلة. فهذا أمر مستحيل لسبب بسيط هو الشرعية. فالشرعية - قبلنا ذلك أم رفضناه - هى شرعية أبو عمار ومنظمة التحرير الفلسطينية والتى اعترفت بها اسرائيل اخيرا. والمجتمع الدولى لا يعرف غير منظمة التحرير . ولضبط الامن داخل الانتفاضة للفلسطينيين ولإسرائيل ، كان لابد من استمرار المنظمة وأن تكون هى السلطة الشرعية الوحيدة وتمنع الإنتفاضة من أن تكون سطة بديلة .

لطفى الخولى

هناك اتفاق على أن مجموعة عناصر قد تفاعلت خصوصا في السنوات العشر أو الخمس عشرة الأخيرة أدت الى إمكانية أن يجلس الفلسطينيون كمنظمة تحرير مع الحكومة الاسرائيلية للوصول الى مبادئ للتسوية.

البعض يرجع هذا الى كامب ديفيد ، ولكن فى تقديرى أن القضية أعمق من ذلك ، فمنذ أن إنطلقت الثورة الفلسطينية المعاصرة فى سنة ١٩٦٥ كان شعارها باستمرار هو «الحل سيأتى من فوهة البندقية» وفقط. كان هذا شعارأبو عمار وأبو إياد وأبو جهاد ، القوى الفلسطينية الاخرى فى ذلك الوقت لم تكن قد نظمت نفسها كمنظمات نضالية فلسطينية مثل الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية ... و ... إلخ.

وكما قال مصطفى الحسينى حدثت وقفة فى سنة ١٩٦٨ فمن خلال التجربة الصاعدة فى مصر والتى كان يمثلها عبد الناصر توصلوا الى أن القوة اللازمة للتحرير ليست فقط القوة العسكرية وأن هذا نوعاً من الحلم الطوباوى لابد أن يواكب ذلك عمل سياسىٌ و بالتالى رأوا القوة - لأول مرة - بمفهومها الشامل وانعكس ذلك فى مؤتمر فتح عام ١٩٦٨ .

واتهم د. جورج حبش فتح فى ذلك الحين بأن مفاهيم البرجوازية الصغيرة الناصرية قد تسربت الى صفوفها.

وفى عام ١٩٧٤ ثبتت المنظمة نفس الموقف ، أى أنه فى فترة مبكرة من النضال الفلسطينى كان هناك توازن ما بين العمل العسكرى والعمل السياسى، وأن العمل العسكرى يزرع والعمل السياسى يحصد و لم يكن فى تقدير أحد على الاطلاق تحرير كل فلسطين رغم وجود هذا الشعار .

فى مواجهة هذا الطرح الفلسطينى كان هناك اسرائيل والمشروع الصهيونى فى عمومه وبروافده المختلفة وظلت اسرائيل تعلن استعدادها عقد سلام مع الدول العربية وضمان حدودها ، ولكنها ترفض الاعتراف بوجود شئ اسمه فلسطين ، أو شعب بهذا الاسم، ولم يكن هذا موقف حزب «حيروت» فقط الذى إنشأ بعد ذلك «الليكود» ، وإنما كان موقف حزب العمل أساساً . وعبرت عنه جولد امائير. إذا الفلسطينين كانوا يريدون التفاوض للوصول الى التسوية السلمية بغض النظر عن مضمونها ، والاسرائيليين يرفضون ، ولكن المتغيرات الدولية والمتغيرات الإقليمية التى حدثت نتيجة حرب الخليج ، وتدويل الاقتصاد الوطنى ثم ضغوط الحياة والتجارب عند الفلسطينيين وعند العرب وعند الاسرائيليين أيضا والانتفاضة ... كل ذلك دفع فى اتجاه التفاوض.

والانتفاضة موضوع اساسى فى هذا الإطار ، خصوصا إذا تذكرنا أن القيادة الوطنية الموحدة للإنتفاضة فى الداخل ختمت بيانها الأول ذا الأربع عشرة نقطة فى يناير ٨٨ فى فندق انترناشيونال بالقدس بأن هدفهم إقامة دولة فلسطينية جنبا الى جنب مع اسرائيل وتتعايش معها .

فى داخل اسرائيل فى الجيش الاسرائيلى ومع صعود الإنتفاضة أعلن ثلثا الجنرالات فى الجيش الاسرائيلى (١٣٤ جنرالا) أنه لم يعد ممكنا الحفاظ على أمن اسرائيل دون إتفاق مع الفلسطنيين والاعتراف بهم» .

وقالوا أيضا ان السلام مع مصر لم يؤد الى حصار الفلسطينيين كما كنا نتصور .

أيضا شهدت اسرائيل تغيير أساسيا نتيجة أوضاع تراكمية متعددة فى قاعدة ثم فى قيادة حزب العمل والذي لم يكن بدوره يعترف بالفلسطينيين ولاول مرة - وأنا أقفز الى النتائج- أصبح هناك مجموعة الـ ١٨ نائب من حزب العمل فى الكنيست ومن ضمنهم نائب وزير خارجية الآن والذى كان له دوره أساسى فى الاتفاق الأخير - توصل هؤلاء أن مفتاح السلام هو الاعتراف بالشعب الفلسطينى ، والمفاوضات مع منظمة التحرر ، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة جنبا الى جنب مع اسرائيل ، وكان مشهدا ملفتا ان نرى شخص مثل «أوليفا» السكرتير التاريخى لحزب العمل ينضم الي هذه المجموعة .

وظهرت مجموعة «ميرتس» أو ما يسمى باليسار الاسرائيلي، منها ،«شالوميت ألونى» ولكن الأهم هو «يوسى ساريد» وزير البيئة الحالى ، ثم الكتلة الوطنية التقدمية التى تكونت - لأول مرة - من يهود وفلسطينيين اليهود مثل «معتياهو بنت» الذى كان قائداً للجيش الاسرائيلى فى سيناء سنة ١٩٥٦ ومحمد ميعارى فى الكنيست بالاضافة الى الحزب الشيوعى الاسرائيلى عرباً ويهود، هى كتلة ذات وزن فى صناعة القرار الاسرائيلى .

هذه التطورات خاصة بعد انضمام «أوليفا» و «أبا إيبان» الى هذا التيار الجديد كانت وراء سقوط بيريز فى انتخابات حزب العمل ونجاح رابين ، فى ذلك الحين قالت منظمة التحرير الفلسطينية - وفى الحقيقة فتح لأنها تمثل من ٧٥٪ أو ٨٠٪ من القوة الجماهيرية والشعبية لمنظمة التحرير - انه طالما قررنا الوصول الى تسوية- حتى قبل مدريد - فعلينا أن نجهز أنفسنا للسلام وكونت لجنتين قيادتين أساسيتين ، الأولى قيادة عسكرية للعمل العسكرى الضاغط وتطوير الانتفاضة و ... و .... الخ وكان يقودها أبو جهاد ، و الثانية قيادة للتعامل مع اليهود فى الخارج والاسرائيلين وكان يقودها أبو مازن وعرض أبو مازن خطة على منظمة التحرير للعمل مع اليهود والاسرائيلين وثار البعض ورفضت المنظمة ، ولكن فتح استمرت فيها بمفردها. وعقب التطورات الأخيرة بدأت الاتصالات الفلسطينية الاسرائيلية على مستويات مختلفة وشجعتها قيادة منظمة التحرير حتى مع الليكود. من أول هذه الاتصالات ما تم بين «سارى نسيبة» و«عميراف» أحد سكرتيرى «حيروت» العمود الفقرى لليكود ووضعوا فعلا مسودة لكيفية الإتفاق بين الاسرائيليين والمنظمة وكان ذلك خلال حكومة شامير.

شامير أعتبر أن «عميراف» خرج عما هو موكل اليه وطرده من الحزب بتهمة الخيانة والفلسطينيون اعتبروا أن سارى نسيبه تصرف تصرفا فرديا على غير موافقة من القيادة .

والمهم استمر أبو مازن فى هذه العملية فى الداخل والخارج ، وعندما جاء «روبرت دول» زعيم الجمهوريين فى مجلس الشيوخ الى المنطقة وزار اسرائيل قال .. لا تتصوروا اننا سوف نكون قادرين على الاستمرار فى ترضيعكم سياسيا واقتصاديا بهذا المستوى الذى نعمل عليه الان فلدينا أزمة اقتصادية ولدينا ٣ مليون عاطل فى بلدنا وتطورت الامور الى أن وصلت الى مدريد .تمسك الاسرائيليون برفض منظمة التحرير ووفد من الداخل

فى محاولة للفصل بين الداخل والخارج ، ووافقت المنظمة وعينت هى وفد الداخل من كافة الاتجاهات وحدث تقدم على جميع المسارات بما فيها المسار الاردنى بإستثناء المسار الفلسطينى، وأكتشف الفلسطينيون ان الجميع لهم قنوات غير مرئية فى هذا الاطار .مثلا ، القناة السورية الاسرائيلية يتولاها «رولاى دوما» وبرز تخوف حقيقى من إتفاق سورى منفرد ، وأعلن هذا بمنتهى الوضوح أبو عمار وكانت قناة أبو مازن مستمرة

وكما سبق القول كان هناك تغير فى اسرائيل ، ربما لعجزهم عن إقامة اسرائيل الكبرى فى الاطار الجغرافى الكامل، وبالتالى اتجاههم لأن يكونوا جزء من نسيج المنطقة وبالتالى فتح كل المجالات أمامهم ، وخلال المفاوضات متعددة الاطراف فى كندا ، دارت مناقشات بين محافظ البنك المركزى الاسرائيلى و بين «أحمد قريع» (أبو علاء) وبدا كلام كل طرف يتضمن نقاطا معقولة للمناقشة وتحرك الكنديون والنرويجيون بصورة أكثر على أساس هذا الجديد. ولدى النرويجيين مركزاً للدراسات تعمل به زوجة وزير خارجيتهم قام بعمل دراسة ومسح ميدانى للفلسطينيين فى غزة والضفة الغربية وعرفوا بالدقة القضايا ، والمشاكل، و... و... الخ ، وأيضا هناك الرابطة الاساسية بين حزب العمل الحاكم أوأصحاب الأغلبية فى النرويج وحزب العمل الاسرائيلى وباستمرار كان هناك نوع من الحوار المستمر فى هذا الإطار حول المستقبل ، وقضايا الامن ، والمنطقة ، ... ، و... الخ.

وهكذا اكتسب النرويجيون ثقة الطرفين فى امكانية تنظيم قناة أخرى سرية.

وكان الهاجس الاساسى لمنظمة التحرير وللثورة الفلسطينية هو ضرورة ان تتفاوض إسرائيل مع المنظمة كممثل شرعى وحيد للشعب الفلسطينى ، وأن يضع الفلسطينيون أرجلهم على قطعة أرض محررة أو انسحب منها الاسرائيليون ، ومن هنا جاءت فكرة غزة والتى عرضها الاسرائيليون على أساس ان مصر تستعيدها أو تعيدها للفلسطينيين أو تذهب لمنظمة الامم المتحدة. وكان أبو عمار يقول انه مستعد لقبول غزة بشرط أن يكون له مكان آخر بالضفة الغربية وهذه هى القيادة التى تستطيع تغيير الواقع ولو بشكل جزئى، وابتداء من لينين الى عبد الناصر حدث هذا.

بإختصار الموقف الحقيقى أن الفلسطينيين مستقرين منذ فترة طويلة على الدخول فى المفاوضات والوصول الى تسوية سياسية ، وليس حل تاريخى أو تسوية كاملة.

والتغيير الأساسى الذى حدث هو فى تقديرى فى الجانب الاسرائيلى وقبوله التفاوض مع منظمة التحرير والإعتراف بها ، وبداية الانسحاب من منطقة فلسطينية ليقوم عليها جنين السلطة الفلسطينية.

حسين عبد الرازق

سأكتفى بعدد محدود من الملاحظات قبل الانتقال للمحور الثانى

ذكر الاستاذ لطفى الخولى أنه منذ البداية كان هناك قبول من الفلسطينيين للمفاوضة والتسوية السياسية ولم يكن هناك من يطالب بتحرر كل فلسطين أعتقد أن هذا صحيح بعد ١٩٦٧، فهزيمة ١٩٦٧ كانت البداية الحقيقية بالنسبة للجانب العربى للوصول الى هذا الاتفاق

أشار أكثر من متحدث الى دور اتفاقيات كامب ديفيد، وهذا صحيح تماما. ولكنى أضيف اليها العجز العربى والمصرى والفلسطينى على حصار اتفاقيات ومنهج كامب ديفيد وتقديم بديل عربى لها.

تبقى نقطة أخيرة صمت من بعيد ولكنها جزء هام من أسباب ماحدث. فهناك سلسلة من الاخطاء إرتكبتها المنظمة وقيادتها من البداية وحتى الآن وآخرها موقفها من حرب الخليج وقبلها فى لبنان، والاردن. فليس صحيحا أن الجميع أخطأ والمنظمة فقط هى التى لم تقع فى أية أخطاء.

فى النهاية أعتقد أن النقاش فى هذه النقطة قدم تفسيرا لموقف كلا الطرفين وهناك بالطبع خلاف فى وجهات النظر بين المتحاورين حول حجم هذا أو ذاك وسينعكس هذا بالضرورة عندما ننتقل للنقطة الاخرى وهى تقييم الاتفاق.

عبد الغفار شكر

سأنطلق فى تقييمى للإتفاق من خلال التطورات والتداعيات السياسية فى المنطقة التى أدت إلى تحول علاقات القوى فى المنطقة لغير صالح الطرف العربى والطرف الفلسطينى فالاتفاق الاخير تم فى ظل هذه الحقيقة. أن تقييم الاتفاقية والاعتراف يأتى من خلال استعراضنا لما قدمه كل طرف من تنازلات وماحققه من نتائج.

بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية

١- أعترفت بإسرائيل وحقها فى الوجود داخل حدود آمنة.

٢- تعهدت بالتخلى عن الكفاح المسلح ومواصلة نضالها بالأساليب السلمية.

٣- وافقت على تأجيل البت فى القضايا الأساسية إلى مرحلة قادمة (موضوع السيادة على الارض وحق تقرير المصير- الحدود- العلاقات مع الجيران- المستوطنات - اللاجئين- القدس)

٤- قبلت بحكم ذاتى محدود على جزء محدود من الضفة والقطاع يتم تحديد ملامحه وأسسه عبر إتفاقيات جديدة يتم التفاوض عليها فى مرحلة تالية مع إستمرار حق إسرائيل فى حماية المستوطنين والمرور داخل الضفة والقطاع وأيضا منطقة أريحا وحقها فى حفظ النظام العام إذا أضطرها الامر لذلك.

٥- أكثر من ذلك وفيما يتجاوز حدود القضية الفلسطينية، قبلت المنظمة بأن يحدث تعاون بين الفلسطينيين والاسرائيليين فى إطار شرق أوسطى وفق قضايا تفصيلية محددة وبما يعنى- من وجهة نظرى- أن الكيان الفلسطينى يولد مرهونا ببناء نظام إقليمى شرق أوسطى بديلا للنظام



عبد الغفار شكر:
الكيان الفلسطينى يولد مرهون ببناء نظام اقليمى شرق أوسطى بديلا للنظام الاقليمى العربى.

**

الاتفاق مخاطر غير مضمونة العواقب

الاقليمى العربى لأن الاتفاق صمم- كما صممت كامب ديفيد ومعاهدة الصلح- على أساس وجود خطوات متوازنة فى كلا الاتجاهين.

وماذا قدمت إسرائيل؟

- قدمت الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل للشعب الفلسطينى بعد اعلان التخلى عن الكفاح المسلح

- قدمت حكما ذاتيا محدودا مع إلتزام بالتفاوض حول الوضع النهائى فى مرحلة تالية.

من هنا أرى أن الاتفاق مخاطرة غير مضمونة العواقب.

١- فهو يفتح الباب أمام تحقيق هدف أساسى لإسرائيل والمشروع الصهيونى وهو قبول إسرائيل فى المنطقة كدولة صناعية متقدمة تستثمر الاطار المحيط بها من سوق ، وموارد مالية، وأيدى عاملة وبالتالى يتدعم وضعها كجزء من المنطقة. وهو هدف أساسى للحركة الصهيونية لم تغفل عنه إسرائيل منذ تأسيسها وكان شرطا أساسيا لأى سلام أو استقرار. وجود علاقات إقتصادية، وعلاقات «طبيعية» مع كل دول المنطقة وقد لخصت جولدا مائير هذا الامر بدقة عندما قالت «أن السلام عندى هو أن أحمل حقيبتى وأتسوق من الموسكى دون أى عقبات».

٢- ويفتح الاتفاق الباب أيضا أمام تحقيق هدف أساسى للإستراتيجية الامريكية وهو إستبدال النظام الإقليمى العربى بنظام شرق أوسطى.

٣- هذا كله مقابل حكم ذاتى محدود مع تأجيل البت فى الوضع النهائى الى مرحلة تالية.

ومع تفهمنا لاسباب توقيع المنظمة على هذا الاتفاق، فمن حقنا أن نتحدث عن نتائجه. إن أحدا لايتهم. منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها بالتفريط، ولانستطيع أن نجزم أيضا بأن العملية التى توشك أن تبدأ أمامها إحتمال واحد هو ما أشير اليه. فالحكم الذاتى المحدود أفضل من وضع الشعب الفلسطينى تحت الإحتلال المباشر، ومظاهرات الشعب الفلسطينى فى الارض المحتلة حسمت هذه المسألة عمليا لأن الشعب الفلسطينى يدرك أن وجوده تحت الاحتلال المباشر أسوأ بكثير جدا من وجوده تحت إدارة ذاتية فلسطينية فى البداية يمكن أن تتطور، وبالتالى فأنا لا أقفل الطريق أمام هذا الاحتمال، ولكن من واجبى أن أخذ العناصر المادية الملموسة وأعمل على أساسها.

إن موقفنا من هذه الاتفاق هو أكبر من مجرد التأييد أو الإدانة، وينبغى أن مايشغلنا هو مسئوليتنا عن توفير أوضاع أفضل للطرف الفلسطينى لكى يكون فى وضع تفاوضى أقوى خلال الفترة القادمة.

هذا هو التصرف المسئول بالرغم من التخوف، وبالرغم من التحفظ وهنا يفرض علينا أن نلعب دورا فى الضغط على كل الفصائل الفلسطينية من أجل الا تندفع الى الاقتتال، وأن تدير خلافاتها فى إطار ديمقراطى.. وأن نطلب من قيادة المنظمة أن توفر هذا الاطار لكى يستوعب كل القوى فى إدارة الأزمة من خلال الصراع السلمى.. وأن نلعب دورا فى تكوين جبهة شعبية عربية مساندة لهذه العملية وضاغطة على نظم الحكم من أجل توفير المساندة المطلوبة سواء كانت هذه المساندة مالية أو سياسية أو فى صورة ضغط على «الاصدقاء» وأقصد بهم الامريكين والفرنسيين والالمان.. الخ و... و...

ويبقى أمامنا مهام أساسية أخرى يتطلب تنفيذها بعض الوقت تدور كلها حول بناء القوة الذاتية العربية القادرة على موازنة القوة الاسرائيلية وكشرط أساسى للخروج من المأزق العربى الراهن وفى المقدمة..

١- إستئناف مصر لدورها التحررى العربى

٢- معالجة نتائج حرب الخليج بإستعادة العراق الى دائرة العمل العربى الفعال وبناء قاعدة جديدة للعمل العربى المشترك.

٣- بلورة بديل متكامل سياسى- إقتصادى- ثقافى- فكرى يمكن الوضع العربى من تجاوز الامر الواقع متمثلا فى أوضاع التبعية والتخلف والاستبداد والتجزئة

لطفى الخولى

فى رأيى أن هذا الاتفاق هو إتفاق «جميع المتعبين من الصراع» بوضعه العسكرى وتكلفته الاقتصادية الباهظة والبشرية والنفسية. لم يعد هنالك احد قادر على تحمل هذه التكلفة لا الأطراف المباشرين ولا الأطراف الدولية أيضا- بما فيهم أمريكا- بسبب مالديهم من مشاكل إقتصادية و...و.... الخ.

اذا أتفقنا أنه تسوية جميع المتعبين فكما أن هذا يمثل للعدو ميزة فهو يمثل لى أنا أيضا ميزة فى المقابل. ولا توجد اتفاقية أو تسوية فى التاريخ طبقت بحذافيرها على الارض ومن هنا أهمية حشد كل القوى الممكنة وراء الفلسطينيين، ودعمهم فى إطار أن يكون هناك جبهة فلسطينية مهما كانت هناك من معارضات لهذا الاتفاق وتنفيذ وتوفير شروط أفضل لكى يتطور على الارض.

وفى هذا الاطار فللاتفاق أيضا مخاطرة ككل اتفاق سياسى فى التاريخ، والقائد الذى لايقبل المخاطرة المحسوبة فى سبيل الانتقال بشعبه من وضع الى وضع أفضل عليه أن يترك القيادة لمن هو أقدر منه وأشجع

إن دلاله الاتفاق أن إسرائيل تنكمش ، وتنكمش فى الاساس لصالح الشعب الفلسطينى، وبالتالى فمحور اساسى من العقيدة الصهيونية يهتز وقد لايبدوا هذا واضحا الآن. ومهما قيل عن المستوطنات فهى بحجمها الحالى هى فى حدود مائة الف وفى طريقها للزوال. والتجارب التاريخية- ولو أنه لايمكن القياس عليها ميكانيكيا- ففى كل استعمار إستيطانى، قيام السلطة الوطنية على الارض تجعل المستوطنات فى حالة خوف وعدم أمان وتصفى نفسها بنفسها.

كذلك فأسرائيل لكى تصبح جزءا من المنطقة لأول مرة، ومقبولة منها تستطيع أن تضحى بمصالح مائة الف مستوطن لصالح اسرائيل ككل.

على الجانب الآخر الثورة الفلسطينية منذ أوائل القرن وثورة عز الدين القسام سنة ١٩٣٦، وكذلك الحركة القومية العربية بمراحلها المتعددة والتى وصلت الى أوجها بقيادة عبد الناصر كانت تقوم على تحرير فلسطين من البحر الى النهر.

هذا الاتفاق يسجل الفشل المطلق للحركة الصهيونية ، ولمطلق الحركة القومية العربية والتحدى الحقيقى هل نحن قادرون على استيعاب هذه الحقيقة التى يعبر عنها هذا الاتفاق؟

الحقيقة الثانية أن إسرائيل لن تستطيع إيقاف مؤشرات الحركة الدولية والاقليمية والتى تقود لقيام الدولة الفلسطينية. فالصراع سيظل محتدما إذا ظلت فلسطين الجديدة مجرد دمية، وبالتالى لن تستفيد اسرائيل من الاتفاق ومن أن تكون عضوا فى النظام الاقليمى. من هنا على الجانب الفلسطينى، وبعمق عربى حقيقى، أن يتقدم فى سبيل إقامة الدولة الفلسطينية على الأرض (غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية) ، وأنا أوافق على أن تكون القدس مدينة موحدة أو «دولية

بالمعنى «الفاتيكاني» للمقدسات ، ولكن موحدة من ناحية البلدية لانه لايمكن فى هذا الاطار أن تقسمها ولكن تظل القدس الشرقية عاصمة لفلسطين، والغربية عاصمة لاسرائيل، وهذا ممكن جدا مع الديناميكية الجديدة التى ستتخلق من خلال تنفيذ الاتفاق على الارض.

النقطة الثالثة: أنه طالما قبلنا بالتسوية أى الحل الوسط، وطالما أصبح هناك دولة فلسطينية ودولة إسرائيلية، وطالما أن الاتجاه العام هو للاسواق الاقتصادية الاقليمية الكبيرة فى العالم.. فلا مفر- موضوعيا- من أن يكون هناك سوق شرق أوسطى ، وسوف تواجه البلاد العربية- ليس فقط خطر اسرائيل- وانما خطر ايران، وخطر تركيا، وربما يضم السوق الشرق أوسطى بعض دول شمال حوض البحر الابيض المتوسط وهى أكثر تقدما .و الطريقة الوحيدة والاسلوب الوحيد هو أن ندخل السوق بكيان عربى إقتصادي فيما يسمى الوحدة الاقتصادية، أو السوق العربى المشترك.. أو.. أو.. الخ

وإذا لم نكن قادرين على ذلك فنحن لانستحق شيئا ، ولنذهب الى الجحيم. لأنه إما أننا تستحق بلدنا أولا نستحقها. إما أن نظل فى هذا الصراع الغير المجدى، وعدم قراءة الواقع الراهن والعناد المستمر للتجربة التى تعطى نفس الدروس مرة بعد مرة ونعيش فى مجرد تطورات ذهنية أو ندرك الواقع ونتفاعل معه ونؤثر فيه.

النقطة الأخيرة أن الصراع الصهيونى العربى صراع ذو جذور عميقة ليست خاصة بهذا الجيل أو الجيل السابق أو الجيل القادم. وستظل حقيقة أنه قد تم تقسيم فلسطين ماثلة أمام الجميع. ولن ينتهى الصراع إلا باقامة الدولة الديمقراطية المتعددة الاعراق.. وإما أن يستمر الصراع بوسائل أخرى أهمها إمكانية أن يحتشد العرب أمام مشروع جديد أكثر استنارة وأكثر واقعية وأن نساهم مع العالم الجديد فيما يمكن أن يسمى بالايديولوجية الجديدة أو الحضارة الجديدة لتكون بديلا لسقوط الايديولوجيات التى ارتبطت بتجارب فشلت، لالخطأ الفكرة ذاتها ولكن نتيجة للتطبيق الذى ألغى العامل الانسانى والديمقراطى فيها.

لطفى الخولى:

الانتفاضة دفعت ثلثى جنرالات اسرائيل للاعتراف بأن أمن اسرائيل مرهون بالاعتراف بالفلسطينيين والاتفاق معهم

**

التغير الأساسى حدث على الجانب الاسرائيلى بقبولهم التفاوض مع المنظمة والاعتراف بها وسابقة الانسحاب من أرض فلسطينية

**

الاتفاق هو اتفاق «جميع المتعبين من الصراع».



جميل مطر

الاتفاق كما قال الاستاذ أمين هويدى إنعكاس لتوازن القوى الموجود على الواقع ، وبالتالى تغييرها أو حتى تنفيذها يخضع لتوازن القوى .

وهناك إيجابيات واضحة للاتفاق فالاعتراف بالشعب الفلسطينى شىء إيجابى حتى من الناحية القانونية.

والاتفاقية تعوض الفلسطينيين عن جزء كبير مما فقدوه من أموال النفط خلال الثلاث سنوات الماضية وسيحصلون على أضعافه وهذه واضحة فى أكثر من بند فى الملحق الاقتصادى.

ولكن هناك نقاط تثير الشك .

لاجئى ٤٨ وقد اشار الجميع الى نسيانهم، على الأقل تأجيل الحديث بشأنهم.

ونحن نتكلم اليوم عن لاجئى ٤٨ فالموجود فعلا اليوم هو الجيل الثانى والجيل الثالث من اللاجئين ، وهذا وضع قد يسهل فكرة عدم عودتهم واستيعابهم فى الخارج فى بلاد مثل كندا واسرائيل وأتصور وأعتقد أن مشكلة هؤلاء ستحل خلال خمس سنوات بشكل أو بآخر دون أن يعرضوا المنطقة لمشكلة التوطين.

بالنسبة للمنظمة فالإتفاقية ذكية جدا فهى تنص على أن المنظمة ممثل شعب فلسطين فلا هى ممثل شرعى ولا وحيد للشعب الفسطينى ، ومعنى هذا ان اسرائيل أعطت نفسها الحق فى إمكانية أن تتدخل فى الإنتخابات القادمة فلماذا تفرض على نفسها فى إتفاقية دولية أن هذه المنظمة هى الممثل الشرعى الوحيد فى حين انه بإمكانها أن تظهر فئة أخرى فلسطينية فى الانتخابات وتطالب بتمثيل الشعب الفلسطينى.

وبهذه الطريقة جعلت المنظمة تحت رحمة الظروف سواء تدخل إسرائيل أو أن يقرر ذلك الشعب الفلسطينى فى الانتخابات.

النقطة التى تثيرنى بشدة تتعلق بالسياسة الخارجية الفلسطينية والنص على تولى اسرائيل للأمن الخارجى. فالمنظمة هي الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى ودولة فلسطين، ومعترف بها من مائة دولة فى العالم، وعضو في مجلس جامعة الدول العربية فلو اجتمع مجلس الجامعة وقرر قطع العلاقات - مثلا مع بلجراد بسبب أحداث البوسنة- فهل يستطيع ممثل منظمة التحرير وحده بدون الرجوع لاسرائيل أن يأخذ قراراً فى هذا الموضوع ؟ الإتفاقية غامضة فى هذا الموضوع وأظنها غامضة لصالح اسرائيل وليس لصالح المنظمة ، والمنظمة وقعت أنها لا تملك الحق فى العلاقات الخارجية .

والاتفاقية أيضا سحبت كل أوراق الأردن وأظن أن أكبر خاسر في العالم بسبب هذه الإتفاقية هو الأردن وهذا هو سر القلق الفظيع الذى يعانى منه الملك حسين.

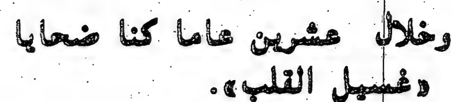
فهناك الشرعية الدينية (القدس) تم سحبها ، (أريحا) تم سحبها وكلنا نذكر أن مؤتمر أريحا هو الذى أنشأ المملكة الاردنية الهاشمية سنة ١٩٥٠ اذن فأريحا لها مكانة خاصة عند عمان وغياب دور الأردن فى موضوع النازحين يمكن أن يؤدى الى امتصاص الاردن بأغلبيته الفلسطينية فى الكيان الجديد .

بالنسبة لمصر هناك موضوع السوق الشرق أوسطيةولم يعد السوق كما كنا نتحدث عنها منذ عامين، فقراءة الاتفاقية توضح أبعاده أكثر من تقرير البنك الدولى المذاع أخيراً.. فالبنك الدولى يعمل منذ عام كما جاء فى التقرير وذلك فى منطقة اسميتها أنا منطقة الاعتماد

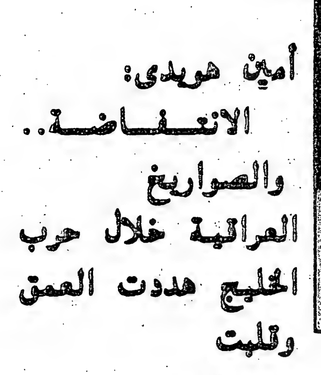


جميل مطر:

بعد هزيمة ١٩٦٧ تعرضنا لعملية «غسيل مخ» وقبل كامب ديفيد بدأت عملية «غسيل جيب»



«غسيل القلب».



أمين هويدى:

الانتفاضة.. والصواريخ العراقية خلال حرب الخليج هددت العمق وقلبت نظرية الأمن الاسرائيلى.

المتبادل وهى (غزة -أريحا) و (اسرائيل) هذه المنطقة ستكون نواة لمنطقة أوسع ليست شرطاً أن تكون شرق أوسطية وإنما ستبدأ بما يسمى الكونفدراليات ، والهدف الاساسى للعرب الآن هو أن يشعروا الفلسطينين بأن الاتفاقية تحمل فائدة ولذلك فالأموال ستأتى للفلسطينين من كل جانب ولكنها لن تأتى فى صورة نقود وإنما فى صورة مشروعات على الأرض و بالتالى سيكون هناك تصدير واستيراد فى إطار منطقة أتصور أولا أنها ستكون (إسرائيل - فلسطين- الاردن) والتمويل فى الغالب سيكون من الخليج. وستقوم كونفدراليات فى المنطقة بهدف إبعاد مصر عن هذه المنطقة.

ومنطقة الاعتمادات المتبادلة هى .. الماء ،والكهرباء واللاجئين.

فإذا أرادت مصر الدخول فمن أين ستدخل؟ أولا من حيث التمويل هى ليست ممول وليس لها دور فى التمويل .

وثانيا بالنسبة للماء ستعود مرة أخرى فكرة قناة السلام فهل تستطيع مصر أن توصل المياة خلال أرض سيناء كلها وهى فى حاجة أكثر للماء؟

خلاصة الموضوع هو أنه بينك وبين منطقة الاعتماد المتبادل ٥٠٠ كيلو متر لا تستطيع أن تندمج فيها لا ماليا ولا اقتصاديا ، و الشئ الذى قد يطرح هو أن نستوعب بعض أهالى غزة . إن السياسة المصرية فى أزمة بسبب هذا الاتفاق فقد يكون بداية العزلة لمصر لافتقادها لدور حقيقى تقوم به.

حسين عبد الرازق

هناك ميزات فى الإتفاق وثغرات وعيوب وهذه قضية لا خلاف عليها ، ولكن تستوقفنى هنا نقطة اساسية وهى التى جاءت فى خطابات تبادل الاعتراف الفقرة التى تقول بتخلى منظمة التحرير عن الارهاب (أى تسمية العمل المسلح إرهاب) وعن أى عمل من أعمال العنف ، وتتحمل المسئولية عن كل عناصر المنظمة ، وتتعهد بتدارك أى انتهاكات لهذه التعهدات وباتخاذ اجراءات تأديبية ضد أى مخالف لها..ودعوة سكان الضفة الغربية - وهم حتى الآن لم يخضعوا للسلطة الفلسطينية - للإلتزام بذلك. وأتوقف امام هذه النقطة طويلاً ليس فقط فى الصياغة وإنما فى المضمون، **وأعتقد أن جوهر ما حدث فى هذا الاتفاق** هو تخلى حركة تحرر وطني لأول مرة فى التاريخ عن مبدأ الكفاح المسلح قبل الاستقلال ، بل وتعهدها بمعاقبة من يمارسه منها أو من خارجها . وأبو عمار كان له قول مشهور ردده أكثر من مرة فى عدة إجتماعات ان آخر ورقتين فى يده هما الاعتراف القانونى باسرائيل والانتفاضة، «ولن **أتخلى عنهما قبل قيام الدولة». اليوم مع هذا الاتفاق الذى ندرك جميعا أنه اتفاق جزئى لا يعالج القضايا الاساسية التى تأجلت جميعا تتخلى المنظمة عن آخر أوراقها.**

وكما قال الزميل عبد الغفار فلست من أنصار «نؤيد ونشجب» فأنا أتفهم الظروف التى دفعت عرفات الى الترقيع لكن كيف نواجه هذا الموضوع والذى لا يقل أهمية عن السوق الشرق أوسطية، وما يتعلق بمصر، ودورنا فى المساندة.

أمين هويدى

أخالف الاستاذ لطفى الخولى فى خطأ المشروع القومى العربى ، فالمشروع القومى العربى حينما كان لا يعترف بإسرائيل كان متسقا مع الظروف والمشروعات تتغير بتغير الظروف ،، لقد هاجمنا أناس فى دارنا واستولوا على جزء من أرضنا وبلادنا ، كيف كان مطلوبا منى التصرف ؟هل أسلم لهذا العدوان وأعترف به؟ إطلاقا لقد كنا على حق تماما ولكننا لم نستطع أن نصل الى حقوقنا وسيذكر التاريخ للأمة العربية **أنها كانت من أكثر الأمم نضالا فى سبيل حقوقها و لكن أنظمة الحكم فيها كانت عاجزة ، والتوازنات الدولية كانت أكبر منها ، وكانت الضغوط علينا أكثر مما نحتمل.**

بالنسبة للاتفاق أطرح سؤالا بسيطا ؟

فى ظل أنظمة الحكم العربية الحالية ولمدة عشر سنوات قادمة هل ستكون ظروفنا أفضل أم لا؟ وهل يمكن أ للتوازن القطرى أن يتحسن؟ وهل يمكن أن يتحسن التوازن الإقليمى ؟ وهل يمكن أن يتحسن التوازن العلمى معنا ؟

أنا أقول - وقد أكون متشائما فى هذه الناحية - لا لن يحدث تصحيح لهذا التوازن.

والسؤال الثانى .. ماذا كان سيتم لأبو عمار وجماعته وفلسطين لو أن الفرقاء الآخرين وقعوا وبقى هو بمفرده فى الميدان؟

وأقول من واقع ما أقرأه – أنه كانت هناك أشياء معدة ومتفق عليها ، وكونه نجح في الوصول لهذا الاتفاق بما فيه من مزايا وعيوب ، فأنا موافق عليه.

ولكن هناك ظاهرة غريبة اليوم .

هناك نواة تتكون في قلب المنطقة من فلسطين ، واسرائيل و، والأردن ، و مصالحهم معاً وكانت الاتفاقية حريصة جدا على هذا بينما تواجه سوريا وضعا حرجا للغاية ففي حالة موافقتها ستواجه نوعا من العزلة ، فإيران مثلا- وهي حليفة لسوريا لن توافق على ما حدث علاوة على أن العراق قطع علاقاته مع سوريا لأسباب حزبية ، وتركيا تضغط في الشمال من أجل المياة ، اذاً موقف سوريا الاستراتيجي هو موقف تعس للغاية..ماهو إنعكاس هذا الوضع على المنطقة؟؟

نأتي لدور مصر فكلنا وافقنا على كلام الاستاذ جميل مطر بأننا تقريبا معزولين وتم تهميشنا والدليل على هذا أن رابين وهو عائدا من واشنطن بعد توقيع الاتفاق مر على البوابة الغربية (الرباط) وهذا ما أكده كسينجر في كتابة (**سنوات البيت الأبيض**) حينما قال أنه لا يستطيع دخول المنطقة إلا من بابها الغربي.

اذاً ، ما دور مصر ؟

هل تستطيع الدبلوماسية المصرية أن تنشئ مثلث- كإحتياط - مصر / ليبيا / السودان . فالخليج يعطيك ظهره الآن، والسعودية تخشاك أكثر من إسرائيل فهل لا يجوز لنا اليوم أن نفكر في تحسين علاقاتنا بالسودان ولا داعي لخلط الاوراق ، ونقيم هذا المثلث.

أما بخصوص السوق الشرق أوسطية فنواته هي **فلسطين واسرائيل والاردن** ، فهل تنشأ منطقة حرة؟ وهل سينشأ إتحاد جمركي لكي تكون هناك سوق شرق أوسطية، وقد أعلن يوسف والي أن هذا السوق مطبق منذ فترة!! وهناك مركز تدريب خاص به.

وهناك مشروعان خاصان به هما مشروع الصالحية ومشروع النوبارية وهناك أيضا دراسات خاصة بوادي العريش (٢٥٠ الف فدان) وعلينا أن نعود للخطاب الذي قاله شمعون بيريز في مركز دراسات الشرق الاوسط هنا في القاهرة.

«عندما أسأل عن المنطقة التي أسكن بها أشعر بحرج لأني أشير الى سكني بمنطقة الشرق الأوسط وكلها رمال صفراء علماً بأن لدينا رأس المال ، والمياة، والعمالة، والخبرة مشيراً الى نفسه».

فما معنى هذا؟ والحكومة المصرية موافقة على فكرة المشروع الشرق أوسطي وفي تقديري أنه يجب - إحتراما لعقلنا جميعا- ان لا نطرح اقتراحات في هذه الندوة على عجالة- والجهد المطلوب من الباحثين والعقول المصرية كبير

ما هو الحل؟

ما هو البديل؟

وما هي الخطة المقبلة؟

مصطفى الحسيني

انظر للإتفاق من زاويتين.. زاوية الإتفاق الفلسطيني الاسرائيلي ، وزاوية تأثيره على المنطقة ككل.

من الزاوية الأولى سأقول أشياء أجدها ناقصة في الإتفاق ولا أحد تقريبا تحدث فيها.

مثلا استخدام تعبير «الوضع النهائي للأرض»فهو لا يقول «السيادة على الأرض» في السابق كان الكلام يدور حول أن المرحلة الثانية ستبحث موضوع السيادة على الأراضي والآن يقولون الوضع النهائي للأراضي، صحيح أن القضايا المتبقية هي عناصر السيادة (الحدود - القدس- المستوطنات- اللاجئين) ولكن تم تركها دون تسميتها وهذا يوحي بأن توجد نية تغييب مسألة السيادة من الوضع النهائي ، وأن يكون هناك كيان فلسطيني غير ذي سيادة ، والمثال في ذلك المواطن أو المنازل الأفريقيةHOME LANDS في جنوب أفريقيا فمنها الحدود وعندها جمارك مع باقي جنوب أفريقيا وليس لها سيادة.

فالإتفاق في تفسيراته يحمل مخاطر من أن يتصور الاسرائيليون أنهم عن طريق هذه الصيغة سيخلقون كياناً غير ذي سيادة ويكمل هذا المعنى الجملة التي تقول «أنه لا يجوز لأي من الطرفين خلال الفترة الإنتقالية أن يخلق أوضاعا تؤدي للتأثير على الوضع الحالي»

هذه مسألة من أخطر المسائل باعتباره إتفاقا فلسطينيا إسرائيليا.

ومسألة السياسة الخارجية يمكن أن يكون لها تفسير آخر. نتذكر أنه منذ بداية المباحثات الثنائية حول إعلان المبادئ كانت هناك صياغتان إحداهما اسرائيلية والاخرى فلسطينية ، فالصياغة الاسرائيلية كانت تقول بانسحاب الادارة المدنية الاسرائيلية مع بقاء الادارة العسكرية ، ولننظر في اختصاص كل من الادارتين ، فالادارة المدنية وظيفتها ادارة شئون السكان والادارة العسكرية هي صاحبة السلطة على الأراضي والموارد، وهذا هو الفارق الجوهري بين المشروع الفلسطيني لإعلان المبادئ والذي كان ينادي بإنسحاب الادارتين المدنية والعسكرية الاسرائيلية ، و إعادة توزيع القوات اثناء الفترة الإنتقالية خارج مناطق الكثافة السكانية.

وما تم في الاتفاق الأخير هو تحقيق نصف هذا ونصف ذاك فبالنسبة لغزة وأريحا سيكون هناك انسحاب للقوات وإنسحاب للإدارتين المدنية والعسكرية أي أن سلطة الحكم الذاتي في غزة وأريحا سيكون لها سلطة على الأراضي والموارد وأيضا سلطة على السكان، وبقية الضفة سينتقل إلى الادارة الفلسطينية -الى حين اجراء الانتخابات -قدر من سلطات الإدارة المدنية.

وفي غزة وأريحا تحتفظ اسرائيل بثلاث أشياء أساسية:

١- الامن الخارجي.

٢- العلاقات الخارجية.

٣- أمن المستوطنات والاسرائيليين.

والنص المتعلق بالعلاقات الخارجية إنصب على سلطة الحكم الذاتي وليس على منظمة التحرير الفلسطينية وهنا توجد مشكلة تقبل عدة تفسيرات .

لقد تم تغيير ديباجة الاتفاق في واشنطن أثناء توقيع الاتفاق. الأصل إتفاقا بين الحكومة الاسرائيلية والفريق الفلسطيني المفاوض ضمن



مصطفى الحسيني: التعايش الفلسطيني اليهودي فكرة قديمة..

الوفد الفلسطيني الاردني، وتم تغييره الى اتفاق بين حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بناء على طلب المنظمة ويمكن أن تكون قد أوقعت نفسها في شرك فالبند الخاص بالسياسة الخارجية يمتد بعد هذا التعديل من سلطة الحكم الذاتى إلى المنظمة.

إذن مسألة السياسة الخارجية بها لبس وقابلة للتفسيرات. ولأن المنظمة لها وصف لم يحسم فى حدود الاتفاقية، فهذه المنظمة أصلا هى منظمة اللاجئين الفلسطينيين وبعد ذلك أخذت صفة الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى. وتأتى هنا إشكالية حقيقية وهى نص الاعتراف الاسرائيلى بالمنظمة الذى لايشير إلى الشعب الفلسطينى. بالنسبة لمسألة اللاجئين كما قال الاستاذ جميل مطر فالموجودين الآن هم خلفاء اللاجئين الأصليين والقرار الصادر من الأمم المتحدة رقم ١٩١ بعودة اللاجئين. ولكن هناك قرارات لاحقة تبيح لخلفائهم نفس الحق. فإذا أخذنا مرجيعة تاريخ المنظمة لكونها خرجت من أوساط اللاجئين يكاد يكون تعريف القضية الفلسطينية عندها أنها قضية شعب مقتلع ومنفى وأي تفريط فى عودة اللاجئين يجعل تعريف المنظمة للقضية الفلسطينية مضروبا من أساسه.

وفكرة نزع المفجر من قضية التوطين فهذا مجرد احتمال. ولكن إذا كان لديك من ٣٠٠ ألف إلى ٤٠٠ ألف فلسطينى فى لبنان، و١٦٠ ألف فى سوريا، (وفي الأردن المشكلة أخف وطأة لأنهم يملكون جوازات أردنية لاوثائق سفر)، هؤلاء جميعا من منهم مستعد وصالح لأن يستوعب فى هجرات إلى كندا واسترالیا فهذه البلدان لن تستقبل عتالين وعمال عاديين وهؤلاء يمثلون نسبة عالية جدا بين اللاجئين فى سوريا ولبنان فأين سيذهب هؤلاء. وفكرة أن يبقوا حيث هم وتستوعبهم كلا من سوريا ولبنان فسيكونوا خميرة حرب أهلية.

إذن قضية اللاجئين- قضية مؤجلة غير منصوص عليها.

وأريد أن أذكر أن فكرة التعايش الفلسطينى اليهودى ليست جديدة على تاريخ النضال الفلسطينى كله من بدايته وهى الفكرة الوحيدة القادرة على البقاء، وعلى حل المشكلة، ولايستطيع أحد بأن ينادى بعودة اليهود من حيث أتوا لأن الأغلبية منهم ولدوا على أرض فلسطين ولايعرفون لهم وطنا آخر.

إذن فكرة التعايش لايجب أن تؤخذ على أنها قرار فلسطينى والخطر على الفلسطينيين هو المبالغة فى قدرتهم على المشاركة المتكافئة مع الإسرائيليين. وكلنا يذكر التحالف المارونى الإسرائيلى حيث كانت الفكرة المارونية تقول بأنهم والشعب الإسرائيلى هما فقط الشعبين الديناميكيين المصريين فى المنطقة القادرين على تطويرها، واكتشف المارونيين أن الاسرائيليين لايريدونهم شركاء وإنما (مطايا) وانفض التحالف منذ انتخاب بشير الجميل رئيسا للبنان. والفلسطينيون لديهم صورة وهمية عن أنفسهم ومبالغة شديدة فى قيمة كفاءتهم. وفكرة التحالف الفلسطينى الاسرائيلى لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط ليست فكرة غريبة على الشعب الفلسطينى ومعبّر عنها في وثائق شبه رسمية.

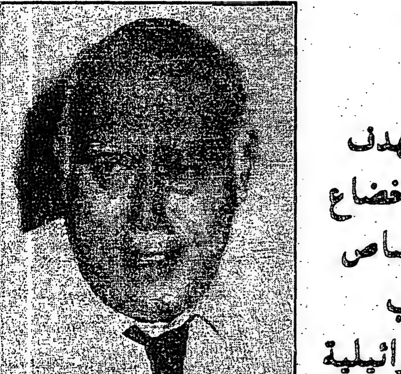
سنة ١٩٨٩ دعى نبيل شعث إلى مؤتمر رؤساء تحرير الصحف الأمريكية وكانت هذه أول مرة يدُعى ممثل فلسطينى إلى مؤتمر من هذا النوع وتكلم شعث صباحا وشامير تكلم فى نفس المؤتمر مساءا.

نبيل شعث قال (إنه يمد يد السلام إلى الاسرائيليين ونستطيع معا أن نعيد رسم خريطة الشرق الأوسط).

وشامير قال:(هذا الفلسطينى الذى تكلم فى الصباح من قال له أننا نحتاجه من أجل رسم خريطة الشرق الأوسط).

هنا نبيل شعث تصور أنه متكافىء مع الاسرائيليين وإذا كان هناك تفكير حقيقى لعمل نواة فلسطينية أردنية اسرائيلية لقيادة

وفاء حجازى: السوق الشرق أوسطية تستهدف عزل مصر واخضاع العرب وامتصاص ثرواتهم لحساب السيطرة الاسرائيلية



المنطقة. فسيؤدى ذلك إلى إحدى احتمالين. إما أن يسلم الفلسطينيين بأنهم راكمين وإما أن ينفجر هذا الاتفاق. و من الإخطار الموجودة بالاتفاق بالنسبة لموقف مصر وعلاقاتها ، وماذا ينتظرها فأنا لا أود الدخول فى حلقة التخمين بالنسبة لها ورأيى أن تضع مصر ذخيرتها فى مدفع فعندها علماء، ومهندسين..و..و هذه كلها ذخيرة ولكنها ليست فى مدفع، وعندما تضعها فى مدفع فلن يستطيع أحدا أن يتجاهلها ولا أن يتجاوزها فى التخطيط. ولكن ما يحدث فى مصر الآن بالفعل هو تشتيت هذه الذخيرة بالخارج.

وفاء حجازى:

من أي منظور يمكننا رصد الاتفاق إذا كنا ننظر إليه وكأنه شيء أفضل من لاشيء، ومالايدرك كله لايترك كله، فهو خير وبركة. أما إذا كنا ننظر اليه من منظور المشروع القومى العربى فهو كارثة!. وطبعا نحن لانصدر أحكام والشعب الفلسطينى هو الوحيد صاحب الحكم وصاحب القرار. ولكن كما نعطى للشعب الفلسطينى حقه فى إبداء رأيه فى كثير من المواقف المصرية مثل كامب ديفيد فأعتقد أن هذا يعطينا نفس الحق فى إبداء رأينا فيما يقررون وقد نتفق أو نختلف. والجميع تقريبا يقر بأن هناك شيئا سيئا فى الاتفاق والاختلاف فقط على نسبة السوء، وهذا يذكرنى بالكلمة التى أطلقها الخومينى يوما ما عندما وقع على قرار وقف إطلاق النار مع العراق وقال« لقد كان أسهل لى أن أتجرع كأس من السم على أن أوقع على هذا القرار». اعتقد أنه قد تم استدراجنا من خلال مواقف مهينة وسيناريوهات مختلفة إلى ما رسمته الوثائق الإسرائيلية الامريكية وتبدأ بوثيقة «مبادرة ريجان» سنة ١٩٨٢ وخطة «ألون» سنة ١٩٦٨، ثم مقررات حزب العمل الاسرائيلى. وتكاد تتطابق نصوص الاتفاق مع بعض هذه الوثائق مثل إمكانية انسحاب اسرائيل من مناطق الكثافة السكانية، وإنشاء مناطق خالية، حق بالتفتيش.

واعتقد أن هناك مفاجأة تنتظر المفاوض الفلسطينى وهى حول تقرير المصير. أتذكر أنه خلال شهر مايو أو يونية ١٩٨٩ وقت أن كان بيريز رئيسا لوزراء اسرائيل وذهب إلى البرلمان الأوربى ، سئل عن حق الشعب الفلسطينى فى تقرير المصير فكان رده... على هذه الأرض يوجد شعبان لاشعب واحد. فتأجيل مثل هذه الموضوعات كارثة تصب فى التكتيكات الاسرائيلية.

ونحن لسنا فقط أمام سلبيات للاتفاق ولكنه يفتح ثغرات سلبية كثيرة ستظهر مستقبلا وسيفاجأ بها الجميع.

فى مبادرة ريجان هناك نقطة هامة وهي عن كيفية التفاوض علي الأرض ومضى نص هنا يقرل أن التفاوض على الأرض من خلال مبدأ خذ

وهات . أي لايوجد شيء محدد ولكن هذه المفاوضات لايجب أن تخضع للاحتلال الاسرائيلى كما لايجب أن تخضع أيضا للطلبات المغالى فيها من الجانب العربي.

وبمعنى آخر فإن هذه مقدمة لتقسيم الضفة الغربية إلى قسمين الأول ما أطلق عليه الأرض ذات الكثافة السكانية العالية وهي ما أبدت إسرائيل إمكانية أن تتخلى عنها وهذا يعني بالمفهوم المخالف أن الأراضى غير ذات الكثافة السكانية العالية ستضم لإسرائيل، ولم يحدد أحدا ما هي هذه الأراضى ، أي أن عملية الترانسفير لاتنطبق فقط على نقل المواطن الفلسطيني من داخل الأرض المحتلة إلي خارجها ، ولكن ممكن أن ينتقل من الجليل إلى أريحا.

في كلام الاستاذ لطفى الخولي أن الاتفاق لايمثل شيء قائم بذاته، ولكنه يمثل استمرارا في تقديره منتهاه أن يصل إلى أقامة السوق الشرق أوسطية. ، أي أنك لاتدخل عملية مجزئة أو مرحلية. بينما المفهوم العربي للحل والتسوية هو أن نذهب إلى محطة أخرى وهى محطة الانسحاب الكامل وحق تقرير المصير، وضمانات السلام. إذن نحن لاتتكلم عن اتفاق وإنما عن برنامج شامل وخطة شاملة تشكل مستقبل المنطقة ليس فقط بالنسبة للفلسطينيين وإنما بالنسبة لباقى دول هذه المنطقة ، ولتمرير هذا الحل قالوا أن هذا الاتفاق هو أولا. وكلمة أولا هذه تعطى انطباعا وكأنه سيكون هناك ثانيا وثالثا ورابعا، ولكن فى تفسير البعض مثل الاستاذ كامل زهيرى أن غزة وأريحا هى أولا وأخيرا وممكن بالفعل أن تكون كذلك. والسؤال المطروح الآن هو ماالضمان؟. وماالذى يضمن أن تجرى المفاوضات أساسا؟

وإذا جرت مفاوضات ووصلت إلى اتفاق فهل ستكون من منظور عربى أم من منظور اسرائيلى؟وكلا المنظورين متعارضين وأذكر أنه حينما وقعنا كامب ديفيد كان هناك اتفاقيتين الأولي معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية والثانية إطار السلام. ما يخص معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية تمت بخير وسلام والحمد لله. وما يخص إطار السلام تم التفاوض حوله لمدة سنتين فيما سمى « بحوار الطرشان»

إذن لايوجد ضمان بأن هذه الافتراضات حول إمكانية إجراء مناقشة ستكون واردة .

النقطة الأخرى ماقيل عن موقف اسرائيلى متآكل .أنا مندهش من كلمة التآكل هذه. الحكم على اسرائيل لايجب أن ينبثق من نقطة بداية وإنما ننظر كيف تعاملت اسرائيل معنا وتعاملنا نحن معها علي مدى أكثر من ٢٥ عاما وحتى الآن. لقد كانت الاستراتيجية الإسرائيلية تقوم على امتصاص الأرض العربية واستيطانها، وطرد العرب واستحضار اليهود للعيش فى هذه الأرض. ما نراه الآن هو نفس التطبيق الذى جرى خلال الفترة الطويلة الماضية. حتى الآن وتتم بإمعان وبتخطيط باستحضار المهاجرين وبناء المستوطنات ، وجلب الأموال. هذه كلها عمليات تدخل فى إطار الفكر الاسرائيلى القائم على التمدد ، ودخل عليه مفهوم جديد بعد ١٩٦٧ وهو تصحيح الوضع فى المنطقة وبدلا من أن تكون اسرائيل دولة النصف مليون تصبح دولة الخمسة ملايين ، وبدلا من أن تكون مساحتها كذا ألف كم يمكن أن تتسع إلى الضعف.

والتطور فى العلاقات العربية الاسرائيلية لابد وأن يقود إلى التعاون الشرق أوسطى وهناك شيء نتجاهله وهو دراسة الجدوى، حينما نتكلم عن مشروع تعاون اقتصادى لابد وأن تكون له دراسة جدوى.

من الواضح جدا أن هذا المشروع يستهدف قتل المشروع العربى فهذا المشروع جاء لينسينا المشروع العربى وهنا نأتي لما أشار اليه الاستاذ أمين هويدى حول عملية التصفية والتحقير للمشروع العربى وكأنه ديناصور لايحق له العيش فى عصرنا الحالى . مع أن هذا المشروع هو مشروع حضارى مستقبلى ويقوم على أساس تعاون شامل وكامل بين دول المنطقة ومن عناصر تحقيق هذا المشروع بنجاح اللغة، والدين والامتداد الجغرافى و...و..الخ.

وبالتالى أنا اعتقد أن عمليات تحقير المشروع العربى التى نتبرع بها نحن تسهل وتيسر عملية المشروع الشرق أوسطى.

ماذا يمكن أن يؤدى اليه هذا المشروع لو أننا ابتلعنا هذا الطعم؟

من السهل على اسرائيل أن تتعامل مع الدول الصغيرة المحيطة بها وبالتالى تتمكن من خلال الموقف عزل مصرى والتفوق العسكرى الاسرائيلى وأيضا التفوق الاقتصادى و السيطرة- ليس فقط سياسيا- وإنما اقتصاديا أيضا ويصبح الوضع القائم حاليا من استخدام العمالة العربية لتشغيل الاقتصاد الاسرائيلى علي نطاق أوسع مثل الأردن، ولبنان، وسوريا .. الخ وبالتالى إخضاع العرب وامتصاص منافعهم لحساب الاقتصاد الاسرائيلى والدليل على ذلك مشروع غزة /إيلات، غزة / البحر الميت.

إذن هذا المشروع من شأنه تحجيم الدور المصرى فى المنطقة وإزالة القدرة المصرية علي الالتحام بين القوى العربية الموجودة بالمنطقة .

وهنا نسأل ماالعمل؟. أقترح أن نقوم بإحياء المشروع القومي العربى وتقديمه حضاريا، ورسم صورة مستقبلية لما يعنيه وما يمكن أن يؤدى إليه. هذه وسيلتنا لوقف هذا المشروع المقصود به ضررنا.

وفى النهاية أقول أنه لاأحد ضد المصالحة ولايقول أحد بأننا نريد أن نأخذ موقف عدوانى من اسرائيل فهناك واقع لابد وأن نتعامل معه. ولكن السؤال هو كيف تجرى هذه المصالحة؟ وهل يمكن إجراء هذه المصالحة فى إطار يجعل المشروع الصهيونى بكامله أرجح أم تجري المصالحة لترجيح المشروع العربي.

واستحضر الان ماقاله جمال عبد الناصر سنة ١٩٦٨(ليس مهما الحل ولكن المهم هو نوعية الحل).

حلمى شعراوى:

أنا معنى- أساسا- بالآثار العربية للاتفاق. الاتفاق بالنسبة للفلسطينيين وجه اليهم ضربتان فى مقتل. الأولى أن يتم اتفاق بشأن قضية جوهرية فى النضال العربى وهى القضية الفلسطينية وإذ بقيادة فلسطينية تسلم أو حتى تؤجل مصير نصف الشعب الفلسطينى ، تجاهل الحديث الآن ولمدة خمس سنوات قادمة عن نصف الشعب الفلسطينى.

الثانية هو المشروع الخاص بنقل السلطة خلال حكم ذاتى محدود أو حتى شامل وإذ بها تضع خطط لدمج هذا الشعب مع «الشعب» الاسرائيلى.

حلمى شعراوى: القيادة الفلسطينية قبلت أن يكون الشعب الفلسطينى جسر لعديد من المشروعات والأفكار والهيمنة الاسرائيلية



حسين عبد الرازق: لأول مرة تتخلى حركة تحرير وطنى عن الكفاح المسلح قبل الاستقلال



معنى ذلك أن الاتفاق حتى في حده الفلسطيني قبلت فيه القيادة الفلسطينية أن يكون الشعب الفلسطيني جسر لعديد من المشروعات والأفكار الاسرائيلية في المنطقة وتطبيع وجوده بها، والهيمنة على المنطقة وهذا ما جعلنى أقول أن اسرائيل تتنازل عن اسرائيل الكبرى الجغرافية لحساب اسرائيل الكبرى سياسيا واقتصاديا . واعتقد أن القيادة الفلسطينية والبرجوازية الفلسطينية تنضم بهذا المعنى لجمل الحكومات التابعة في المنطقة في التسليم بشرعية قيادة المشروع الاسرائيلى للمشروع الاقليمى بالمنطقة والمشروع القومى العربى.

وأعتقد أن هذا الاتجاه من القيادة الفلسطينية، يسبق هذا الاتفاق .فإعلان الدولة الفلسطينية عام ١٩٨٨ لايرد فيه كلمة نضال الشعب الفلسطيني من أجل كذا وكذا ولاكلمة الصهيونية بأي معنى من المعاني.

الغريب أن استنكار الصهيونية ورد في إعلان استقلال أنجولا!! وأكرر أنجولا!! فكيف لاترد الكلمة في إعلان استقلال الدولة الفلسطينية ومناقشة لبعض القيادات الفلسطينية. قالوا أن هذا كان لازما للتمهيد لعملية التفاوض واللقاء مع الإسرائيليين.

والسؤال الآن هو من أعطى قيادة، تمثل حتى داخل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير تسعة من ثمانية عشر، حق التصرف بهذا الشكل في مصير الشعب الفلسطيني بل ومصير المنطقة ككل.

إن مشروع اسرائيل الكبرى والمسمى الآن بالمشروع الشرق أوسطى تمهد له اسرائيل بالاتفاق الاسرائيلى الفلسطيني. فخلال السنوات الخمس تستخدم الفلسطينيين عبر وجودهم في لجان ومشروعات مشتركة للمياه والغاز، ونقل البترول.. .الخ كمدخل أو عميل لها في المنطقة العربية.

وقد حاولت أن أنظر إلى استقلال ناميبيا التى كانت داخل جنوب افريقيا واستقلال ارتيريا التى كانت داخل اثيوبيا فلم أجد أن أيا منهما قبلت بمثل هذا الربط .

هذه هي المخاطر الجوهرية للاتفاق والتى أرى أن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية قد دخلت فيها دون استشارة أحد لا المؤسسات الشعبية الديمقراطية الفلسطينية ولا الحكومات العربية .

حتى إتفاق كامب ديفيد الذى هاجمناه بشدة لم يكن أكثر من إطار لفكرة الحل الشامل أو السلام بشكل عام. فى كامب ديفيد لم تنشأ مؤسسات. السياسة الفلسطينية الآن ترشح نفسها بشكل مباشر ومن خلال مؤسسات متنوعة مادية وعملية وهى في وضع مستمرة لاتشترك في المؤسسات على قدم المساواة مع اسرائيل.

ولأول مرة أيضا في اتفاقيات الاستقلال المحدد أو حتى الاستقلال الكامل نجد نصا في صلب الاتفاق على أن التعاون الفلسطيني الاسرائيلى كأداة ملائمة لتطوير خطة مارشال فيذكر برامج إقليمية وبرامج خاصة بالضفة وقطاع غزة.

الملحق الرابع كله والبند الأخير في الاتفاقية خاص بمشروع مارشال والتنمية الاقليمية وأنا أشير لموضوعين رئيسيين. صندوق التنمية للمنطقة، ويليه بنك تنمية للمنطقة، وهذا معناه إنشاء صندوق مركزى لخطط التنمية في المنطقة. وعندما تطلب من مجموعة الدول الصناعية السبع الأوروبية أو من صندوق النقد والبنك الدوليين تمويل مشروع ما للتنمية في سيناء، يطلب منك دعوة ممثل لإسرائيل. فماذا سيصبح عليه الوضع إذا كان صندوق التنمية نفسه الخاص بالشرق الأوسط في غزة أو تل أبيب. إذن أنت مرهون من الآن لصندوق موجود بتل أبيب ، والإشارة لهذا الصندوق و تموله الدول الصناعية السبع والدول العربية ومؤسسات عربية رمز له دلالته، وليس صدفة أن صندوق الانماء العربى هو الذى مول اجتماع الاقتصاديين في مصر مؤخرا لإنشاء السوق الشرق أوسطية.

إذن أنت الان أمام المال الخليجى الذى قرر منذ حرب الخليج عدم التعاون مع المنطقة العربية والآن لابد أن يتم ذلك عبر إسرائيل.

وفى النهاية أقول أن الصراع العربى الاسرائيلى سيكون فيه للأسف صراعا مع الفلسطينيين وأدوارهم المتنوعة.

فما هو موقف القوى القومية والقوى الإسلامية؟ هناك صراع كبيرا. ومحتمل حول معنى المشروع القومى العربى والمشروع الإسلامى بدرجة أو بأخرى. وسنكون أمام شرعية وجود الجامعة العربية ذاتها يجب أن ندرس من الان مصير المؤسسات العربية قاطبة لأنك لن تستطيع أن تقوم بالعمل منفردا. وقد سألت أحد قيادات الفلسطينيين بمصر عن مستقبل الدولة الفلسطينية الآن فرئيس المنظمة الآن هو رئيس دولة بالنسبة للعالم الخارجى فما موقفه الآن وهو رئيس حكومة حكم ذاتى في غزة وأريحا فكيف سيعامل؟. فكان رده أن الدولة باقية والمعترف بنا كدولة من المفروض أن يظل معترفا.. وأقول أن المؤسسات العربية ستجد نفسها في أزمة حقيقية أيضا ولكن الأخطر منها هو وجود الجامعة العربية ذاتها وهى المعبر الشرعى الوحيد حتى الآن عن المشروع القومى العربى.

والحديث الآن لليسار المصرى اذا لم يقرر اليسار المصرى أن يتخذ موقفه على أساس قومى فهو سينحاز نهائيا للمشروع القطرى الذى سيكون خاضعا في النهاية لأممية أمريكية اسرائيلية لأننا في جو الشرق أوسطية والذى يندفع فيه- للأسف- عدد كبير من اليساريين ويرددون أن الظرف الحالى هو جديد الأمة العربية، وأنا لاأرى فيه جديد وإنما إراه إنهزام نظم حاكمة منهارة اجتماعيا واقتصاديا ، أضيف إليهم قوة البرجوازية الفلسطينية الان.

بهذا الشكل اليسار العربى واليسار المصرى تحديدا مهدد بأن ينضم لأممية تحكمها أمريكا واسرائيل تحت ظل مشروع تنموى للمنطقة. هذا المشروع طرحته كامب ديفيد نفسها منذ أربعة عشر عاما ومع ذلك لم يتحقق منه أى شىء ، هل البرجوازية المصرية المنهارة يكون لها مزيد من التفكير القطرى الذى يؤدى لمزيد من الانهيارات يتبعها اليسار؟ أم أن اليسار عليه أن ينحاز للقوى التقدمية والقومية بالمنطقة؟. نحن أمامنا العديد من اللاءات السهلة جدا وأنا لن أقول لا للحكم الذاتى، ولا لشكل الحكومة الفلسطينية. ولكن أنا أستطيع أن أقول لا لأى تنظيم اقتصادى موحد للمنطقة بهذا الشكل بديلا للمشروع العربى. لا لصناديق التنمية ولا لتجسيد مشروع الشرق الأوسط تجسيدا ماديا يكون مركزه تل أبيب وفلسطين.

وأقول أن مشروع الشرق الأوسط- بتنقيته ليكون عربيا بحق- فإن مؤسسة الجامعة العربية ومؤسسات العمل العربى المشترك كفيلين بإدارته ، ولكن للأسف أعتقد أن موقف الخليج لاينفصل عن الموقف الاسرائيلى بأى درجة فالقرار الخليجى هو التعاون مع أمريكا وإسرائيل وليس التعاون مع العرب.

تيارات

** لاتراجع إلى حدود ١٩٦٧، تحت أى اعتبار، وستبقى القدس عاصمة أبدية موحدة لدولة إسرائيل.

إسحاق رابين

تصريح لإذاعة اسرائيل

** إن ضميرى لايتحمل المشاركة فى إتخاذ هذا القرار المغامر، مادمت غير قادر على الاجابة على الاسئلة المطروحة، لذلك أتمسك باستقالتى من هيئة اتخاذ القرار، وأضع نفسى تحت تصرف الشعب الفلسطينى ومصالحه الوطنية العليا، ولتعذرونى إذا قلت إننى لست مضطرا للمشاركة فى هذه المخاطرة. إن البصرة لاتحتاج دائما الى بصر، ولكنها الآن فى اشد الحاجة اليه وأننى على ثقة من انكم تملكون البصر والبصرة

محمود درويش

خطاب الاستقالة

** بعض الصحف تفضل الإعلان دائما، ولاتهتم بمدى التزييف الذى تقدمه، مادامت تتقاضى الثمن، وبعض تلك الصحف جعل الاخبار اعلانات، وبعض الصحفيين رأى أن الطريق القصير للنفوذ هو الشراء سواء بالرشوة أو بالهدية التى تقترب من الرشوه أو بالبلطجة والابتزاز، واستخدام الصحافة فى تحقيق مكاسب شخصية.

محمد العزبى

الجمهورية



محمود درويش — د.عصمت عبد المجيد

ليش فاونسا — اسحق رابين

** إن أى تراجع عن أرض عربية محتلة أمر يجب أن نرحب به، لأنه قد يكون فى ظل الظروف الراهنة خلاصا وملاذا من عواقب أخطر ومخاطر أعظم. وعلينا الحذر من اتباع سياسات تقوى أنصار الاتجاه المتطرف فى إسرائيل.. آن الأوان للدخول فى مرحلة زمنية عربية جديدة لها سماتها وأطروحاتها وثقافتها، وبعد تجاوز المخاطر الراهنة التى تستلزم دورا كبيرا لمنظمة التحرير ولرئيسها.. لابد من صعود قوى شابة من الأراضى المحتلة تتقدم للعب دورها التاريخى فى تدعيم هذا الاتجاه

شفيق ناظم الغبرا

كاتب كويتى

** سوف نحترم رأى الشعب، ولايزعجنا فى شىء أن يحصل ائتلاف اليسار الديمقراطى الذى يضم الحزب الشيوعى السابق على ٢٠٪ من الأصوات، أو أن يحصل حلفاؤه فى حزب الفلاحين الذين كانوا يشاركونه السلطة على ١٧٪ من الأصوات، ولم نغضب لأن ائتلاف الاتحاد الديمقراطى الذى ورث حركة التضامن، لم يحصل إلا على ١١٪ من الأصوات، فالديمقراطية ليست فرصة، وإذا كان هذا هو ما يريده الشعب.. فليكن كذلك!.

ليش فاونسا

الرئيس البولندى

** إن ما نراه من بوادر مصالحة عربية اسرائيلية.. يدعونا إلى مصالحة عربية - عربية. إننا سنبنى على المصالحة العربية خطط معالجة التحديات والمشكلات التى تواجهنا بدءا من مسيرة السلام، ومرورا مع مشكلاتنا مع دول الجوار وعلاقاتنا بالمنظمات والتكتلات الاقتصادية الكبرى.. وانتهاء بإقامة بنية الأمن القومى.. والتخطيط لما بعد إقامة السلام

عصمت عبد المجيد

الأمين العام للجامعة العربية

عبقرية السادات
أو الهزيمة بأثر رجعى

مدحت الزاهد

احتج السادات فسأل بيجن: دلنى على فقرة أو عبارة أو جملة أو كلمة أو حرف فى الاتفاق يشير للقدس عربية

**

الخبر الثانى فى إذاعة إسرائيل بعد وصول الوفد المصرى للقدس: السادات يتهم زعماء منظمة التحرير بأنهم عملاء سوفيت

**

رفض السادات مشاركة الملك حسين وقال لكرايسكى أنه مصاب بالشيزوفرنيا وأبوه مات مجنونا!.

بعد العدوان الإسرائيلى على لبنان سأل السادات وزير خارجيته: هل أعطى الاسرائيليون الفلسطينيين العلقة!.

«لو سار العرب على درب السادات منذ إعلان مبادرته الشهيرة بزيارة القدس فى نوفمبر عام ٧٧.. لو اقتفوا أثره.. لواكتشفوا مبكرا عبقريته لحققوا منذ أثنى عشر عاما، أكثر بكثير مما هو متاح الآن؟!.

هذا ما يصدح به الاعلام الرسمى هذه الأيام بمناسبة الإتفاق الإسرائيلى الفلسطينى والاعتراف المتبادل بين حكومات إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ووفقا لهذه القراءة لم يكن ينقص العرب سوى العقل والموهبة التى حازها السادات بجدارة، فالعقل وليس مصالح الأطراف المشتبكة فى الصراع وأهدافها هى التى تصنع التاريخ والحكمة، وليس ميزان القوى المرتبط بهذا الصراع هى التى تقرر المعاهدات والمواثيق.

وفقا لهذه القراءة لم يكن فى الميدان غير السادات وحده، ولم يكن هناك على الساحة أهداف أمريكية وإسرائيلية ومصالح وعلاقات قوى..

وليس هناك إهانة للعقل بأكثر من هذه القراءة بالذات التى تنزع الوقائع من سياقها التاريخى بوحشية.. وتزور التاريخ!

وقد أصبحت وقائع هذا التاريخ معروفة ومنشورة فى صحف ومجلات وكتب ومذكرات ومعاهدات علنية وسرية ومحاضر لقاءات ومحادثات جرت فى ميناهاوس والقدس وقلعة ليدز بلندن ومنتجع كامب ديفيد، وجولات مكوكية لهنرى كيسنجر وسيروس فانس وغيرهم.

وثائق

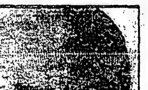
ومن أهم وثائق تاريخ هذه الفترة كتاب «السلام الضائع فى كامب ديفيد» لمحمد ابراهيم كامل وزير خارجية السادات الذى قبل المنصب بعد استقالة اسماعيل فهمى «ومحمد رياض» انطلاقا من أن مبادرة السادات كانت شجاعة وبناءة وخلاقة، وأنه لايجوز إحراج الرئيس فى هذه الظروف باستقالة جديدة.. فلايمكن لأحد أن يطعن فى شهادة الرجل. التى تعتمد على محاضر جلسات.

وخلاصة شهادة ابراهيم كامل أن ما اكتشفه بين محادثات الاسماعيلية وكامب ديفيد. أن الصفقة كلها كانت تجرى على أساس عزل مصر لاتاحة الفرصة لإسرائيل لحرية العمل على باقى الجبهات العربية.

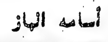
وأن الأساس الوحيد المقبول للتسوية أمريكيا واسرائيليا لم يكن شيئا آخر سوى التسوية المنفردة.

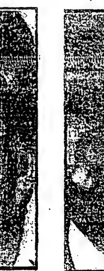
ومن وثائق هذا التاريخ أيضا مذكرات عزرا وايزمان (صديق السادات) (المعركة من أجل السلام)، ومذكرات موشى دايان التى اختار لها بذكاء اسم (الاختراق) ومذكرات الياهو بن اليسار، أول سفير اسرائيلى في مصر والذى كان يطلق عليه السادات، على سبيل الدلع (إيلى) وكتاب وليام كوانت عضو مجلس الأمن القومى الأمريكى (عقد من القرارات) وتقرير معهد بروكنز الأمريكى عن سياسة الخطوة خطوة ، والحلول


محمد ابراهيم كامل




أنور السادات




أسامه الباز

جيمي كارتر


شامير

الجزئية والمرحلية والمنفردة، وبوصيات برزنسكي مستشار الأمن القومي الأمريكي عن محادثات كامب ديفيد ، ومقال شهير لهنري كيسنجر في مجلة التايم الأمريكية **(إن قدرهم هو النجاح.. فغياب البدائل يحرر العقل)** وعشرات المقالات الأخرى في المجلات الاسرائيلية والامريكية، فضلا عن عشرات القرارات الصادرة عن الكنيست الاسرائيلي،..ووقائع التاريخ الحقيقي ، وليس المزيف، تشير كلها إلى شيء واحد.

هو أن الإدارة الأمريكية والإسرائيلية للمفاوضات منذ هزيمة يونيو ٦٧ وحتى بعد حرب اكتوبر ٧٣ لم تتجه بها سوى إلي التسويات الجزئية والمرحلية والمنفردة، وأن هذه الإدارة كانت تستند إلى ميزان قوى تقبض فيه اسرائيل على الأراضي المحتلة، وتستخدمها كأداة في عملية تحويلية رجعية شاملة في كل أرجاء المنطقة.

وإن هذه العملية قد تعززت بخروج مصر من ساحة المواجهة بعد مشهد جماعي عربي قصير حرب اكتوبر ومعجزة العبور..

ولعل الأمر يحتاج إلى تنشيط الذاكرة بالرجوع إلى وقائع معروفة واتفاقات مكتوبة حتى نرى كيف سارت الأمور.

خطوة..خطوة

ربما تجدر الإشارة أولا إلى أن هذه المتابعة ، وإن كانت ستركز على مرحلة ما بعد المبادرة، فقد كان لها مقدمات بدأت بسياسة الخطوة..خطوة التي اقترنت باسم وزير الخارجية الأمريكي **هنري كيسنجر،** ولامجال الآن للعودة إلى **الالتزامات التي قطعها السادات على نفسه للأمريكان عبر شاة إيران أثناء اندلاع حرب أكتوبر (بعدم تعميق الاشتباك) أو (توسيع مدى المواجهة) الأمر الذي أتاح للقوات الإسرائيلية أن تركز على حسم الأوضاع على الجبهة السورية،** لأن أي تقدم هناك يهدد بضرب تل أبيب بالمدفعية من جبل الشيخ، في حين توفر سيناء عمقا استراتيجيا ، يسمح بنقل مركز الثقل من جبهة إلى أخرى..

كما لايتسع المجال للتوقف عند آثار التعهدات الأخرى من تأجيل عملية تطوير الهجوم ، إلى توقيت غير ملائم، بعد أن أدرك أن الأمريكان قد خدعره مع التدفقات الإسرائيلية على سيناء بعد أن استقرت الأوضاع في الجولان، وما ارتبط بذلك من مناظرات جرت بين الكاتب الصحفي محمد حسنين هيكل كاتب التوجيه الاستراتيجي لحرب اكتوبر والذي جاهر بعدها أن السياسة قد خذلت السلاح،وحافظ اسماعيل مستشار السادات للأمن القومي الذي أكد أن مافعلته السياسة قد ارتبط بحدود إنجاز السلاح، بعد فشل عملية تطوير الهجوم المصري ونجاح الهجوم الاسرائيلي المضاد.

المهم أن قرارا قد صدر بوقف إطلاق النار، وبدأت جولات كيسنجر المكوكية والتي يمكن متابعة مضمونها ونتائجها من مقالات هيكل في كتابيه (عند مفترق الطرق) وأحاديث المبادرة».

أهداف كيسنجر

وكان الهدف الأساسي لكيسنجر هو **تفكيك الوضع الذي ارتبط بالأوضاع التي** صاحبت حرب اكتوبر وعلى الأخص في المجالات التالية :

* **التضامن العربي الذي ظهر في** المجاهين..اتجاه عمل عسكري سوري مصري- مشترك، وجبهة المساندة التي رفعت لأول مرة سلاح وقف ضخ النفط وتهديد دولاب الحياة في أمريكا وأوروبا.

* **الدعم السوفيتي** الهائل الذي كان أحد العناصر الفعالة في معجزة العبور ومعارك الجولان، حتى بلغ حالة إعلان التأهب النووي بعد تحول الأوضاع على الجبهة، والاستعداد لإرسال قوات لإعادة القوات الإسرائيلية للخطوط التي كانت عليها عندما صد قرار وقف إطلاق النار.

* **الدعم الدولي وعلى الأخص من الدول الأفريقية** التي قطعت جميعا العلاقات مع اسرائيل- عدا مالاوي- وكتلة عدم الانحياز.

وكان واضحا لكيسنجر منذ البداية ، أنه لايمكن السيطرة على هذا الوضع بغير عزل القوة المركزية فيه، وقد وجد في السادات ضالته المنشودة.

ولنجاح هذا المخطط الذي ينتمي إلى أعمق ميول توجهات السياسة الأمريكية في المعركة على النفوذ في منطقة الشرق الأوسط الحيوية، **انتهج كيسنجر سياسة الخطوة.. خطوة.** والتي بدأت باتفاقية فض الاشتباك الأولى التي قبل فيها السادات تخفيض الأسلحة ذات الطابع الهجومي على الجبهة الأخرى من القناة (بكى المشير الجمسي عندما علم بالاتفاق من كيسنجر) مقابل رفع الحصار عن الجيش الثالث.

وإذا كانت الاتفاقية الأولى، كان لها ما يبررها عسكريا، بسبب أوضاع تدخل القوات، فإن **اتفاقية سيناء التي أبرمت بعد ذلك عام ٧٥ كان لها مدلول سياسي واضح، أدى إلى فرقة في العالم العربي، مع تعهد مصر بمرور البضائع لإسرائيل في قناة السويس (رغم المقاطعة) وتخفيض الحملات الإعلامية، وفتح قناة السويس ، وتعمير مدن القناة، وقبول الألتزامات الأمريكية في الملاحق السرية الثلاثة لاتفاقية سيناء بدعم من أمريكا لاسرائيل سياسيا وأمنيا وماليا دعما كاملا، وكل ذلك مقابل انسحاب جزئي من سيناء.**

السلام الإسرائيلي

وكانت سياسة الخطوة خطوة الكيسنجرية، والتي اتضحت معالمها أكثر في تقرير معهد بروكنز تلتقي مع أهداف السياسة الإسرائيلية وتصور إسرائيل للسلام.

فالسلام عند اسرائيل ليس مجرد معاهدات يمكن لزعيم عربي أن يمزقها في لحظة.. **السلام وقائع وترتيبات وأسس مادية وقوة دفع وإعادة ترتيب أوضاع وخلق بنية مادية تقطع على الطرف الآخر سبيل العودة.. ثم تأتي بعد ذلك ترتيبات الأمن التي تكفل نزع سلاحه وتأتي أطماعها التوسعية في كسب مجال حيوي للنمو.**

وكان إخراج مصر من ساحة المواجهة هدفا اسرائيليا مطلوبا لاختراق القلب العربي وتحويله إلي شظايا، وإتاحة الفرصة لها لتهويد الضفة الغربية والعمل على الجبهة الشرقية الأضعف.

شروط

ولكن هذا الهدف الاسرائيلي كان مشروطا بشروط هي أن **تعيد مصر صياغة شبكة علاقاتها المحلية والعربية والدولية بما لايجعل لها خيارا آخر سوى الخيار الأمريكي - الإسرائيلي.**

وقد التقط السادات الذي أقنعه كيسنجر بأنه، استراتيجي كبير، هذه الرسالة ، فتم إنهاء معاهدة الصداقة السوفيتية،

بعد المبادرة هاجمت اسرائيل لبنان.. وبعد كامب ديفيد أعلنت اسرائيل «القدس» عاصمة أبدية، على مر الأجيال..



كيسنجر

بيجن



عازر وايزمان

حملة ضارية ضد ع
ع النار على انتما

وبدأت الحملات ضد اليساعهد عبد الناصر، رغم فتح النار على انتماء مصر العربي، وبدأت الحملات ضد اليسار، أعلنت سياسة الانفتاح، واتخذت الخطوات لإجبار الطبقات والقوى الاجتماعية الرجعية القديمة لدخولها كشريك أو لإحداث توازن مع مخلفات العهد الناصري، وبدأ التشكيك في عروبة مصر، واشتركت قوات مصرية مع قوات مغربية واسرائيلية في حرب شابا في زائير لدعم عميل المخابرات الأمريكية موبوتو، ثم جرت بعد ذلك حملة تأديب ضد النظام الليبي.

جدول مراقبة

وسوف نلاحظ أن التمسك الاسرائيلي بالأرض المحتلة كوسيلة تحويل للمنطقة، وفقا لسياسة «قطعة من الأرض.. مقابل قطعة من السلام».

أو الخطوة خطوة. قد استمر بعد ذلك حتى بعد المبادرة، وحتى بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد، إذا لم ينشأ الجدول الزمني المنصوص عليه في كامب ديفيد لسحب القوات الاسرائيلية من سيناء على مدى ثلاث سنوات من صعوبة فنية تتعلق باستحالة الانسحاب خلال أيام. بل كان الجدول.. جدول مراقبة لسلوك النظام المصري بعد الاتفاق.. وجدول دفع بالتحولات الى أقصى مداها قبل استكمال المراحل النهائية للانسحاب، ورغم كل ما نصت عليه الاتفاقية من المناطق منزوعة السلاح ومحدودة التسليح ومحطات الإنذار المبكر الأمريكية.

مبادرة السادات

وعندما اختمرت فكرة المبادرة.. في ذهن السادات، كان الشعور قد بدأ يراوده في أنه الوحيد في التصور الأمريكي أو الإسرائيلي شئ اسمه التسوية الشاملة، فالتسوية الشاملة في المفهوم الأمريكي والاسرائيلي هي مجموع التسويات الجزئية والمرحلية والمنفردة.. والمؤتمر الدولي هو في أحسن الأحوال مظلة لمحادثات ثنائية وتسويات مرحلية منفردة، ولم تكن اسرائيل من البلاهة كي تسمح بعملية تفاوض عربي جماعي مدعومة بجبهة مواجهة عربية لم تنكسر قواتها العسكرية، وجبهة مساندة رفعت لفترة سلاح النفط، ومدعومة أيضا بالدعم الدولي.

ولم يكن هناك سبيل لكسر السلسلة سوى باخراج مصر، وهو المعنى الذى بدأ يخامر السادات عشية مبادرته ومن المبادرة حتى محادثات الاسماعيلية والقدس وليدز جاهد طاقم الخارجية المصرية من أجل التوصل لإعلان مبادئ، يتضمن استعداد اسرائيل للانسحاب مقابل علاقات سلام كاملة، ويكون أساسا لدعوة باقي الأطراف العربية للمشاركة في المحادثات، ولكن اسرائيل رفضت بصلف وعناد أن توقع على مثل هذا الإعلان وأكثر من ذلك جرت مصر إلى طريق آخر بالإعلان عن إنشاء مستوطنات جديدة في سيناء، حتى بعد مبادرة السادات.

وكان هم اسرائيل، بعد المبادرة، كما يكشف وايزمان في كتابه (المعركة من أجل السلام) أن تعيد السادات إلى الأرض حتى يمكن التفاهم معه، وحتى تفقد مبادرته قوة زخمة، وحتى ينتبه إلى أن أساس المفاوضات هو التسوية المنفردة وليس شيئا اخر..

عملاء للسوفيت.

وعندما سافر الوفد المصري إلى محادثات القدس كان الخبر الثاني في إذاعة اسرائيل، بعد خبر وصول الوفد، هو أن السادات قد أبلغ يهودا بولنديين كانوا في زيارة مصر أن منظمة التحرير الفلسطينية عميلة وأن زعماءها عملاء للاتحاد السوفيتي.

وفي حفل العشاء خطب بيجن والمح إلى صفاقة الوزير المصري (كامل) لأنه طالب بعودة القدس وانسحاب اسرائيل منها.

وفي واقع الأمر بأن ما كان يجهله محمد ابراهيم كامل أن السادات كان قد عرف بالهجوم في بدايته، عندما أبرق رئيس المخابرات الإسرائيلية اليعازر زيمون إلى رئيس المخابرات المصرية ببرقية هذا نصها:

«بدأت قواتنا عملية محدودة على الحدود اللبنانية لازالة قواعد الإرهابيين، وانتهم أن هذه العملية المحدودة لن تعطل المحادثات بين بلدينا».

المستوطنات باقية

وفي محادثات كامب ديفيد رفضت اسرائيل، كما يروى .دايان في كتابه «الاختراق»، وكما هو معروف من نصوص الاتفاقية، تجميد المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، خلال الفترة الانتقالية (خمس

سنوات) واصرت اسرائيل على استبعاد صيغة اسوان(التي ذكر فيها الرئيس كارتر حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني)، لأن اساس الصفقة مع مصر كان حريه العمل على باقي الجبهات..كما رفضت النص على مقدمة قرار ٢٤٢ (الخاص بعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة) في اتفاق الحكم الذاتي، لأنها كانت تستبعد الضفة الغربية من القرار وقد قبلت أمريكا كل ذلك وحولت المشروع المصري إلى مسخ رغم الجهود التي كان يبذلها د.اسامه الباز في أن يعوض في الصياغة ماقدمه السادات من تنازلات لبيجن أو دايان أو ويزامان أو كارتر حسبما اتفق.

وفي الواقع فإن الخلاف كان قد أصبح على أشده في كامب ديفيد بين السادات وطاقم وزارة الخارجية، ففي حين كان طاقم الخارجية يسعى لإعلان مبادىء لمشاركة باقي الأطراف، كان السادات يقايض بموقف دبوماسيته من أجل تحسين شروط التسوية المنفردة..

ورقة التوت

ولأن السادات كان يحاول ستر عورة هذه التسوية المنفردة بورقة توت فقد طلب مستشار الأمن القومي الأمريكي برزفسكي، وهو صاحب الرواية- أن ترفع اسرائيل أي علم عربي فوق ميل مربع في القدس أو فوق أي مبنى فيها، وعندما نقل برزفسكي رغبة السادات لبيجن قال له **إن العرب اعتادوا بعد دفع الحساب أن يطلبوا البقشيش..قل له إن إسرائيل لاتدفع بقشيشا.!**

ويكشف الياهوبن اليسار (أول سفير اسرائيلي في مصر) في مذكراته التي نشرت جريدة يدعوت احرنوت مقتطفات منها في ٢٩ سبتمبر ٩١..أضواء أخرى على مواقف السادات من باقي الأطراف العربية.

فعندما أصدرت المجموعة الأوروبية نداء فينيسيا في يونيو عام ٨٠ يدعو لحل النزاع العربي الإسرائيلي بتصفية الاحتلال الاسرائيلي والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني، وإشراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات كممثل شرعي للشعب الفلسطيني ، هرول إيلي(اسم الدلع الذي اختاره السادات لالياهو) إلى الرئيس المصري حاملا خطابا من بيجن يهاجم المبادرة الأوربية التي تناقض كامب ديفيد، ويدعو لموقف مصري ضدها، فرد عليه السادات..**إن المصريين لن يؤيدوا هذه المبادرة بأي شكل من الأشكال..وإنه أي السادات قال هذا الكلام لرئيس المجموعة الأوروبية ووزير خارجية لوكسمبورج وقتها (جيستون ثورن) ،و قال الرئيس السادات أنه سيبلغ الرئيس الفرنسي، ووزير خارجيتي هولندا ولوكسمبورج اللذين سيقابلهما بأنه لامكان في هذه المرحلة للأردن أو منظمة التحرير الفلسطينية في** مفاوضات الحكم الذاتي، وعندما توقع مصر واسرائيل تدعى الأردن للمشاركة وحمل مسئولياتها تجاه الضفة الغربية.. وعندما قال له (إيلي) أن هذا التصريح قد يفهم منه أن هناك مكانا لمنظمة التحرير في مرحلة لاحقة، رد السادات بأن هناك ترافقا تاما بينهما وأنه **لايرى أي مكان لمنظمة التحرير في المفاوضات- لا الان، ولا في مرحلة لاحقة.**

وفي موضع آخر ينسب الياهو للسادات أنه قال له بعد اندلاع الحرب العراقية الايرانية.. إن ماحدث بين العراق وإيران هو لمصلحتنا..مصر واسرائيل/ ولم يكن بإمكاننا أن نصل إلى ما هو أفضل..

وفي مكان آخر يشكو السادات لايلي أن أمريكا لم تدعم بما يكفي حملته التأديبية ضد ليبيا.(راجع في ذلك نظير مجلي اسرائيل تكشف بعض أسرار السادات- اليسار نوفمبر٩١).

وربما يمكن أن نضيف هنا ما رواه محمد ابراهيم كامل عن لقاء السادات بشيمون بيريز في العاصمة النمساوية فيينا، فقد اقترح بيريز دعوة الملك حسين للمشاركة في المفاوضات ، فوصف الرئيس السادات الملك بأنه مصاب بالشيزوفرنيا ، وأن والده قد مات مجنونا فانبري كرايسكي، رئيس وزراء النمسا الذى حضر اللقاء ليدافع عن الملك حسين.

القدس

والوقائع كثيرة.. كثيرة ..ولكن لنقفز منها إلى آخرها، فبعد أسابيع من توقيع اتفاق كامب ديفيد أعلن الكنيست الاسرائيلي قرارا بإعلان القدس عاصمة ابدية لإسرائيل على مر الأجيال.

وقد أحرج الأمر السادات، فأرس احتجاجا فرد عليه بيجن يسأله سيدى الرئيس: هل يمكن أن تدلني على فقرة أو عبارة أو جملة أو كلمة أو حرف في اتفاقية كامب ديفيد تشير إلى أن القدس ليست أرض إسرائيل، أو أننا نلتزم بالانسحاب منها.

وقد كانت تلك بعض تفاصيل التاريخ الحقيقي، الذي يكشف أن التسوية المنفردة، وليس غيرها ، كانت مادة التفاوض الحقيقي، وأن الهزيمة بأثر رجعي، لم تكن تجدى شيئا أكثر من الوصول إلى أوضاع أسوأ مما نحن فيها، بعد أن فتح السادات طريقها وقال وداعا للسلاح، الذى كان لايزال، مرفوعا، عندما بدأ رحلته، التي أدت لانهيار كامل في الوضع العربي.

وبعد المبادرة وكامب ديفيد احتلت اسرائيل جنوب لبنان، ووسعت حزام المستوطنات في الأرض المحتلة، وضربت المفاعل النووي في العراق، وأعلنت القدس عاصمة أبديه لها على مر الأجيال، وحرثت التربة لكل التحولات اللاحقة وقد ساعدها انهيار الكتلة الشرقية ونتائج حرب الخليج لتعمل على تحقيق تسويات مرحلية وجزئية ومنفردة على باقي الجهات..



موسى ديان مع هاملت شميث



مودعو الشريف ضحايا صراع قانونى بين النائب العام وهيئة الاستثمار

محمود الخضرى

تعثرت كل محاولات إعادة النظر فى صفقة بيع جانب من أصول شركات الشريف لتوظيف الأموال، لرجل الأعمال السعودى، **الشيخ صالح كامل**. وبدأت إدارة الأموال بالنيابة العامة ومكتب النائب العام دراسة أكثر من ١٠ بدائل لبيع الأصول، بهدف توفير سيولة نقدية لرد الحقوق كاملة.

وبالرغم من كل ذلك ومحاولة غلق ملف **صفقة الشريف والشيخ صالح** إلا أن الاتهامات حول المسئولية عن فشل الصفقة مازالت مستمرة فى تبادل مذكرات وإرسال مذكرات أخرى للمسئولين، بين طرفى الصفقة متمثلين فى النائب العام وهيئة مكتبه وهيئه الاستثمار.

وأصبح السؤال الملح ماهى القضية وماذا حدث ولماذا توقفت الصفقة ، وما هو مستقبل حقوق المودعين،كل هذه الأسئلة تحاول الإجابة عليها من خلال قراءة متأنية لتفاصيل ماحدث.

١١٥ ألف مودع

البداية كانت منذ عدة سنوات عندما بدأت تتأزم مشاكل شركات توظيف الأموال، وامتدت لشركة الشريف، ووصل الأمر بقيام الشركة بحصر حقوق نحو ١١٥ ألف مودع وبلغت حوالى ٩٣٠ مليون جنيه. وقامت بعد ذلك بإصدار كوبونات لكل مودع بقيمة المبالغ، وذلك بالاتفاق مع هيئة سوق المال تطبيقا لقانون تلقى الأموال ١٤٦ لسنة ١٩٨٩.

أول محاولة

وبدأت شركة الشريف بصرف قيمة تلك الكوبونات للمودعين وفقا للتواريخ المحددة بكل كوبون، وبعد صرف الكوبونين الأول والثانى، بدأت تعانى الشركة من عدم توفر السيولة النقدية، وزادت الأزمة مع الوقت حتى توقفت تماما عن الصرف مع موعد صرف الكوبون الخامس عقد الرابع، وذلك بعد صرف نحو ٣٠٠ مليون جنيه من إجمالى حقوق المودعين.

انهالت الشكاوى على هيئة سوق المال من المودعين، وفشلت محاولات إحتواء الأزمة وظلت الهيئة تحاول مع شركة الشريف البحث عن بدائل لتوفير سيولة لرد قيمة الكوبونات للمودعين، وامتدت تلك المحاولات لنحو ٩أشهر، وأمام ذلك قامت الهيئة بإبلاغ النائب العام تطبيقا للقانون. واستدعى النائب العام المستشار رجاء العربى صاحب شركة الشريف والمسئول القانونى عبد اللطيف الشريف أكثر من مرة، وانتهى إلى إصدار عبد اللطيف الشريف تفويضا للنائب العام للتصرف فى البيع لأى أصل ، مع التزامه بصرف منحة الكوبونات، إلا أن ذلك لم يفلح فى تسهيل صرف مستحقات المودعين خاصة أن التفويض كان به قيود على النائب العام.

* *

المليونير السعودى استفاد إعلاميا وهرب عند الأزمة

* *

النائب العام طلب من مجلس الوزراء الموافقة على شركة جديدة

وبدأت المشاكل

ومع حلول العام الحالى تفجرت الأزمة من جديد بسبب مرور أكثر من عامين على موعد صرف الكوبونات لمودعى الشريف، وإقامة أكثر من ١٥ دعوى قضائية ضد الشركة تطالب بإعلان إفلاسها.

أمام ذلك أصدر النائب العام قرارا بالتحفظ على الشركة وأموال عبد اللطيف الشريف وأسرته، وشكل النائب العام نحو ١٨ لجنة لحصر ممتلكات وأصول الشريف للوقوف على وضع الشركة المالى وقيمة حقوق المودعين بالكامل.

لجنة تقييم

وأصدر النائب العام قراراً بتعيين د.سلطان أبو على وزير الاقتصاد السابق مفوضا على الشركة ، لإعداد برنامج تشغيل لها . ومراجعة موقفها الحالى، وكانت النتائج إيجابية أن إجمالى أصول الشركة يفوق حقوق المودعين المتبقية بنحو ثلاثة أضعاف مستحقاتهم البالغة ٦٠٠مليون جنية.

كما قامت تلك اللجنة بتشغيل عدد كبير من المصانع بكامل طاقتها ، وتوفرت سيولة نقدية خلال الشهور الستة بنحو ١٢٠ مليون جنيه، تم استخدام جانب منها فى شراء مواد خام ومعدات لتشغيل المصانع والشركات.

تقييمات للمصانع

وأسندت اللجنة لعدد من المكاتب الاستشارية عملية تقويم، منها مكتب د.على لطفى رئيس الوزراء السابق،ود.وجهه شندى وزير السياحة الأسبق.

وقدرت تلك المكاتب قيمة أصول المصانع بنحو ٣مليارات جنيه. منها مصنع اللمبات

الكهربائية بقيمة ٩٠مليون جنيه ومصنع المنظفات الصناعية بنحو ١٢٠مليون جنيه، وتم تقييم مصنع الملامين «الأطباق» بقيمة ٧٩ مليون جنيه، وجرى تقييم ٨ مصانع أخرى بقيمة ٤٣٠مليون جنيه وقدرت اللجنة قيمة الأراضي الفضاء في مدينة العاشر من رمضان بنحو ١٣٨ مليون جنيه، إلى غير ذلك من الأصول.

ظهور عرض صالح كامل

وأثناء الأزمة ظهر عرض رجل الأعمال السعودي الشيخ صالح كامل لشراء بعض أصول شركة الشريف. حيث عرض شراء مساحة من الأراضي الفضاء بمدينة العاشر من رمضان وعدة مصانع للمنظفات والبتروكيماويات والمعدات الكهربائية ولمبات الإضاءة وغيرها، وانتهت المفاوضات بعد شد وجذب إلى قبول عرض الشيخ صالح من حيث المبدأ، وشكل صاحب شركة دلة والبركة لجنة لتقييم المصانع والأراضي الفضاء، وانتهى التقييم بنحو ٦٦٠ مليون جنيه. وطلب الشيخ صالح شراء ما قيمته ٢٥٠ مليون جنيه فقط وأصر النائب العام على استكمال الصفقة إلى ٦٠٠ مليون جنيه.

وظهر أن التقييم الذي أجرته لجنة المشترى الشيخ صالح كامل أقل من تقييم المكاتب الاستشارية التابعة للجنة بنحو ٢٠٠ مليون جنيه، وبعد محاولات متعددة وافق النائب العام على الصفقة بعد موافقة عبد اللطيف الشريف صاحب الشركة.

التوقيع على الصفقة

وقام كل من الشيخ صالح كامل «المشترى» وعبد اللطيف الشريف«البائع» بالتوقيع على عقد البيع، تحت إشراف النائب العام. وتضمن العقد تقديم ١٠٠ مليون جنيه كدفعة أولى بمجرد موافقة هيئة الاستثمار المصرية على تأسيس شركة جديدة باسم دلة للاستثمار تتولى إدارة وملكية الأصول المباعة.

وشمل العقد تقديم دفعة ثانية قدرها ١٠٠مليون جنيه، عند تقديم مخالصة من مصلحة الضرائب عن سقوط مستحقات الدولة من ضرائب عن الفترة السابقة «السنوات الخمس الماضية» أما باقي ثمن الصفقة فقد تم الاتفاق على سدادها على أقساط لمدة ثلاث سنوات.

وأرسل النائب بنوره العقد إلى هيئة الاستثمار للحصول على موافقة تأسيس الشركة الجديدة بعد مرحلة رد حقوق المودعين بعد إيداع الشيخ صالح ١٠٠ مليون جنيه كوديعة باسم الصفقة لحين إتمامها.

ملاحظات الهيئة

وعلى الفور شكلت هيئة الاستثمار برئاسة د.محيى الدين الغريب لجنة قانونية وفنية خاصة لدراسة العقد من كل جوانبه تمهيدا لتأسيسها.

وذكرت اللجنة أن طلب التأسيس أرسله النائب العام إلى مجلس الوزراء وبشكل خاص للدكتور عاطف صدقي رئيس المجلس. ووضعت عدة ملاحظات على العقد ضمنتها مذكرة رسمية للدكتور صدقي.

كشفت تلك المذكرة عن أن التقييم للأصول المباعة تم لشركات ومصانع قائمة، وتقرر بيعها دون موافقة الجمعية العمومية للمساهمين فيها. كما تبين أن الشركة الجديدة تريد أن تتمتع بإعفاء ضريبي جديد، رغم أن نفس المصانع تمتعت بميزة هذا الإعفاء، ولايجوز منحها إعفاء جديدا آخر. ويتطلب ذلك موافقة مجلس الشعب واستصدار قانون خاص يقضي بتكرار الإعفاء.

وأضافت هيئة الاستثمار في ملاحظاتها أن الشركة «الشريف» مدينة لمصلحة الضرائب بنحو ١٧٩ مليون جنيه ومطلوب تسويتها قبل أية إجراءات لبيع أصولها.

فصل العمال والتعاقد معهم

كما تبين أن الصفقة تضم فيما بينها مساحات من الأراضي الفضاء، والتي لايكن إعفاء عوائدها من الضرائب لكونها تدخل في نطاق عمل غير استثماري .بل هو مجال تجاري.

واتضح من ملاحظات هيئة الاستثمار أن الشركة الجديدة لن تلتزم بتعيين العاملين في المصانع وستختار من بينهم عددا ضئيلا جدا، ويقتصر عملهم على نظام التعاقد «المتكرر» وليس الدائم، بما يتيح للشركة الجديدة التخلص منهم.

وتحفظت الهيئة في مذكرتها على تأسيس الشركة الجديدة، وطلبت تعديل بعض القيود الواردة في عقد التأسيس وقررت الهيئة في نفس الوقت عرض طلب التأسيس بالملاحظات على أول اجتماع لمجلس إدارة الهيئة.

استمر هذا الوضع شهرين، ولم يتلق النائب العام -كما يقول المستشار رجاء العربي- ردا حول طلب التأسيس.

لكن المشترى وهو الشيخ صالح كامل حصل على نسخة من ملاحظات ومطالب الهيئة. فأخذ يهدد بسحب الصفقة وإلغائها، وحاول النائب العام تهدئة الموقف. إلا أن المشترى رفض تعديل أية بنود بالعقد وأصر على قبول الصفقة بشروطه فقط. وأخطر النائب العام بانسحابه من الصفقة تماما.

وبدأت معركة قانونية جديدة بين النائب العام وهيئة الاستثمار، حيث أعلن المستشار رجاء العربي أن الصفقة فشلت وأن هيئة الاستثمار هي السبب في هذا الفشل وأنها تتحمل المسئولية كاملة.

وردت هيئة الاستثمار ببيان أعلنت فيه أنها لم تتلق أي طلب من النائب العام وليس جهة إختصاص في تأسيس شركات جديدة. وأن الموضوع برمته لم يعرض حتى الآن على مجلس هيئة الاستثمار، كما أن النائب العام أعلن عن شيء مجهول.

وأكدت الهيئة أن هناك ملاحظات على عقد تأسيس الشركة الذي تلقته من مجلس الوزراء لأمن النائب العام. ودخلت العملية كلها في حرب كلامية قانونية، لم يحسمها إلا تدخل غير معلن من رئيس الوزراء بأن تلتزم كل جهة الصمت، خاصة أن الوقت غير مناسب. وكان من الطبيعي أن يكون المودعون هم ضحية ذلك.

وفجأة تحول كل من هيئة الاستثمار والنائب العام إلى مدافع عن حقوق المودعين، وأعلن كل منهما عن عروض جديدة للبيع والشراء، وأنهما حريصان على حقوق المودعين.واختفى الشيخ صالح تماما المستفيد الوحيد من كل ما جرى على مدى ما يقرب من ٦أشهر.

ومازال الوضع حتى الآن غامضا سوى من أنباء. عن أن النائب العام يدرس عدة عروض لبيع بعض الأصول، بقيمة إجمالية ٢٥٠ مليون جنيه، وعرضاً آخر بنحو ٢٠٠ مليون جنيه.وأن المستشار العربي سيعلن التفاصيل خلال الفترة القادمة.

ومن جانبها تقول هيئة الاستثمار أن لديها مقترحات لحل مشكلة المودعين ولكن لاأحد يعرف تلك المقترحات.

ولكن في كل الأحوال ما يريده المودعون هو توفير سيولة لرد ودائعهم وتحديد جهة واحدة مسئولة عنهم، بدلا من خلافات قانونية سيكونون دائما هم ضحيتها.



هل بدأ العد التنازلي للعصف بحرية الصحافة؟

أمينه النقاش

فى إحدى جولاته الأنتخابية المتعددة، التى قام بها الشهر الماضى، تمهيدا للأستفتاء على رئاسته الثالثة، الذى يجرى خلال أيام، قال الرئيس «حسنى مبارك» فى لقائه مع طلاب جامعة الأسكندرية، ردا على أحد الأسئلة حول تأييد بعض الصحف المعارضة، لبعض الظواهر الأرهابية، أن هناك تفكيرا جديا، فى تشديد العقوبات، على كل صحيفة تتطاول على أى مواطن بغير سند، وأن تشديد العقوبات ، سيتم أسوة بما هو متبع فى الدول الديمقراطية لحماية حقوق الأفراد، وحقوق المجتمع.

إنتهى كلام الرئيس، وبدأت المشكلة!

فالمعنى الواضح لهذا الكلام، هو أن النية تتجه إلى إصدار قوانين جديدة، تحد من الحريات الصحفية المكفولة حاليا، وتغلظ العقوبة على جرائم النشر فى القوانين القائمة. وطالما أن الحكومة تفرض سيطرتها على الصحف القومية الرسمية، كما تفرض قيودا على حرية إصدار الصحف، فيصبح من المنطقى الاستنتاج، أن التفكير فى فرض قيود جديدة على حرية الصحافة ، يستهدف أساسا التضييق على صحف المعارضة، ومحاصرة الأصوات المستقلة فى الصحافة الرسمية، تمهيدا لإسكاتها.

وفى المؤتمر الذى عقده الصحفيون فى مقر نقابتهم، للأحتجاج على تصريحات الرئيس «مبارك»، كشف «مجدى مهنا» عضو مجلس النقابة، عن مشروع قانون يجرى إعداده بالفعل، ليكون بديلا لقانون النقابة الحالى يسلب منها أهم سلطاتها، وهى سلطة الترخيص بمزاولة المهنة، وسلطة تأديب الصحفيين. وفى مؤتمرهم، حذر الصحفيون من إصدار أى قانون يتعلق بالصحافة ينتقص من الحريات، أو الضمانات المكفولة لهم، وطالبوا بعرض أى مشروع يتعلق بالصحافة عليهم، لمناقشته وإقراره، قبل إتخاذ أية اجراءات تشريعية لأصداره.

ويعود التفكير فى وضع قيود على الحريات الصحفية بشكل مباشر، إلى إتساع النشر فى صحف المعارضة عن قضايا الفساد

، خلال الأشهر الأخيرة ، وإتساع الحديث بها، عن الآثار الأجتماعية المدمرة لسياسات الخصخصة. وتسود دوائر الحزب الحاكم، نظرة ترى أن ماتنشره صحف المعارضة، فى هذين المجالين، يخلق مناخا من السخط، يستفيد منه الأرهابيون، كما يعوق الأسراع بإجراءات التحرر الأقتصادى التى يمليها صندوق النقد الدولى!

وبرغم البيانات الرسمية ، التى نفت صدور قوانين جديدة، خاصة بالصحافة، فإن دوائر الصحفيين تتوقع صدورها، على ضوء خبرتها السابقة، مع قانون النقابات الموحد، الذى أطلقت الحكومة بالونات إختبار، حول مدى قبوله، فلما أثار ضجيجا هائلا، واعتراضات كبيرة، تراجعت ، وألقت بسيل من التصريحات الرسمية، تنكر التفكير فى إصداره، فى نفس الوقت الذى كانت تحشد فى الخفاء قواها وأنصارها، لتعاود الهجوم النهائى، لتفرض القانون فرضا. وترى هذه الدوائر، أن التكذيب الرسمى الذى أعلن عدم وجود تفكير من هذا النوع ، هو مجرد محاولة لتأجيل الأزمة ، الى مابعد الأستفتاء على التجديد الثالث لرئاسة مبارك.

أربعين عاما من المشاكل

وواقع الحال أن أوضاع الصحافة المصرية، تزخر بكم هائل من المشاكل، التى ترتبت، على الأشكال القانونية، التى تنظم ممارسة المهنة، وتحدد هيكلها التنظيمى وعن شكل الممارسة السياسية التى يتم بها التعامل معها. ولقد تراكمت هذه المشاكل طوال أكثر من أربعين عاما، بحيث أصبح المطلب العام لجموع الصحفيين، فى أكثر من مناسبة، هو إطلاق حرية إصدار الصحف، وتعديل القوانين التى تشكل قيدا على حرية الصحافة، وعلى مزاولة المهنة، وهو المطلب الذى طالما اصطدم بالمسعى الحكومى الدائم بفرض الهيمنة على الصحافة، والتضييق عليها بالقوانين، أو الضغوط السياسية والأقتصادية

ولقد مرت أوضاع الصحافة المصرية، بعدة مراحل، الأولى مرحلة ماقبل ثورة يوليو، التى تمثلت فى الملكية الخاصة للصحف، التى كان يغلب عليها الطابع العائلى، حيث برز فى ميدانها عائلات آل «زيدان» و«تقلا» و«فاطمة اليوسف» «وأمين» و«أبو الفتح» ، بالأضافة الى الصحف الحزبية، التى كان أقواها بطبيعة الحال صحف حزب الوفد. وكان قانون المطبوعات رقم ٢٠ لعام ١٩٣٦، هو الذى ينظم طريق إصدار الصحف، وتقاليد وقواعد النشر، فضلا عن النصوص الواردة فى قانون العقوبات ، التى تحدد العقوبات عن التجاوزات التى يمكن أن تقع فيها الصحف. وكان أبرز الحريات التى كانت تتمتع بها الصحافة المصرية فى تلك الفترة، هى أن الصحف ، كانت تصدر بإخطار وليس بترخيص، كما أنه لم يكن من حق السلطة الأدارية مصادرة الصحف، وأن هذا الحق فى مصادرة الصحف، كان خاضعا لإشراف القضاء، كما كان من بينها أيضا، عدم وجود رقابة مسبقة على الصحف فى الظروف الطبيعية وفى عام ١٩٥١ أضيف لهذه الحريات، عدم جواز حبس الصحفى إحتياطيا على ذمة قضايا النشر. وكانت نقابة الصحفيين، التى أنشئت فى عام ١٩٤١، تجمع فى عضويتها مابين أصحاب الصحف والمحررين فى تنظيم نقابى واحد. وكانت الصحافة المصرية قبل الثورة، تتمتع بقدر معقول من الحريات فى إطارها الليبرالى، من حيث الحق فى إصدار الصحف، وحريات الرأى وحق كل التيارات السياسية فى التعبير عن نفسها ، ويمكن القول أن التصدى لكل محاولة، للأنتقاص من حريات الصحافة، كان أحد السمات البارزة، للحركة الوطنية فى مختلف مراحلها

قيود على الصحافة

وكانت المرحلة الثانية للصحافة المصرية، هى فترة مابعد قيام الثورة، والتى أتسمت بدورها بمرحلتين مختلفتين إلى حدما ، الأولى من عام ١٩٥٢، وحتى صدور قوانين تنظيم الصحافة فى عام ١٩٦٠. وتميزت هذه الفترة بإختفاء الصحف الحزبية، بعد قرار مجلس قيادة الثورة بحل الأحزاب، وصدور صحف بديلة تنطق بإسم الثورة، وتتحدث بلسانها، كمجلة التحرير، وجريدتى الجمهورية والمساء. وشهدت هذه الفترة تقييدا على الحريات الصحفية بشكل عرفى، ولقد زاد من هذه الأوضاع سوءا، فرض الأحكام العرفية، التى ألقت بظلها على الصحافة وتحكمت فى حريتها. وفى عام ١٩٥٥ تغير قانون النقابة، ليقتصر عضويتها على المحررين، ويفصل بينهم وبين أصحاب الصحف. وفى أعقاب أزمة مارس الشهيرة فى عام ١٩٥٩ أتخذ مجلس قيادة الثورة عددا من الأجراءات التى نشرت الذعر فى أوساط الصحفيين، وألزمت كثيرين منهم مواقف الدفاع. فحل مجلس نقابة الصحفيين الذى أتخذ موقفا معاديا لقيادة الثورة فى أزمة مارس، وشكل مجلسا مؤقتا، وبدأ فى تنفيذ القانون الجديد للنقابة رقم ٤١ لعام ١٩٥٥، ونشر كشفا بإسماء صحفيين، قال أنهم كانوا يتقاضون مصاريف سرية من القصر الملكى، تضمن أسماء عدد من كبار الصحفيين، الذين كانوا يطالبون بعودة الجيش لثكناته ، وعودة الحياة الديمقراطية، كان بينهم «إحسان عبد القدوس» و«كامل الشناوى» و«محمود أبو الفتح» وفى أعقاب هذه الأزمة ، قدم صحفيان كبيران للمحاكمة أمام محكمة الثورة هما «محمود أبو الفتح» صاحب جريدة المصرى و«أبو الخير نجيب» صاحب جريدة الجمهور المصرى، وانتهت المحاكمة، بمصادرة أموالهما ، وإغلاق الصحيفتين!

السعى للهيمنة

وفى سياق سعى النظام الناصرى، لبسط هيمنته، وفرض قبضته، على قطاعات المهنيين التى تزايدت فى أعقاب الثورة، أدمج فى بنيته النقابات المهنية، التى ألحقت، كأحد أجنحة التنظيم السياسى القائم، سواء كان الاتحاد القومى أو الاتحاد الاشتراكى، وكان هذا الدمج يعتمد على معادلة، تقوم على تقديم خدمات لأعضاء هذه النقابات، مقابل تسليمها ، بحق الدولة فى قياداتها ، وعدم تصديها لاجراءاتها أو اعتراضها على سياساتها ، ولذلك سيطر على النقابات، قيادات موالية لنظام الحكم ، وقامت الدولة ، بتأميم مهنة بكاملها ، هى مهنة الصحافة، بإصدار القانون رقم ١٥٦ لعام ١٩٦٠، الذى سمى قانون تنظيم الصحافة، الذي وضع قيودا جديدة، على حق إصدار الصحف، الذى كان يخضع لقانون المطبوعات رقم ٢٠ لعام ١٩٣٦ ، وحظر القانون الجديد حق إصدار الصحف، الا بترخيص من الاتحاد القومى، الذى حل محله الاتحاد الأشتراكى فيما بعد، وألزم أصحاب الصحف التى كانت قائمة الحصول على ترخيص جديد وفقا لأحكامه، كما أمم الصحف الكبرى وأحال ملكيتها إلى الأتحاد القومى، مقابل منح تعويضات لأصحابها ، وبذلك هيمنت السلطة التنفيذية، عبر تنظيمها السياسى الوحيد، على أوضاع الصحافة، ولاسيما، وأن رئيس الأتحاد القومى كان هو نفسه وفقا لقرار تشكيله، رئيس الجمهورية. وجاءت القيود الجديدة التى فرضت على إصدار الصحف، لتحول الحق



المنوح فى قانون المطبوعات بتقديم إخطار كتابى للمحافظة التى تقع الجريدة المزمع إنشاؤها فى دائرتها، إلى ضرورة الحصول على ترخيص من الاتحاد القومى ، لتصبح هذه الخطوة، بعد تحويل الصحف الى ملكية الدولة، وسيلة إضافية لأحكام الدولة سيطرتها على أوضاع الصحافة المصرية ، خاصة وتشكيل مجالس إدارات المؤسسات الصحفية، كان يصدر بقرار من رئيس الاتحاد القومى أو الاشتراكى، كما كانت الميزانية السنوية لكل مؤسسة تعتمد منه ، كما أن أصدار الصحف والترخيص بمزاولة المهنة، كان بموافقة مسبقة من الأتحاد الاشتراكى، ولقد ظلت هذه الأوضاع سارية، حتى عام ١٩٧٦ حيث بدأ السماح بعودة الصحافة الحزبية مع تحول المنابر الثلاثة، الوسط واليمين اليسار، داخل الأتحاد الاشتراكى، إلى أحزاب فى يوليو عام ١٩٧٧، حيث منح القانون الذى ينظم نشاطها، الأحزاب، الحق فى إصدار الصحف والمجلات دون أية عقبات. برغم الدور الهام الذى لعبته الصحافة الحزبية، فى ترسيخ المطالبة بحرية الصحافة، وكسر فكرة إحتكار الرأى، وكشف المساوئ الناجمة عن صحافة التلقين والتوجيه والأملاء، ودورها الهام فى توسيع هامش الحرية الممنوح بالصحافة القومية، الا أن العقبات القانونية التى وضعت أمام ممارستها لدورها لم تتوقف ، وكان أبرزها ، نص قانون الأحزاب على تحمل رئيس الحزب ورئيس تحرير الصحيفة المسئولية القانونية، عما تنشره الصحيفة الحزبية، هذا فضلا عما تعرضت له من مصادرة، وإغلاق، وتكذيب لأخبارها رغم صحتها ، وحملات مستمرة من كبار المسئولين فى الدولة للتحريض عليها وحجب المعلومات عنها.

من الشمولية الى التعددية.

ومن الانتقال من تجربة الحزب الواحد، الى تجربة التعدد الحزبى ، لم تتخل الدولة، عن حرصها على السيطرة على الصحافة، وإحكام قبضتها عليها ، والبحث عن مؤسسة حكومية جديدة ، تؤول اليها الملكية العامة للصحف، بعد أن تمت تصفية الاتحاد الأشتراكى، وهو التفكير الذى قاد «السادات» إلى إصدار القانون ١٤٨ لعام : ١٩٨ والذى سمى بقانون سلطة الصحافة .

ولأن الحكومة منذ البداية، كانت تتوقى القول بأنها تدير الصحف بإسمها ، وتحرص دائما على الزعم بأنهـا تنيب عنها ، فى ذلك مؤسسات ذات طابع شعبى، أو تمثيلى، لذلك قرر «السادات» ، إنشاء مجلس الشورى خصيصا، لكى يكون مالكا لهذى الصحف. وأستصدر تعديلا دستوريا بذلك فى عام ١٩٨٠ ، وتبعه صدور قانون سلطة الصحافة، الذى أصبحت المؤسسات الصحيفة القومية، بمقتضاه ملكا لمجلس الشورى، على أن يتولى العمليات الفنية الخاصة بها. «المجلس الأعلى للصحافة» الذى يضم رؤساء تحرير الصحف، وعددا من المسئولين بحكم وظائفهم، وعددا من الشخصيات العامة. ولقد أعطى القانون للمجلس الأعلى للصحافة، السلطات ، التى كانت واردة، فى قانون المطبوعات، ومنها الترخيص بإصدار الصحف، وسلطة مشاركة النقابة فى تأديب الصحفى، وهى السلطة التى كفلها قانون النقابة ١٧٦ لعام ١٩٧٠ بضمانات واسعة كان من بينها مثلا، عدم جواز التحقيق مع الصحفى، فى ممارسات تتعلق بالمهنة، إلا بحضور عضو من مجلس النقابة.

كما أبتكر قانون سلطة الصحافة، أشكالا بدا أنها تهدف الى مقرطة، الادارة داخل المؤسسات الصحفية القومية، مثل إنشاء الجمعيات العمومية لدور الصحف، ومجالس التحرير، وتمثيل العاملين فى مجالس الأدارات ، لكن التجربة أثبتت أن هذه الأشكال تحولت إلى مؤسسات شكلية ، قام رؤساء مجالس الأدارات بحشدها بأنصارهم، أو بتجميدها تماما ، وسلبها كل اختصاصاتها ، بدعوى أنها

تعوق العمل، وتتدخل في شئون الأدارة. مما كرس الإدارة الفردية للمؤسسات الصحفية القائمة وحولها إلى «عزب» لمن يتولون قيادتها فانتشر فيها الفساد المالي والإداري والتخريب والشللية والتنافس لمالأة السلطة.

ومن القيود الجديدة، التي أسفر عنها «قانون سلطة الصحافة»، أنه لم يعترف بحق الأفراد، في إصدار الصحف، وسعى لإلغاء العدد القليل المتبقى من صحف الأفراد، بالنص على عدم توريث أمتياز الأصدار، وانتهائه بوفاة صاحبه، مما أدى إلى إغلاق عدد من الصحف بوفاة أصحابها كان من بينها مجلتا الدعوة والأعتصام. وكان هذا اول نص قانوني يصادر حق الأفراد في إصدار الصحف، إذ كان هذا الحق مكفولا في مصر، قبل صدوره.

وبدلا من منح الأفراد الحق في إصدار الصحف، ركز هذا الحق على الأحزاب والجمعيات المشهرة طبقا للقانون، والجمعيات التعاونية التي تشكل طبقا لنظام خاص، بحيث لايقل رأسمال أصدار الصحيفة اليومية عن ٢٥٠ ألف جنيه والأسبوعية عن ١٠٠ ألف جنيه، على الايزيد مايملكه الفرد هو وأسرته عن ٥٠٠ جنيه على أن ينتخب المساهمون مجلسا لأدارة الصحيفة، ومجلسا لتحريرها. ولقد وضع هذا النص في التطبيق العملي، عراقيل بيروقراطية، تحول دون الراغبين في إصدار الصحف طبقا لهذا الشكل من الملكية، وبين إصدار صحفهم ولقد تقدم عدد من المساهمين لأعادة إصدار الدعوة، بعد سقوط أمتيازها، كما تقدم فريق آخر شارك في إصدار صحيفة بإسم «٢٣ يوليو» لأشهارها طبقا لتلك القواعد، لكن العراقيل الأدارية أدت الى عدم صدورهما على أمتداد عشر سنوات.

ولقد شهدت السنوات من ٧٦ وحتى ٨١ من عمر الصحافة المصرية، صداما واسعا بين «السادات» وبين الصحفيين ونقاباتهم. فلقد برز في هذه الفترة «التيار الداعي إلى إستقلال العمل النقابي عن السلطة التنفيذية، وهو التيار الذي ترسخ بنشوء التعددية الحزبية، وكانت نقابة الصحفيين واحدة من النقابات التي قادت معارضة واسعة لاتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة الصلح مع اسرائيل، وتزعمت مع غيرها من النقابات الأخرى الدعوة لرفض التطبيع مع إسرائيل، كما شارك عدد من الصحفيين المصريين العاملين بالخارج في نشاط المعارضة المصرية لحكم السادات خارج مصر. ولقد أدى الصدام بين السادات ونقابة الصحفيين، إلى تفكيره بعد أن استصدر قرارا بحل مجلس نقابة المحامين وتعيين مجلس مؤقت، في تحويل نقابة الصحفيين إلى ناد، وهو التفكير الذي تم العدول عنه، في أعقاب المقاومة الباسلة للصحفيين، ومجلس نقابتهم، بقيادة نقيبهم آنذاك، الكاتب الصحفي «كامل زهيري». ولقد تصاعد هذا الصدام وانتهى بحملة سبتمبر الشهيرة في عام ١٩٨١، التي أودعت القيادات السياسية والحزبية في السجون، ونقلت عددا من الصحفيين، الى أعمال غير صحفية، وأغلقت صحف المعارضة، التي عادت للصدور، مع تولى الرئيس «حسني مبارك» لمقاليد الحكم، كما سمح لها بقدر أوسع من الحرية، لم يكن متوفرا لها منذ نشأتها، كما لم تتعرض للمصادرة إلا في حالات نادرة.

وبرغم الحريات النسبية، التي أتيحت للصحافة المصرية، خلال السنوات العشر الأخيرة، إلا أن التدخل لأحكام السيطرة عليها وتوجيهها بطرق شتى، لم يتوقف.

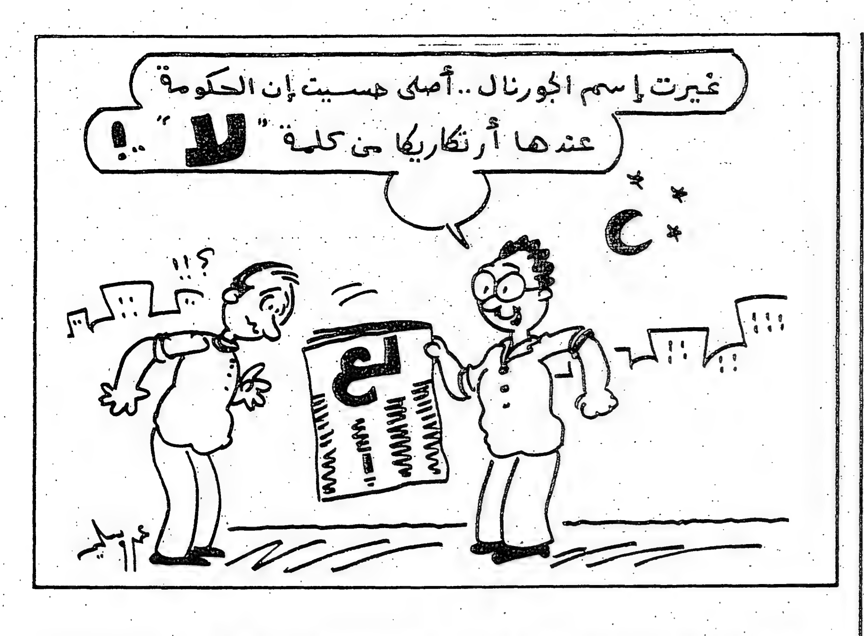
وخلال هذه السنوات تصاعدت الحملات الدعائية ضد صحف المعارضة، سواء بحجب المعلومات أو الأعلانات عنها، أو بالتكذيب المستمر لأخبارها، أو بتوسيع النيابة العامة في إستخدام سلطاتها بحظر النشر حول بعض القضايا التي تثيرها، أو بتكثيف التدخلات الحكومية في شئون الصحف الحزبية، والضغط عليها لتغيير توجهها السياسي، أو إغلاق بعضها نهائيا، وهو ماتم مع صحيفتي «صوت العرب» و«مصر الفتاة»!

كما أحكمت الدولة خلال هذه الفترة، هيمنتها الكاملة، على نقابة الصحفيين، بحشدها للامكانيات المادية، لإنجاح مرشحها لمنصب النقيب

تكريس الهيمنة

ومع بروز ظاهرة، فوز الاخوان المسلمين، بعدد متزايد، من مقاعد مجالس إدارات بعض النقابات المهنية، خلال السنوات القليلة الماضية، أصدرت الحكومة، في خطوة متعجلة، قانون النقابات المهنية الموحد، لمواجهة النفوذ المتزايد لتيار الاسلام السياسي، لينظم العملية الانتخابية داخل النقابات، ويضمن مشاركة ثلث أعضائها في أختيار مجالس اداراتها. ولقد أثار هذا القانون إعتراض كل النقابات المهنية، لتمريره دون عرضه عليها، أو أخذ رأيها فيه، أو ضمان موافقتها عليه، ولأنه يعد خروجا على قاعدة مستقرة، بأن تتولى النقابات إعداد قوانينها، وإقرارها قبل أن تقدم للهيئات التشريعية. ولقد دخل «الرئيس مبارك بكل ثقلة مساندا للقانون، الذي صدر وبدأ تنفيذه، عشية إجراء انتخابات التجديد النصفي الأخيرة لمجلس نقابة الصحفيين ولقد تضمن قانون النقابات «عددا من التعديلات على قانون نقابة الصحفيين، حيث الغى التجديد النصفي لمجلس النقابة، كما عدل مدة النقيب من سنتين الى أربع سنوات، كما فصل بين انعقاد الجمعية العمومية وإجراء الانتخابات. وبدا واضحا أن الهدف الفعلى من وراء هذا





القانون، هو إغراق الأقلية الواعية القادرة على النشاط النقابى والقادرة على الحكم عليه، بالأغلبية الصامتة، التى يسهل أغرازها أو أخافتها، لكى تحقق الحكومة سيطرتها على النقابات، إما بفوز مرشحيها، أو وضع شروط تعجيزية، تؤدى الى عدم إتمام الأنتخابات، مما يسهل لها إدارة النقابات باللجان المعينة المختلطة من القضاة، وأقدم المقيدين فى جداول الأنتخابات حيث نص قانون النقابات الموحد على فرض نصاب لايقل عن ٥٠٪ من عدد الناخبين فى المرة الأولى، وينخفض الى ٣٣٪ فى المرة الثانية لانتخاب مجلس ادارة النقابة ، فإذا لم يكتمل نصاب الثلث، تم تعيين مجلس مؤقت لأدارة النقابة، يضم أربعة من القضاة، وأربعة من أقدم الأعضاء المقيدين فى جدول النقابة، يتولون إداراتها ، ويكررون الدعوة للانتخاب، فإما أن يكتمل النصاب، أو تظل النقابة تحت سيطرتهم.

وكان من بين القيود التى شهدتها الصحافة فى هذه الفترة، مثول عدد من الصحفيين معظمهم من صحف المعارضة، للتحقيق أمام النيابة العسكرية.

* * *

فى مارس عام ١٩٩١، صدقت الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين، على توصيات، مؤتمرهم العام الثانى، الذى أنعقد فى يناير من نفس العام، وناقش على أمتداد ثلاثة أيام جميع أوجه مشكلات الوضع الراهن للصحافة المصرية. وكلفت الجمعية، مجلس نقابة الصحفيين، بتكوين لجنة متابعة، من أعضاء المجلس وأعضاء الجمعية العمومية، وضع توصيات المؤتمر، موضع التنفيذ وفقا لبرنامج يخضع للأولويات التالية:

** إطلاق حرية إصدار الصحف للأفراد وللشخصيات الاعتبارية، والغاء كل القيود الواردة فى القوانين المختلفة، خاصة تلك الواردة فى قانون سلطة الصحافة. وتأكيد ولاية نقابة الصحفيين وحدها على أعضائها، والغاء كل مايتعارض مع ذلك فى قانون سلطة الصحافة، والغاء سلطة المجلس الأعلى للصحافة، فى التحقيق مع الصحفيين ، وتحريك الدعوى التأديبية: أكتفاء بالنقابة وبالقاضى الطبيعى، والغاء جميع صور الرقابة المباشرة وغير المباشرة السابقة، واللاحقة، على النشر والمطبوعات والابداع الفكرى والفنى، وإعادة أصدار الصحف الملغاه أو المعطلة أو المصادرة

** تعديل المواد المقلقة على حرية الصحافة والرآى والنشر الواردة فى قانون العقوبات، وإطلاق حق تداول وأستيقاء المعلومات، وعدم جواز حبس الصحفى احتياطيا على ذمة جرائم النشر، وعدم جواز التحقيق مع المتهمين فى قضايا الرآى إلا بمعرفة قضائيه وطبقا للقانون العام، وضمان الحق القانونى لكل القوى السياسية والأجتماعية فى إصدار صحفها ، والغاء القيود القائمة فى قانون سلطة الصحافة التى تنص ، على إسقاط ترخيص الصحيفة بموت صاحبها ، والغاء العقوبة المفروضة على الصحفى المتهم بالعيب أو الأساءة لرؤساء الدول الأجنبية الا أن يكونوا فى زيارة لمصر. وضرورة الفصل فصلا واضحا بين العمل الصحفى والعمل فى الأعلانات

** سعى نقابة الصحفيين لانشاء مركز تعليم وتدريب بالتعاون مع المؤسسات الصحفية القومية والحزبية لتأهيل أجيال الصحفيين الشابه على التعامل بكفاءة مع أحدث الأساليب التكنولوجية. وإعمال شرط الضمير، بحيث يصبح من حق الصحفى اذا غيرت الصحيفة سياستها المعلنة، أن يفسخ عقدة معها مقابل تعويض مجز، والغاء القانون ٣٢ لعام ٦٤ الخاص بالجمعيات الأهلية ورفع الجهات الأدارية يدها عن نشاطها.

** إعادة النظر فى إدارة المؤسسات الصحفية، سعيا للفصل بين الملكية والأدارة وتدعيم فكرة الادارة الذاتية، وديمقراطية الأدارة ومشاركة المحررين فى اختيار رئيس التحرير. ودعم رقابة الرآى العام على المؤسسات الصحفية بنشر ميزانيتها السنوية

** تطبيق لائحة الحد الأدنى للأجور للصحفيين فى الصحف الحزبية والأقليمية، والغاء مسئولية رئيس الحزب عما ينشر فى الصحيفة الحزبية، وقصر المسئولية القانونية على رئيس التحرير او وضع نظام لتوزيع الاعلانات بين الصحف الحزبية والقومية، وعدم إستخدامها كوسيلة لتطويع الصحف الحزبية، وتعديل المواد القانونية الخاصة، بحق السلطة التنفيذية فى التحفظ على الصحف، والا يتم التحفظ الا بإذن من القاضى ، وتعديل القانون لكى يقع عبء تكذيب الخبر على من يرغب فى إثبات عدم صحته.

** وضع ضوابط للقيد فى جدول نقابة الصحفيين وبما يضمن حقوق الصحفيين فى الأجور واللوائح المنظمة للعمل، ومراجعة جدول النقابة، والأمتناع عن إعادة النظر فى القيد لأسباب سياسية، وإعداد لائحة جديدة للأجور تتلاءم مع الظروف الاقتصادية وارتفاع تكاليف المعيشة، مع ضمان تطبيق الحد الأدنى للأجور على جميع الصحفيين بمختلف الصحف بمايضمن المساواة الكاملة فى المزايا والحقوق، ووضع عقد عمل موحد لضمان حقوق الصحفيين

تلك هى أهم التوصيات التى أصدرها المؤتمر العام الثانى للصحفيين والتى توفر الضمانات لممارسة المهنة، وتلغى القوانين الأستثنائية، التى تعرقل حرية الصحافة.

ومالم يشرع الصحفيون ونقابتهم فى العمل الفورى، لوضع هذه التوصيات موضع التنفيذ، فعلى جموعهم أن تستعد تلقى الضربة القادمة ، التى أوشكت على البدء لتقييد مهنتهم وتكبيل حريتهم، ومحاصرة نقابتهم!

التنظيم النقابي للعمال
لم يعد صالحًا لمواجهة التحديات الجديدة

حسن بدوى

تميزت فترة الرئاسة الثانية للرئيس مبارك بسلسلة من الاتفاقات- غير المعلنة- مع صندوق النقد الدولى بدأ بموجبها وضع سياسات خصخصته القطاع العام وتحرير التجارة موضع التطبيق وتسييد آليات السوق وانفلات أسعار السلع والخدمات، ونتج عن **كل ذلك تصفية العديد من الصناعات الوطنية ومزيد من الغلاء والبطالة واعادة توزيع الدخل القومى لصالح الأكثر ثراء مقابل المزيد من افقار الفقراء**

هذه السياسات والبرامج احدى السمات الرئيسية للنظام الدولى الرأسمالى الجديد، تجد مقاومة متصاعدة فى كل بلاد العالم خاصة البلدان النامية، يقودها بالدرجة الأولى التنظيمات النقابية للعمال.. باستثناء مصر التى لم يصل تنظيم عمالها النقابى إلى درجة من التخاذل والتواطؤ مثلما وصل اليه فى مواجهة هذه السياسات..

وليس هذا اتهاما تطلقه القواعد العمالية والنقابية أو أحزاب وقوى المعارضة السياسية، انما هو واقع حى تسجلة وثائق التنظيم النقابى وأنشطة أجهزته- خاصة التثقيفية- وتعكس قياداته العليا عند مناقشة بيانات الحكومة أو مشروعات قوانينها فى مجلس الشعب أو فى مواجهة أجراءاتها وتدابيرها اليومية.

رفع الراية البيضاء

ولعل أخطر تحول فى ممارسات قيادة التنظيم النقابى للعمال هو ذلك التحول من تسجيل الاعتراضات على بعض السياسات (خاصة بيع القطاع العام وتزايد الفجوة بين الأجور والأسعار) ولو شكليا فى وثائق اجتماعات ومؤتمرات المنظمات النقابية، **لتصبح القيادة العليا لاتحاد نقابات العمال شريكا كاملا منذ خمس سنوات فى مطبخ الحكومة ورجال الأعمال لتنفيذ سياسات وبرامج صندوق النقد الدولى.**

على سبيل المثال كان هناك مشروع بيان بين رجال الأعمال ورئيس الاتحاد السابق أحمد العماوى جرى اعداد خطوطة منذ أواخر ١٩٨٨ كرؤية نظرية مشتركة لما بدأ تطبيقه لاحقا من تحولات. وظل هذا المشروع سرا حتى على مجلس ادارة الاتحاد حتى مارس ١٩٨٩، وكانت المعارضة لهذا المشروع من داخل التنظيم النقابى وخارجه أضعف من أن توقفه، فتم التوقيع عليه واعلانه فى مايو ١٩٨٩.

ومنذ هذا التاريخ بدأت قيادات الاتحاد والنقابات العامة ترفع الراية البيضاء لكل سياسات وبرامج وقوانين الحكومة بمجرد الاعلان عنها، ولم تشهد السنوات الثلاث الماضية أى دور لتلك القيادات فى تنظيم مقاومة عمالية ونقابية حادة وقوية لسياسات الخصخصة وتحرير التجارة وتسييد آليات السوق وماينتج عنها من اغلاق العديد من الوحدات بالقطاعين العام والخاص، وتصفيتها وتشريد عمالها وتضخيم البطالة وانفلات الأسعار

مؤتمرات ولكن!

فى أواخر أغسطس الماضى أعلن **السيد راشد** رئيس اتحاد نقابات العمال عن عقد مؤتمر اقتصادى خلال أكتوبر القادم تشارك فيه الوزارات المعنية بتطبيق قانون قطاع الأعمال العام، والنقابات العامة للعمال. وأنه سيسبق المؤتمر سلسلة من الاجتماعات يحضرها د. **عاطف عبيد** وزير الدولة للتنمية الادارية وأعضاء المكتب الفنى لوزارة قطاع الأعمال العام ورؤساء الشركات القابضة وممثلو التنظيم النقابى فى مجالس ادارات الشركات القابضة. وأنه تم تشكيل لجنة فنية برئاسة د. **محمد عبد الله نصار** سكرتير الشئون الاقتصادية والتثقيف بالاتحاد لاعداد دراسة تفصيلية حول رؤية الحركة النقابية فى بيع الشركات أو التصفية أو الدمج أو مساهمة العاملين فى شراء أسهم الشركات.

وكانت الجمعية العمومية للاتحاد قد أوصت فى ٣١ ديسمبر الماضى بعقد هذا المؤتمر فى موعد أقصاه مايو ١٩٩٣. الا أن انشغال قيادات الاتحاد بالصراع مع وزير القوى العاملة **عاصم عبد الحق** حول موقع رئيس الاتحاد والاتصالات بمؤسسة الرئاسة ورئيسى الحكومة ومجلس الشعب لوقف محاولة الوزير استبعاد السيد راشد وتعيين آخر محله. أدى الى تأخر الاعداد لهذا المؤتمر.

ورغم ذلك.. وفى لقاء مع **السيد راشد** فى منتصف سبتمبر الماضى قال «أن المؤتمر لن يعقد غالبا الا فى شهر نوفمبر حتى يتاح وقت كاف للاعداد له». بينما يتوقع العديد من القيادات النقابية القاعدية أن يتم تأجيل المؤتمر الى مابعد ديسمبر القادم، الا اذا تأجل عقد الجمعية العمومية للاتحاد المقرر لها آخر ديسمبر، **فالقيادات العليا للتنظيم النقابى مشغولة حتى موعد الاستفتاء على رئاسة الجمهورية فى بداية أكتوبر الحالى بتنظيم مؤتمرات المبايعة للرئيس فى جميع المحافظات،** الأمر الذى تأخر كثيرا عن هوجة المبايعة، مما أغضب الرئاسة والحكومة وقيادة الحزب الوطنى على وزير العمل أولا والاتحاد ثانيا، وتم توجيه اللوم اليهما من هذه

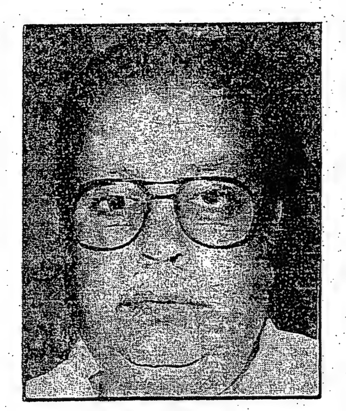
سياسات الحكومة تستفز بعض رجال الأعمال
ولم تنجح فى استفزاز بعض القيادات النقابية للعمال!!

**

بعض القيادات النقابية ارتبطت مصالحها بالولاء للسلطة



أحمد يعقوب



فتحي محمود



عبد الحميد الشيخ

الجهات في أكثر من مناسبة لانشغالهما بالصراع الذي وصلت أخباره الى جميع الصحف القومية والحزبية والمنظمات النقابية الدولية والعربية حول من يشغل مقعد رئيس الاتحاد.

وترى القواعد النقابية أن الفترة من أكتوبر الى ديسمبر اما أن تشهد الاعداد لهذا المؤتمر أو للجمعية العمومية للاتحاد، وقد يتم تأجيل أحدهما!

سألت رئيس الاتحاد عن رأيه في قضايا الخصخصة وما ينتج عنها من بطالة واهدار لحقوق العمال وتفريط في ثروة مصر القومية وتهديد لصناعتها واقتصادها القومي، خاصة وأن ما تعلنه الحكومة ووزارة قطاع الاعمال ومكتبها الفني ومايتخذون من اجراءات تجاوزت حتى قانون قطاع الأعمال العام.

كما أن رئيس الوزراء د. عاطف صدقي تراجع عن وعده أمام مجلس الشعب عند مناقشة هذا القانون بأنه لن يتم بيع أكثر من ٤٩٪ من أسهم الشركات المطروحة للبيع للأفراد وتظل نسبة ٥١٪ ملكية عامة. رافضا مطلب نواب التجمع بالنص على ذلك في القانون والاكتفاء بوعده!!

رفض رئيس الاتحاد التعليق مكتفيا بالقول بأنه لايوافق على الكثير مما يتم، مؤجلا الاعلان عن رأيه الشخصي حتى يعقد المؤتمر الاقتصادي للاتحاد وتعلن القيادات النقابية رأيها، وعندها سيكون ملتزما بالرأي الذي يتفقون عليه ومسئولا عنه..

تجاهل حكومي

واذا كانت قيادات التنظيم النقابي لايمكنها أن تقدم أمام التدهور الحاد في ظروف العمل والمعيشة وتراكم سخط القواعد العمالية والنقابية أكثر من عقد المؤتمرات واصدار البيانات. فان الحكومة تدرك بذكاء من جانبها الدور الهام لهذه المؤتمرات والبيانات في تنفيس بعض السخط المتراكم خاصة وأنها تضمن تأييد قيادات التنظيم النقابي كلما تطلب الأمر اشهار هذا التأييد، ولسنا في حاجة لسرد عشرات الأمثلة عن التأييد البرلماني الزاعق لسياسات وقوانين الحكومة أو مؤتمرات المبايعة بالأمر للرئيس مبارك- كما أن الحكومة تمضي في طريقها المرسوم والمتفق عليه مع صندوق النقد والبنك الدوليين دون التفات لتلك المؤتمرات والبيانات النقابية.

فعندما أوشكت الحكومة على اصدار قانون قطاع الأعمال العام في يونية ١٩٩١ عقدت النقابة العامة للعمال الصناعات الهندسية مؤتمرا بمقرها، كان أقصى مايمكن أن تقدمه القيادات النقابية من مقاومة وطالبت بعقد جلسات استماع للعمال ونقاباتهم قبل عرض المشروع على مجلس الشعب خاصة وأنه يتعارض مع مواد الدستور التي تصون الملكية العامة، كما ينتقص من حقوق العمال الواردة بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بما يهدد الاستقرار الاجتماعي. الا أن الحكومة تجاهلت هذا المطلب وضربت بالقانون ٣٥ لسنة ١٩٧٦ عرض الحائط وبنصوصه التي توجب مشاركة التنظيم النقابي في مناقشة مشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشروعات القوانين المتعلقة بشئون العمل والعمال.

هذا التجاهل الحكومي استمرار لمواقفها من التنظيم النقابي منذ مؤتمرات بداية السبعينيات وأهمها مؤتمر الأجور والأسعار عام ١٩٧٦ والذي مازالت وثائقه شاهدة على عجز التنظيم النقابي، وتجاهل الحكومة لهذا التنظيم الذي يضم في عضويته- طبقا لوثائق الاتحاد حوالي ثلاثة ونصف مليون عامل، أي أضعاف عضوية الأحزاب السياسية مجتمعة بما فيها العضوية بالأمر والمصلحة- للحزب الحاكم.

الاحساس درجات

وتمهيدا لتنفيذ كامل سياسات صندوق النقد الدولي انصبت نيران تلك السياسات في البداية على مواقع وعمال قطاعات الزراعة والفنادق والسياحة والتجارة..

ووقفت النقابة العامة لعمال التجارة وحدها تعلن اعتراضها فعقدت مؤتمرين للجانها النقابية في ١٨ أغسطس ١٩٩٢، و٥و٦ مايو ١٩٩٣. ورغم مشاركة عدد من رؤساء وأعضاء النقابات العامة الأخرى- خاصة الصناعية في هذين المؤتمرين- الا أننا لم نر انعكاسا لتوصياتهما الساخنة لا على النقابات الأخرى ولا على لجان نقابة التجارة بمايتناسب مع خطورة التحديات وآثارها السلبية على العمال.

ويقول أحمد يعقوب رئيس النقابة العامة لعمال التجارة اننا كنا من أوائل الداعين للاصلاح الاقتصادي كضرورة لحل مشكلات المجتمع، بشرط أن يتم بمراعاة كاملة للأبعاد الاجتماعية، والا يتم تحميل أعبائه للعمال والطبقات الفقيرة وأن يتم وفقا لظروف مجتمعنا، وبالمشاركة الكاملة بين الشركاء الاجتماعيين (العمال وأصحاب الأعمال والحكومة) في رسم سياسات وتدابير هذا الاصلاح مع حماية الهوية الوطنية للاقتصاد المصري، الا أننا نرى تخبطاً حكوميا في اعادة تنظيم الشركات القابضة والتابعة واداراتهما مما يؤثر سلبا على الانتاج، **وتهافتها على بيع وحدات القطاع العام مع التركيز على الشركات الرابحة التي تشكل مصدر أساسيا ومضمونا من مصادر تمويل الخزانة العامة للدولة مع بقاء الشركات الخاسرة لتمثل عبئا على الدولة، وتسارع عمليات تخفيض العمالة بما يضخم مشكلة البطالة** وماتمثله من ضغوط شديدة على

الاقتصاد الوطني والأمن القومي والاجتماعي. ورفع القيود عن الواردات الأجنبية تحت شعار تحرير التجارة الخارجية بمايشكل منافسة غير متكافئة مع منتجاتنا الوطنية، ويهدد الصناعة المصرية بالانهيار. وقد توقفت بالفعل وحدات عديدة تابعة للقطاع الخاص قبل القطاع العام وتم تشريد عمالها. وكل ذلك يتم فى اطار خطابات النوايا والاتفاقات التى تعقدها الحكومة مع صندوق النقد الدولى، والتى لايتم إعلانها على الرأى العام المصرى أو مجلس الشعب أو أطراف الانتاج الرئيسية خاصة العمال ومنظماتهم النقابية.

ويدعو أحمد يعقوب الاتحاد العام و النقابات العامة إلى التمسك برؤية الحركة النقابية حول اصلاح ودعم وتطوير القطاع العام والتى أقرتها الجمعية العمومية للاتحاد فى يناير ١٩٩١، وأن يكون المؤتمر الاقتصادى القادم للاتحاد بداية لتحرك عملى لتنفيذ هذه الرؤية. كما أن كل القوى السياسية والاجتماعية فى مصر المدركة لمخاطر الأثار السلبية للاصلاح الاقتصادى على الأوضاع الاجتماعية والأمن القومى لمصر لها دورها فى مواجهة هذه المخاطر.. وقد حرص مؤتمر نقابة عمال التجارة فى مايو الماضى على الاشارة لأهمية هذا الدور فى توصياته.

أساليب علوية

وينتقد فتحى محمود أمين العمال بالحزب الناصرى أداء القيادات العليا للتنظيم النقابى- باستثناءات فردية محدودة- فيقول:

فى لبنان مثلا أدى صدور قانون برفع ايجارات المساكن الى اتخاذ النقابات اللبنانية بمختلف اتجاهاتها العديد من المواقف الاحتجاجية العنيفة بمافيها الاضراب المفتوح خلال الشهور الماضية، أما فى مصر فمازال أغلب قيادات الحركة النقابية ينظرون الى هذه الأمور وكأنها أمور سياسية لاعلاقة لهم بها، ويدعى بعضهم أنها تزج بالحركة النقابية فى العمل السياسى. فهذه القيادات التى ضللت الحركة النقابية بمفهوم الالتزام النقابى- كما يسمونه- وضعت لنفسها ثلاثة أساليب فقط للعمل، منذ بداية تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى فى منتصف السبعينيات..

الأول- أن يشمل خطاب عيد العمال السنوى جميع المشاكل العمالية وبشكل واضح. وكان هذا الأسلوب متفقا عليه مع حكومة د. عبد العزيز حجازى وقتها، الا أننا رأينا أنه بدلا من أن يتحول خطاب عيد العمال الى برامج عمل للتنظيم النقابى بمستوياته المختلفة، لنناضل من أجل ماورد به من قضايا ومتابعتها، فأن الخطاب كان ينتهى بمجرد إلقائه ولايتحقق منه شئ ولايبذل التنظيم النقابى أى جهد لتحقيقه.

الثانى- اختيار بعض القضايا الهامة العمالية أو النقابية واعداد دراسات حولها وعقد مؤتمرات متخصصة لها يمكن أن تتحول قراراتها وتوصياتها إلى برامج عمل، الا أنها تحولت فى النهاية الى توصيات للحكومة ولايتم النضال من أجل تحقيقها بأية صورة من الصور.

الثالث- تحويل العمل النقابى- خاصة فى المستويات القاعدية الى خدمات تبدأ بالمصايف وتحقيق الشكاوى الفردية وتنتهى بدفن الموتى والمشاركة فى العزاء وتنظيم صناديق الزمالة فى أفضل الأحوال مما صرف اللجان النقابية بنسبة كبيرة عن دورها الأساسى فى الدفاع عن المصالح الجماعية للعمال والنضال الدائم لتحسين شروط وظروف العمل وعقد الاتفاقيات الجماعية.

أسباب ومصالح

ويفسر فتحى محمود تدهور أوضاع التنظيم النقابى ورضائه بدور حامل الشكاوى فى أفضل الأحوال، بأنه منذ تطبيق سياسة الانفتاح وتغير اتجاه السلطة- وانحيازها الاجتماعى واعادة توزيع الناتج القومى لصالح الأثرياء وعلى حساب العمال والفلاحين والطبقات الفقيرة، كان ينبغى على التنظيم النقابى تغيير أدواته وأساليبه فى العمل بما يتفق مع، آليات السوق، الا أن بعض القيادات النقابية العليا حددت موقفها مع السلطة وارتبطت مصالحها وامتيازاتها بالاستمرار فى مواقعها النقابية ودعم السلطة لها، واستمر العمل بمفهوم النقابة الملتزمة- كما يسمونه- وبحجة الحرص على مصالح البلاد رغم التغيير الجذرى فى الظروف وتوجهات السلطة عما كان قائما فى الستينيات. كما أن البعض الآخر مازال يقنع نفسه بسلامة نوايا الحكومة. وأذكر أن د. حجازى عندما كان رئيسا للحكومة اجتمع مع بعض القيادات النقابية المهنية والعمالية تمهيدا لسياسة الانفتاح واتفقنا على توجيه أسئلتنا عن طريق زميل واحد هو أحمد العماوى رئيس نقابة الكيماويات والبترول والمناجم وقتها، فوجهت سؤالا عن حقنا فى استخدام الاضراب فى التعامل مع المستثمرين الأجانب خاصة وأنهم يتعاملون مع العمال فى بلادهم على نفس الأساس، كما أن تغير السياسات سيؤدى بالضرورة لأشكال جديدة من الصراع بين العمال ورؤوس الأموال. فأزعجه ذلك جدا وأكد أن التنظيم النقابى سيظل شريكا فى السلطة وأن القانون يعطيه حق المشاركة فى اتخاذ القرار ومناقشة- مشروعات القوانين والخطط القومية، وطلب عقد اجتماع خاص مع العمال لمناقشة هذه القضية وهو الأمر الذى لم يتم حتى الآن!! وطوال هذه السنوات **اتسعت مصالح النقابيين المرتبطة بالسلطة وشملت امتيازات مالية ومادية كالحصول على السيارات الفاخرة والمساكن وابرازهم اعلاميا والحصول على مواقع فى المجالس التشريعية والمحلية باسم تمثيل العمال وتحت مظلة السلطة، مما أدى لزيادة ولائهم للسلطة على حساب العمال، حتى وصل الأمر للصدام أحيانا بين هذه القيادات وبين قواعدهم النقابية والعمالية.**

لايمكن التوفيق

وينتقد عبد الحميد الشيخ أمين العمال بالتجمع وقوف قيادة التنظيم النقابى موقف المتفرج من هذه التحولات الخطيرة فى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وانعكاساتها السلبية على معيشة العمال والطبقات الفقيرة وعلى مستقبل مصر كلها ولا تفسير لهذا سوى عجز تلك القيادات عن رؤية المستقبل القريب. وقد يتصور البعض أنه يمكن التوفيق بين مصالح العمال والموظفين والفلاحين والفئات الفقيرة وبين تطبيق هذه السياسات الا أنه فى الحقيقة **لايمكن التوفيق بين تصفية القطاع العام وتحرير التجارة وبين مصالح العمال والفقراء فهذه السياسات تقود الى تدمير أهم الهياكل الانتاجية فى المجتمع سواء فى القطاع العام أو القطاع الخاص المنتج فى مجال الصناعة**، لأنه وفقا للشروط التى أعلنتها الحكومة للخصخصة، فانها لم تشترط عند بيع وحدات القطاع العام استمرار نشاط الوحدات الانتاجية مما يحمل خطر قيام المشترين بتصفية النشاط الانتاجى وتحويله

الى نشاط خدمى أو تجارى، يقابل ذلك ويتكامل معه سياسة تحرير التجارة التى تفتح السوق المصرى للسلع المستوردة والمدعومة من الدول الرأسمالية، أمام عجز السلع المصرية المرفوع عنها الدعم ومساندة الدولة، والمكبلة بسعر فائدة مرتفع وأسعار طاقة وخامات مرتفعة وخبرة تكنولوجية أقل- وهنا يؤدى بالتبعية الى افلاس واغلاق الصناعات المصرية الوليدة، وبالتالى توسيع البطالة الى مدى لايستطيع أحد التنبؤ به، فضلا عن اعادة توزيع الدخل القومى لصالح المشتغلين بالتجارة والسمسرة والمضاربة ضد المنتجين من عمال وأصحاب أعمال أيضا. أن العجز عن رؤية هذا التطور أمر خطير ويجب التنبيه له.

***ولكن الاتحاد وبعض النقابات العامة للعمال تعى هذه التطورات بل وتسجلها فى وثائقها وتعلنها فى مؤتمراتها- الا يتناقض هذا مع الاتهام بعجز الرؤية؟**

- الأمر على هذا النحو أدعى للقلق لأن غياب الوعى يمكن تفهمه ومحاولة تجاوزه بنقل الوعى ولكن هناك أيضا **عجز عن الفعل يرتبط بمصالح خاصة لتلك القيادات، وبعدم الأمانة فى تمثيل العمال والمغامرة بمصالحهم لحسابات شخصية.** ولابد أن نشير هنا الى أن الذى قاد الحركة لمواجهة برنامج صندوق النقد الدولى فى مختلف البلدان هو النقابات العمالية، وهى التى قادت الاضرابات والمظاهرات ضد سياسات الخصخصة ومايترتب عليها من زيادة بطالة وغلاء، بينما لانرى فى مصر أى شكل من أشكال الاحتجاج بل يعمل التنظيم النقابى فى اطار تطبيق تلك السياسات، وتتعامل الجامعة العمالية ومعاهد التثقيف التابعة للاتحاد معها كأمر واقع وتثقف النقابيين بأساليب عمل نقابى فى ظل أوضاع لم تطبق بعد، دون أن تبذل جهدا لمقاومة تطبيق تلك الأوضاع الخطيرة قبل وقوع الكارثة.

شروط جديدة

*** هل يمكن للطبقة العاملة فى ظل تنظيمها النقابى الحالى أن تتصدى لهذه التحديات؟ أم أن الوضع يتطلب شروطا جديدة؟ ومن يقود اليها؟**

يجيب على هذه التساؤلات فتحى محمود وعبد الحميد الشيخ، **فيتفقان أولا على** عدم أهلية التنظيم النقابى بتركيبته الحالية للقيام بهذا الدور. فهو ليس فقط عاجزا عن الرؤية والفعل، بل أنه أيضا معزول عن قواعده العمالية، فكثير من التحركات والاحتجاجات العمالية فى السنوات الأخيرة كانت بعيدة عن التنظيم النقابى وفى مواجهته أحيانا.

ويتفقان فى التنبؤ بظهور تيارات وقوى نقابية جديدة من خلال التحركات والاحتجاجات العمالية التى يتوقع تناميها بشكل كبير فى ضوء التحولات الحادة التى تحدث الآن والتى تهدد مئات لألوف من العمال بالفصل من عملهم وتصفية مواقفهم وغلق بيوتهم.

كما يتفقان على أنه يتوافر فعلا وجود نقابى فى عدد لابأس به من اللجان النقابية القاعدية ، الا أنه لاينعكس على التشكيلات النقابية العليا متمثلة فى النقابات العامة والاتحاد العام ولن يتغيير ذلك فى ظل التركيبة الحالية للتنظيم النقابى والقوانين المنظمة للحركة النقابية، ومن المهم الحفاظ على ذلك الوجود النقابى النضالى ودعمه وتطوير آدائه.

تواصل نضالى

ومن دور اليسار النقابى فى هذه التغيرات ، يقول عبد الحميد الشيخ أن اليسار يتصدى لهذه السياسات منذ وقت مبكر، فقد تصدينا لتصفية القطاع العام منذ طرحها السادات فى نهاية السبعينات و تصدينا لسياسة تحرير التجارة الخارجية باعتبارها تحمل خطر تصفية الصناعة الوطنية وتصدينا لسياسات الحكومة المنحازة الى الرأسمالية ضد العمال والموظفين والفقراء. وتمثل هذا التصدى فى مقاومة جزئية فى بعض المصانع العمالية، وعبر مواقف متتابعة فى صحيفة التجمع، وعبر مبادرات برلمانية فى شكل مشاريع قوانين، فقد تقدم نواب التجمع بمشروعات لربط الأجور بالأسعار، وصرف تعويض بطالة وتنظيم استخدام حق الاضراب وتعديل قانون النقابات العمالية الا أن سيطرة الحكومة على البرلمان وعلى اتحاد نقابات العمال جعل نصيب محاولاتنا من النجاح محدودا الى حدما ، ولكننا نواصل تلك المحاولات وتوسع قاعدة المعارضة لتلك السياسات فى صفوف الطبقة العاملة، عبر انشاء لجان الدفاع عن القطاع العام والصناعة الوطنية فى كل المناطق تقريبا ، ويتم الآن التشاور مع الحزبين الناصرى والشيوعى وشخصيات عامة ونقابية لتشكيل اطار قومى لهذه اللجان.

ويضيف فتحى محمود أن الأحزاب السياسية التقدمية وكتلة اليسار السياسى بتياراته المختلفة، تتحمل المسئولية كاملة خلال هذه المرحلة، ويرى انها تأخرت عن آداء دورها رغم وضوح الرؤية فى تحليلاتها للواقع والمستقبل ، ولابد أن تضع مشروعا متكاملا لتطوير النظم والقوانين الحاكمة للحركة النقابية، بما يؤدى لاتاحة الفرصة لبروز قيادات نقابية مناضلة والحفاظ على الوجود النضالى النقابى الحالى، بل يجب أن تستهدف بروز زعامات عمالية مناضلة على المستوى القومى لايرتبط آداؤها ودورها بمرحلة معينة أوقطاع معين، فهو دورسياسى بالدرجة الأولى. وعلى الأحزاب والتيارات السياسية التقدمية عبء سرعة اعداد برامج ووسائل التأهيل المختلفة الملائمة للقيادات النقابية بين صفوفها لتكون طليعة للمرحلة المقبلة مسلحة ومؤهلة للتعامل مع كل هذه المتغيرات ، وعبء استكشاف وتأهيل العديد من القيادات الجديدة من صفوف العمال داخل المواقع الانتاجية. وقد يدعى بعض أصحاب المصلحة أن هذا سيؤثر على استقلالية الحركة النقابية. وهذا مردود عليه بأن اعداد القيادات النقابية ليس اعتداء على الاستقلالية بل هو قيام بالدور الغائب للتنظيم النقابى، ليكونوا بديلا للقيادات الحالية المرتبطة ولائيا بالحزب الحاكم الذى لايسمح بقيام تنظيم نقابى الا بأغلبية مكونة منه وهذا هو الاعتداء الحقيقى على الاستقلالية، ولابد أن ندفع سياسات عمل احزابنا فى هذه الاتجاهات ، سواء فى صورة برامج وخطط أو فى الاعمال المشتركة الكبرى، وأتصور أنه لن يكون هناك خلاف كبير بيننا ولكن المطلوب جهد كبير وسريع ومتواصل.

وبعد ...لقد أصبحت المخاطر كبيرة لدرجة استفزت بعض اساتذة الجامعات ورجال الاقتصاد وحتى بعض رجال الاعمال فى مجالات الصناعة للمشاركة فى مقاومة هذه السياسات خاصة تحرير التجارة ولكنها حتى الآن لم تنجح فى استفزاز العديد من القيادات النقابية..

فهل تنجح أحزاب وقوى اليسار فى حشد كل قوى النضال النقابى فى مقدمة صفوف الطبقة العاملة لأعادة تصحيح الأوضاع المقلوبة رأسا على عقب؟!

البنوك .. وشركات التأمين:

الخصخصة على مسارين

مصرفى مجاعة تأمينية، والبيروقراطية غافلة

رجال الأعمال يدخلون قطاع التأمين بمنطق "النحتة"!

مصباح قطب

للمرة «المشرمائة» يتكرر ذات السيناريو: خبر رئيسى فى الأهرام عن خصخصة القطاع الفلانى بكامله، ثم تحدث ضجة، ويقول الرئيس مبارك فى أقرب مناسبة إننا لن نبيع شركاتنا الكبرى.، وهنا تنطلق الأقلام بالتأييد والتجديد والإشادة بحسن التسديد، قائلة للمعارضين أن الرئيس قد قال القول الفصل. ثم يتكرر المشهد عن نفس القطاع أو ربما قطاع آخر ويتم إنهاك القوى الواعية بما يمنيه بقاء، هامش حقيقى عريض للملكية «العامة» فى هذا البلد المخصخص، فى مناقشات ومساجلات عقيمة، بينما البيع يجرى تحت الترابيزة وعلى مسارين متوازيين أحدهما معلن كمسار واشنطون، وآخر كارسلو. المعلن يظهر منه فى النهاية. حجم ما سيباع حقيقة، وهو حجم يعكس أولا وقبل كل شىء موازين القوى بين بيروقراطية الدولة وبين جماعات المصالح، وذلك فى إطار اتفاقات الصندوق، التى أصبحت اختيارا أساسيا أصيلا للطرفين (ومن هنا يقال أن الصندوق لايفرض علينا شيئا).

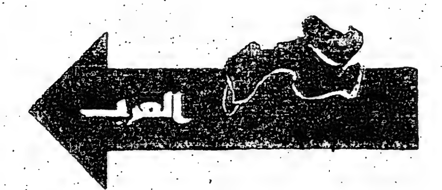
أما المسار الثانى وهو الأخطر، فهو المسار الذى يتم عليه بيع الدور الذى يقوم به القطاع العام للطبقات الجديدة وللشركات الدولية العابرة القارات وغير العابرة. إذ يصبح هدف الملكية العامة الجديدة هو الربح بأي شكل بصرف النظر عن الأولويات الوطنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية بعامة. ويصبح أحمد كالحاج أحمد فيفقد الناس الإيمان كلية بما هو عام.. فى هذا الإطار يمكن أن نفهم مانشيت الأهرام فى الشهر قبل الماضى عن خصخصة قطاعى التأمين والبنوك بما فيها البنك المركزى.

** بالنسة لشركات التأمين لوحظ أن هناك قدرا كبيرا من التعتيم عما يدور فيها وحولها. ورافق ذلك تقدم عدد من أصحاب الأعمال الذين عليهم ألف غبار، مثل غبور، بطلبات لتأسيس شركات ووفق لهم، والمعروف أن القانون المصرى لايحول بين القطاع الخاص وبين الاستثمار فى التأمين.وتقول المصادر المطلعة أن شركات التأمين الخاصة الثلاث التى تأسست في السنوات الماضية وهي الدلتا والمهندس و قناة السويس، لم تضف جديدا إلى سوق التأمين فى مصر، وكل ما فعلته أنها نقلت عمليات كانت موكلة إلى الشركات العامة الأربع، إليها. والأدهى أنها قامت أيضا برؤوس أموال عامة كالدلتا ورؤوس أموال من صناديق عمال ومهنيين كصندوق عمال هيئة قناة السويس والمقاولون العرب، وأموال نقابة المهندسين كالقناة والمهندس ويعمل فى الشركات الثلاث كوادر القطاع العام السابقة أساسا، ويقودهم المحاسيب .(تأسست شركة القناة برعاية عثمان ومشهور وتعمل الآن في نصف مليار جنيه)

وقد قام المشروع المصرى منذ فترة برفع رأس مال شركة التأمين من ٢مليون إلى ٦مليون جنيه، وتم تقديم ذلك على أنه انجاز، وفى واقع الامر يقول خبراء مختصون أن رأس مال أي شركة تأمين لاقيمة له لأنه فى النهاية لايساوى ثمن طيارة أو سفينة فى حالة هلاكهما، ولأن شركات التأمين لها قدرة كبيرة على تكوين الأموال بطبيعتها وهنا خطرها. لكن الأساس هو جهاز حكومي قوى كفء للاشراف والرقابة ومستقل، وادارة خبيرة للشركة من موظفين ومتخصصين يعرفون ماهو التأمين وكيف يمضى فى العالم. فى هذا الصدد كشف مصدر أن وزير الاقتصاد بصدد أن يشكل لجنة استشارية من عشرة مسئولين أكاديميين منهم د.خيرى سليم نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة على التأمين (يرأسها الضابط السورى الشهير عبد الحميد السراج) ود. محمد المنصورى رئيس قسم التأمين فى تجارة القاهرة ود. سامى نجيب رئيس قسم التأمين فى تجارة بنى سويف ووكيل الكلية، وهو واحد من أهم خبراء التأمين، فى العالم العربى، وتضم اللجنة ايضا استاذا مساعدا من حقوق بنى سويف، ورئيس قسم التشريعات الاجتماعية فى حقوق القاهرة، وميلاد كامل المدير العام بالهيئة، وعنصرا قضائيا، ووكيلة شئون الهيئة فى تجارة القاهرة، بالاضافة الى عدد من رؤساء الشركات. مهمة هذه اللجنة أن تضع مشروع قانون جديد للاشراف والرقابة فى مصر يناسب مرحلة الخصخصة، غير أن التوقعات تشير إلى استمرار هيمنة رؤساء الشركات وموظفى الوزراء على الدور الرقابى، وهى الهيمنة التى جعلت الرقابة الحالية بلا فاعلية، حيث يضم المجلس الاعلى للرقابة حاليا كل رؤساء الشركات، و٣ عناصر خارجية فقط هم استاذان ومستشار. ويؤكد مصدر مطلع أن عدم وجود رقابة قوية، وفى إطار حكومة قوية، بالمفاهيم الغربية حتى لقوة الدولة، سيجعل من خصخصة قطاع التأمين مفتاحا لخراب مصر ويوضح ذلك بقوله أنه جرى العرف على أن العرض فى قطاع التأمين المصرى هو الذي يخلق الطلب، غير أن مجئ الأجانب سيعيد المعادلة إلى الوضع الطبيعى، أى سيحفز الطلب الى اقصى حدود ممكنة، وسيدخل الى مجالات جديدة للتأمين، كتأمين الاستثمارات الاجنبية والعمليات الشخصية التى تصل الى حد التأمين على شنطة أى مسافر، وسيتمكن بذلك من تجميع كميات هائلة من الاموال، فاذا لم تستثمر مصر، واذا لم توضع ضوابط فنية صارمة للرقابة عليها فستحدث كوارث للاقتصاد القومي شكلا وموضوعا هنا لم تصبح المسألة مجرد تحويل الأرباح فالاجنبى حتى لو حول

كل رأسماله بلا مشكلة.. المشكلة فيما سيكون تحت يديه من أموال، وما معه من تقنية تسويقية ومحاسبية عالية، نفتقدها نحن وليس صحيحا أن سوق التأمين فى مصر محدود كما تقول البيروقراطية ، ويكفى مثالا على ذلك حوادث الزلزال التى جعلت الناس بالملايين تلتفت إلى أهمية التأمين على العمارات والمنشآت ويكفى أن وسيلة تسويق وثائق موحدة، بالعمولة، أو باقتسام العمولة، كما هو الحال فى مصر، لاوجود لها فى العالم. فالسوق هناك واسع، وحتى البنوك اصبحت تمارس اعمال التأمين. وفى غياب الرقابة فان شركات التأمين ستكون مثل شركات توظيف الأموال تماما كما يقول المصدر المهم، إذ أن آلية الاثنين واحدة: تلقى اموال، ووعد بوفاء بالتزامات مستقبلية . وإذا توقفت احداهما انهارت الأخرى. وهناك حقائق هامة حول سوق التأمين فى مصر، فقد آثار الاسلاميون منذ سنوات اسئلة حول حل وحرمة التأمين؟ والآن يتهيأ عدد من اربابهم لتأسيس شركات!! كما قاوم هؤلاء، مع جهاز الدولة، فكرة اقامة جمعيات تعاونية للتأمين فى كل شركة او منشأة كبيرة، ليستفيد العمال من عائد اموالهم بدلا من الفائدة الهزيلة التى تعود عليهم حاليا. وظهر أن الحكومة التى كانت قد اغلقت باب صناديق التأمين الخاصة، وعددها نحو ٣٦٠ حاليا، عادت وفتحته، واشترطت ألا يزيد عائدها، عن عائد اموال هيئة التأمينات الاجتماعية. وتؤكد الارقام أن مساهمة استثمارات اموال التأمين فى الناتج المحلى لاتزيد عن ٢٪، بينما النسبة فى الدول المتقدمة تصل الى ٢٠٪. ولايزيد عدد الخبراء الاكتواريين فى مصر عن ٦ يعمل منهم من له علاقة وظيفية بهيئة الرقابة لأن الصناديق والشركات «تفضل» مراقبته عن مراقبة الغريب!! ويقوم جهاز التأمين المصرى حاليا باعادة التأمين على ٦٥٪ من عمليات التأمين المباشر فى الخارج، كما تقوم الشركة المصرية لاعادة التأمين باعادة تأمين ٣٠٪ من اعمالها فى الخارج وهذا هو الذى يجعل البيروقراطية تتصور أن الاجنبى لن يتعب نفسه ويأتى طالما أن جزءا كبيرا من الأموال يذهب اليه أصلا فى الخارج، كتوزيع وتفتيت المخاطر وفقا للقاعدة الدولية المعروفة. غير أن الخبراء يقولون أنه مع الخصخصة أيضا لابد من إعادة التأمين لكن لايجب أن يكون ذلك فى الشق المتعلق بتكوين الأموال، كأموال التأمين على الحياة مثلا، أما العمليات ذات المخاطر فتحتاج الى دراسة ، يذكر أن الوفاة و نسبة المخاطر تشكل ٦ فى الألف فقط . إضافة الى ذلك فالجزء المعاد تأمينه حاليا سيتضخم بدخول الاجانب، لأن مصر بالنسبة اليهم ارض بكر تأمينيا، مثلما السودان ارض بكر زراعيا. (صاحب التعبير هو الوزير د. عادل عز) وقد كان عمل من قبل فى وزارة الاقتصاد كخبير تأمين) وتبلغ حقوق المساهمين فى شركات التأمين المباشر لسنة فى مصر ٤٢٩ مليون جنيه وحقوق حملة الوثائق ١١٢٣ مليون للحياة و٦٠٤ للتأمينات الأخرى وتبين أن عدد العاملين فى قطاع التأمين بمصر أقل قليلا من عدد العاملين فى مكتب سمسار التأمين الانجليزى مستر رودكر وحده (عن ١١ ألف عامل). وقد قامت فى أوربا وامريكا أكبر حركة دمج وتفليس لشركات التأمين فى الفترة الماضية ، استعدادا لمرحلة عمل العمالقة ، وبدأ من يناير ١٩٩٣ النظام الإقليمى الاوربى للتجارة والخدمات ومنها التأمين والمصارف بالطبع وقد ظهر ان وزارة الزراعة رفضت العمل بما توصلت اليه رسالة دكتوارة نوقشت منذ أربعة أشهر حول المخاطر فى القطاع الزراعى، وهى المخاطر التى تهدد بانقراض الفلاحين حاليا، لهبوط أسعار المحاصيل ، وقال الوزير أن التأمين فى مواجهة مثل هذه المخاطر سيجرى من خلال بنك الائتمان لامن خلال شركات التأمين. كما أن أكاديمية البحث العلمى كانت قد أجرت دراسة عن أخطار السيول فى مصر، العام الماضى ظهر منها أن هناك منشآت فى سيناء واسوان قيمتها مليار دولار معرضة للدمار بسبب السيول، منها مدينة كاملة تحمل اسم أحد الرؤساء، وترفض شركات التأمين تلبية طلبات اصحاب المنشآت السياحية للتأمين على منشآتهم.

وحول ظهور شركة تأمين ساهم فيها رجال الاعمال بالكامل لأول مرة (اسمها الفرعونية) مؤخرا، قال المطلعون أن القاعدة أن القطاع الخاص المصرى سيظل يعتمد على منطق «النحتة»، بمعنى اقتطاع جزء من النشاط القائم بالفعل، مع تقديم الاغراءات المناسبة للبيروقراطية لتشاركه ومن ثم يلاحظ أن أحدا لم يطالب بخصخصة شركات التأمين العامة بجدية خلافا لمجالات اخرى الشركات الاجنبية الكبيرة، أو المتخصصة فى اعمال تأمينية محددة، بمالها من خبرات فى الاختيار والتسعير والشروط وطريقة اداء الخدمة والمعروف أن أكثر من ٢٨ شركة تأمين كانت تعمل فى مصر قبل التمصير وكان الهدف الرئيسى للتأميمات هو تحويل اموالها، واموال البنوك الى خدمة خطة الدولة، بعد أن اخذت تلك الجهات مواقف مناوئه للسياسة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة. غير أن الهدف «النبيل» لم يتحقق بسبب الاندماج رويدا رويدا بين جهاز الاشراف وجهاز الملكية. وتعمل فى مصر الآن شركتان أجنبيتان، فى مجال التأمين، وغير مسموح لهما بالعمل خارج المناطق الحرة، وأن كان يمكنهما إعادة التأمين بالداخل. وقد بلغت التوظيفات الاستثمارية لقطاع التأمين حتى يونيو ١٩٩٢ نحو ٤٣٫٣ مليار جنيه ، منها ٣٦٫٤ مليار للتأمينات الاجتماعية والمعاشات ، قدم منها قروض للحكومة بلغت ٢٨٫٣ مليار جنية.. لتغطية عجز الموازنة وبلغت استثمارات شركات التأمين ٤ مليار جنية والمصيبة حقيقة أن أغلب استثمارات شركات التأمين فى أصول غير عينية وغير انتاجية، بل فى قروض وأوراق وودائع. وتمثل الاراضى والعقارات ١٫٨٪ من استثماراتها فى نهاية ١٩٩١. ولا تستثمر التأمينات الإجتماعية أية أموال فى الأصول العينية. والسؤال هل سيستمر هذا القطاع يقرض الدولة اذا تمت خصخصته والى أى حد ستكون أعمال التأمين مدخلا لكشف أدق أسرار الدولة، بغض النظر عن أن أغلب أسرار الدولة المصرية اصبحت مباعة ومعروفة للخارج؟ وهل كانت حرائق العاشر من رمضان بروفة لاثبات عدم قدرة جهاز التأمين المصرى حتى على مواجهة النوائب التقليدية تمهيدا للقادم الجديد، هل يلجأ الاجانب، والمصريون الى الالتفاف على الهيكل التأمينى القائم بعمل أشكال أخرى، للأفراد كالجمعيات وغير تقليدية للهيئات كاقامة شركات لاتخضع لاشراف جهاز الرقابة على التأمين، مثل شركة التأمين على الصادرات التى قامت اخيرا، ومثل كروت الائتمان وهى اداة تأمينية، التى تصدرها البنوك، وغيرها من الوسائل التى ستغزو السوق؟.. دعونا نرى وفقط نشير الى أن شركات التأمين بالخارج تسمى صديق الشدة، اما بالداخل فتسمى صديق الحكومة. فهل ينجح اليسار الوطنى فى مواجهة الاثنين: غزو الاجانب والبيروقراطية، ولو بالبدء بمشروع جمعيات التأمين التى يبيحها نص حالى فى القانون ولم يطبق أبدا؟ وهل تفيق الرأسمالية المصرية من غيبوبتها فتحاول أن تؤسس أنشطتها التأمينية المستقلة دون أن تعيش متطفلة على الملكية العامة أو على شركات الاجانب بعد دخولهم؟



الجزائر.. وجهتي نظر..

١ التغيير الوزاري في الجزائر ومواجهة المعضلات الاقتصادية والسياسية

صلاح صابر

عندما قدم اللواء خالد نزار وزير الدفاع الجزائرى السابق استقالته من وزارة الدفاع واكتفى بمنصبه فى المجلس الأعلى للدولة وتم تعيين اللواء زروال وزيرا للدفاع، كان من السهل فهم هذا التغيير على أنه تأكيد على إمساك المؤسسة العسكرية لمقاليد الأمور بكاملها فى يدها، باعتبار أنها المؤسسة الوحيدة فى الجزائر القادرة على السيطرة وأن عملية التغيير فيها كانت بهدف تدعيمها وتقويتها فى الوقت الذى يظل ممثلها القوى خالد نزار مستمرا فى المجلس الأعلى للدولة ولايستبعد الكثير من المحللين أن يرشح نفسه لرئاسة الدولة عند عمل انتخابات الرئاسة.

وفى إطار تقوية المؤسسة العسكرية تم إسناد رئاسة الأركان إلى أحد الشخصيات القريبة من نزار والمعروفة بعدائها الشديد للأصوليين الإسلاميين وهو اللواء محمد عمارى والذى عرف بشعاره الذى يوجهه لجنوده «لاأريد منكم أسرى أو جرحى وإنما أريد قتلى» والهدف من ذلك تشديد قبضة «الدولة/الجيش» على الأصوليين والإقلال من عمليات العنف فى الجزائر بهدف إيجاد شكل من الاستقرار لأحداث عملية التنمية.

غير أن التغيير الوزارى الحالى بإقالة بلعيد عبد السلام ومجيىء رضا مالك بديلا عنه لايمكن تفسيره فى نفس الإطار السابق والخاص بالسيطرة الكاملة للمؤسسة العسكرية على نظام الحكم فى الجزائر وإنما فى إطار آخر وهو الضغوط التى يمارسها صندوق النقد الدولى على الجزائر ورفض لسياسات حكومة بلعيد عبد السلام الاقتصادية.

وفى سياق فهم ذلك يمكن أن نناقشه من خلال عدة نقاط هى:

عبد السلام بلعيد



خالد نزار



«البومدينية» كسياسة اقتصادية

كان بلعيد عبد السلام يتبنى فلسفة تقوية الدور الاقتصادى للدولة وإعادة الحياة إلى نمط اعتقد الكثيرون أنه ذهب إلى غير رجعة وهو النمط القائم على التنمية الذاتية، الاشتراكية، التصنيع.

وكان يرى أن اقتصاد السوق وهم لايمكن تحويله إلى حقيقة إلا عندما يصبح الانتاج الوطنى قادرا على تلبية الطلب، وأن العدالة الاجتماعية لابد وأن تكون لها الأسبقية على التحرر الاقتصادى وهو بذلك يتبنى المشروع البومدينى الذى شارك فيه وقد جرى الارتداد عليه فى عهد الشاذلى بن جديد.

وفى ضوء فلسفة بلعيد عبد السلام فإن القطاع العام يعود له الدور الريادى فى تنفيذ الخطط الاقتصادية، وفى مارس من هذا العام رصد بلعيد عبد السلام ٨٣ مليون دينار لمراجعة الحسابات المملوكة للدولة بهدف رفع كفاءتها، وكذلك تطوير المؤسسات الصناعية وتدعيمها. وقد أنشىء لهذا الغرض صندوق خاص سمى بصندوق تطهير المؤسسات.

الصراع مع الصندوق

واجه بلعيد وحكومته عدة انتقادات واتهمه القطاع الخاص بعدم إتاحة الفرصة له ورفضه لشروط صندوق النقد الدولى فى الوقت الذي كان فيه بلعيد يرفض هذه الضغوط ويحاول أن يجد مصادر متعددة للدخل وهو ماكانت ترفضه قوى القطاع الخاص



في الجزائر والبنوك الدولية وبخاصة صندوق النقد الدولي، مما اضطر حكومة بلعيد عبد السلام إلى إصدار وثيقة لتوضيح سياساتها يمكن منها فهم الجدل بين كلا الطرفين.

فالصندوق يقدر طلب الجزائر على الواردات بمبلغ ١٢ مليار دولار بنسبة الصرف الحالية للدينار، وبمبلغ ١٠ مليار دولار إذا خفضت قيمة الدينار بنسبة ٥٠٪. ولذلك طالب الصندوق الحكومة بتخفيض قيمة الدينار قبل إبرام أي اتفاق معه حيث يأخذ هذا التخفيض كبرهان على حسن النية في تطبيق البرنامج الجزائري للإصلاح الاقتصادي والحكومة ترفض حرصا على حماية القدرة الشرائية للمواطنين وترى أن تحسن نسبة النمو الاقتصادي وتخليق المزيد من فرص العمل مرتبط بضمان حجم من الواردات قريبا من ١٢ مليار دولار حتى ولو دفع ذلك بالجزائر إلى الاقتراض.

وترى الحكومة أن غاية الصندوق فيما يطرحه من حلول هي زيادة الواردات من سواد الاستهلاك وضمان سوق للبلدان المتقدمة ولذلك كانت ترفض حلوله.

رضا مالك البديل.

ولذلك يأتي التفسير الأقرب للموضوعية ومؤداه، أن النظام الجزائري بما فيه من سيطرة للمؤسسة العسكرية وسيطرة لبقايا حاشية الشاذلي بن جديد قد ضحى فعليا ببلعيد عبد السلام وبسياساته الاقتصادية على مذبح صندوق النقد الدولي خاصة في ظل معادلة صعبة أحد أطرافها تزايد العنف وانفتاح مستقبل الجزائر على أكثر من احتمال وهو مايعوق الاستثمار في الجزائر ويخيف الاستثمار في البترول والغاز، وهو ماكان يراهن عليه بلعيد لسد جزء من الأزمة الاقتصادية.

أما الطرف الثاني للمعادلة فهو أن على الجزائر أن تسدد ١٠ مليار دولار ديون خارجية متوجبة عليها قبل نهاية العام الجاري ١٩٩٣ إلى جانب ٣ أو ٤ مليار دولار لتغطية الواردات من السلع الغذائية الأساسية والأدوية إضافة إلى ٧-٨ مليار دولار حجم الاستثمارات والتوظيفات الجديدة التي يحتاجها الاقتصاد الوطني، في الوقت الذي لاتتجاوز فيه العائدات مستوى ١٤ مليار دولار وهو مبلغ يغطي فقط قيمة الديون والأقساط المستحقة عليها إلى جانب واردات البلاد من السلع الأساسية.

ومن هنا أقيل بلعيد عبد السلام وجيء برضا مالك لتغيير سياساته واختيار نمط أكثر سرعة للانتقال إلى اقتصاد السوق وتحقيق الاتفاق مع صندوق النقد الدولي بشروطه.

الاستقرار السياسي..والنجاح

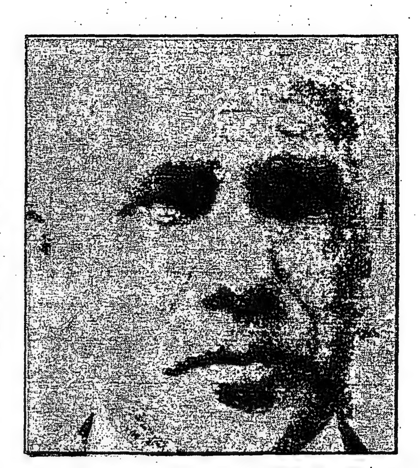
مشكلة رضا مالك الأساسية أنه صعب عليه تشكيل حكومته وذلك لشعور الجميع من الذين عرض عليهم حقائب وزارية بأن حكومته مؤقتة وهو ما جعله يحاول إقناعهم بعكس ذلك وبأن المؤسسة العسكرية من ناحية والبنوك الدولية والقوى الدولية من ناحية أخرى تؤيد توجهاته بما يعني إمكانية استمرار حكومته.

أما المعضلة الأقوى فهي كيف يحقق التغلب على المشكلة الاقتصادية في ظل العنف الأصولي الممارس ضد الدولة وأجهزتها والمجتمع المدني ومؤسساته؟.

ويبدو أن النظام الجزائري يتبنى فلسفة قائمة على المواجهة الشرسة مع الحركات الأصولية والارتباط بحلول صندوق النقد الدولي وتصفية العناصر الموجودة في النخبة السياسية التي تعارض هذه السياسات أو التي تطرح بديلا لها، وهذه التصفية تتم أما بالاستبعاد أو بالتصفية الجسدية، وفي هذا الصدد يرجع البعض مقتل قاصدي مرباح رئيس الوزراء السابق والذي هدد الحكومة بفتح ملفات الفساد التي يحتفظ بها منذ كان ممسكا بجهاز المخابرات، إلى الصراع السياسي بين النخبة في النظام الجزائري عن طريق استغلال الحركة الأصولية في ذلك سواء باختراقها أو بإلصاق الفعل بها. ويؤكد ذلك عدة عوامل منها، أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS نفت ارتكابها لهذا الحادث بعد وقوعه وحذرت منه قبل وقوعه حيث أكد «رابح كبير» أحد قيادات FIS أنهم لايحملون أي ضغينة لمرباح الآن وأنهم يدركون أنه كان

علي كافي





الشاذلي بن جديد

يؤدي دورا كان عليه أن يؤديه عندما كان في السلطة.

* ويشير العديد من المحللين هنا إلى إمكانية أن يتغلب نظام (مهدد بحركات تمارس العنف ضده) على مشكلته الاقتصادية حتى في ظل هذا العنف. ففي دراسة عرضها **مركز دراسات التنمية السياسية والدولية** تم التأكيد على أن مفهوم الاستقرار بالمعنى الكلاسيكي في المنطقة تغير وأن هناك نمطا جديدا منه هو «**استقرار نمط عدم الاستقرار**» وفي ظل هذا النمط يمكن أن تحدث انفجارات أو اغتيالات ولايتأثر النظام السياسي. كذلك يصبح مفهوم الرضى والقبول بالنظام مسألة غير ذات معنى في ظل هذا النمط وإنما ما يعني به النظام هو تماسك مؤسساته ويدلل على ذلك بنموذج انجلترا مع الجيش الايرلندي.

* غير أن هذا النمط والذي يمكن أن يتبناه النظام الجزائري وأيضا النظام المصري فيه العديد من الخطورة ولايمكن قبوله لسببين.

(١) أن الجزائر تفتقر لطبقة رأسمالية يمكن أن تدعم النظام في ظل هذا النمط علاوة على الصراع داخل فعاليات المجلس الأعلى للدولة.

(٢) إن هذا النمط تشير التجربة الإيرانية إلى إمكانية فشله وقلب النظام.

وبالتالي فالجزائر في ظل حكومة **رضا مالك** لاتثير أي قدر من التفاؤل.-

الجزائر.. نهاية البومدينية

الجزائر (٦)

علي سعيد

من المؤكد أن لاقالة رئيس الحكومة الجزائرية بلعيد عبد السلام (يوليو ١٩٩٢- اغسطس ١٩٩٣) أسبابا أعمق من أن تعزى إلى الخلاف الشخصي بينه وبين رئيس الدولة السيد علي كافي أو لتصريحاته المنفعلة بأنه مسئول فقط أمام الجيش حيث تكمن جذور الإقالة في الأضرار التي لحقت ببعض الشرائح الاجتماعية والنخب السياسية من جراء المواقف المتشددة لبلعيد حيث سياسات التقشف واقتصاد الحرب وكذلك لموقفه المتشدد حيال المؤسسات الدولية النقدية وغيرها من الجهات الدائنة وخاصة فرنسا وكذلك موقفه المعادي للإسراع بتفعيل آليات السوق وعمليات الخصخصة.

لقد كان بلعيد- وهو من الشخصيات القليلة التي تجمع بين السلطة والتخصص الاقتصادي وطهارة اليد- من المعارضين لمبدأ جدولة الديون ويرى أنه كي يتسنى إخراج البلاد من الحلقة المفرغة للمديونية فإنه يتعين الإقلال من الإعتماد على رؤوس الأموال الخارجية والتركيز على مواردها البشرية والمادية المتاحة حيث«إن الجزائر عليها أن تنظم نفسها بأي شكل من الأشكال كي تتمكن من سداد دينها الخارجي».

ومن ثم فقد اقترح نظام التقشف المر لمدة تمتد لثلاث سنوات كاملة وهي سياسة كانت تتطلب في نظره التقشف الذي قد يصل إلي حد استخدام البطاقات كما في فترة الحرب والحد من الاستيراد وقصره على الضروريات القصوى كالأدوية وتجهيزات الملاح.

والواقع أن صعوبة كبيرة اكتنفت تطبيق اقتصاد الحرب في وقت السلم (خصوصا مع مواجهة التخريب المتعمد للمنشآت الاقتصادية) كذلك لم يكن بالإمكان تطبيق سياسة إقتصادية ترتكز في وقت واحد على عاملين متناقضين: التشدد والفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

إن الاقتصاد الجزائري يعد من ناحية وضعه في التقسيم الدولي للعمل ومدى إندماجه في الاقتصاد العالمي في مركز أسوأ مما كان عليه في أعقاب الاستقلال حيث ورثت الدولة القومية الناشئة عن العهد الاستعماري نمطا من التخصص الاقتصادي يتأسس على تصدير المواد الأولية مقابل المنتجات المصنعة ففي عام ١٩٦٤ على سبيل المثال أي بعد عامين من الاستقلال كانت المواد الأولية وحدها تمثل ٥٩.٤٪ من إجمالي الصادرات في نفس العام وكان نصيب الطاقة وحدها في المواد الأولية ٩٠.٦٪ وبالنسبة للواردات فقد بلغ نصيب المنتجات المصنعة (أجهزة وسلع استهلاكية)٧٦٪ من إجمالي الواردات وكان نصيب السلع الاستهلاكية فقط ٦٠.٥٪ من إجمالي الواردات في نفس العام وبعد مضى ثلاثين عاما فإن المشهد لم يتغير كثيرا حيث لازال الاقتصاد الجزائري مرتكزا على تصدير المواد الخام التي اقتصرت الآن على الطاقة مع التوسع في استيراد المنتجات الزراعية ففي عام ١٩٨٩ بلغ نصيب الطاقة من إجمالي الصادرات ٩٦٪ بينما ارتفع نصيب المنتجات الزراعية والمصنعة في إجمالي الواردات إلى ٩١٪ في نفس العام الأمر الذي كرس وضع الجزائر كدولة تابعة أحادية التصدير، والواقع أن عوامل ثلاثة قد تدخلت لتكريس هذا الوضع.

أولا: استراتيجية التصنيع المتعجلة



رضا مالك



بقيادة بومدين والتى أشرف على تنفيذها بلعيد عبد السلام نفسه فى ذلك الوقت حيث جاء الاهتمام بالتصنيع على حساب تنمية باقى قطاعات الإنتاج كقطاع الزراعة مثلا الأمر الذى خلق فجوة ضاعفت من الاحتياجات الغذائية حتى بلغ إجمالى واردات الجزائر من الحبوب حوالى ٧,٥ مليون طن عام ١٩٨٩ بعد أن كان ١,٨ مليونا فقط عام ١٩٧٤ .

ثانيا: إرتجالية السياسة الإصلاحية فى عهد الشاذلى حيث أدخلت إصلاحات متعجلة وغير مدروسة اتسمت بضيق الأفق وقصور التصور الأمر الذى فاقم مناخ البلبلة وزكى المشكلات فحل الانفتاح على الخارج محل التشكك فى نوايا الرأسمالية العالمية وتم إلغاء القيود المفروضة على المشاركة الأجنبية فى الشركات فى نهاية ١٩٨٩ وجاء صدور القانون الخاص بالنقد والقروض عام ١٩٩٠ لينهى كل العقبات التى كانت تعترض حركة رؤوس الأموال الأجنبية (وفوائدها بالطبع) داخل وخارج البلاد وألغى شرط مشاركة القطاع العام بنسبة ٥١٪ وسمح للبنوك الأجنبية لأول مرة بإقامة أفرع لها فى البلاد كذلك تم الحد من احتكار الدولة للتجارة الخارجية وعدل سعر الصرف تمهيدا لتعويم الدينار وأخيرا وفى ٣٠نوفمبر ١٩٩١ سمح للشركات الأجنبية بالمشاركة (بنسبة تصل إلى ٤٠٪) فى استغلال الآبار المنتجة والتنقيب عن الآبار الجديدة ، لقد ارتكزت هذه السياسات على قاعدتين أولاهما ضغط الطلب (تخفيض الواردات) الأمر الذى تم تحميله على كاهل الجماهير محدودة الدخل ملحقة- فى نفس الوقت- الضرر ببعض شرائح البرجوازية التجارية (فئة المستوردين) وثانيتهما تشجيع التصدير كمصدر للعملة الصعبة الأمر الذى دعم منطقة التخصص غير المتناسق ومن ثم ترسيخ وضعية البلاد كدولة تابعة بل وأحادية التصدير.

ثالثا: المسلك الأنانى للإقتصادات الأوروبية تجاه الجزائر التى تجرى معها ما بين ٧٠-٧٥٪ من مبادلاتها التجارية والذي لم يساهم فى إصلاح شيء من الموقف قدر مازاده تدهورا فلا تزال الجزائر مرتبطة بالسوق الأوربية المشتركة بمقتضى الإتفاق المبرم فى ابريل ١٩٧٦ والمعدل فى ١٩٨٨ وهو الارتباط الذى أبقى العلاقات بين أوروبا والجزائر ضمن إطار تجارى بحت وبالتالى إخضاع الاقتصاد الجزائرى لشروط التبادل ومن ثم التطور غير المتكافىء الأمر الذى ساهم فى إستمرار الوظيفة التقليدية للبلاد كممول لمنتجات الطاقة حسب تدفق منتظم وسعر ثابت كما وفرت الاتفاقيات الحماية لصادرات السوق الأوروبية وبصفة خاصة فرنسا وذلك بفضل منحها سعرا تفضيليا وشروطا حمائية. لقد تعاملت المجموعة الأوروبية وخاصة فرنسا مع الجزائر باعتبارها مجرد سوق تسعى لتهميشه قبل أن ينمو ويتسع ومن هنا فإن أهمية التغيير لاتكمن فى خلافة رضا مالك لبلعيد عبد السلام فحسب وإنما فى التغيير العام لسياسة البلاد خصوصا فى المجال الاقتصادى إذ ينتظر أن تختار الحكومة الجديدة نمطا أكثر سرعة للانتقال إلى اقتصاد السوق ومحاولة ايجاد صيغة للحوار مع صندوق النقد الدولى بل إننا لانستبعد، أن تكون إقالة بلعيد خطوة- غير معلنة- على طريق إعادة جدولة ديون الجزائر وهو ما يتبدى فى تركيز أجهزة الإعلام الجزائرية على تأكيد «إنفتاح مالك على كل البدائل الاقتصادية».

والواقع أن كل من سيخلف بلعيد سيكون لزاما عليه مواجهة نفس المشكلات ونفس الضغوط فهناك دين خارجى تصل قيمته إلى ٢٦مليار دولار وتقدر مبالغ خدمته باثنى عشر مليار أي مايوازى ثلاثة أرباع الإيرادات الخارجية وهناك تضخم تصل نسبته إلى ٣٠٪ سنويا ومشروعات تعمل بثلث الطاقة الإنتاجية الأمر الذى أدى إلى تزايد معدل البطالة إلى نحو ٢٥٪ من مجموع القوى العاملة أغلبهم من الشباب الذين يقل سنهم عن عشرين عاما ويمثلون خمسة وستين بالمائة من المجتمع وأزمة حادة فى الإسكان والسلع الاستهلاكية وأخيرا مناخ اجتماعى وسياسى بالغ التفجر حيث تقدر الإحصاءات عدد ضحايا العنف المتبادل بين السلطات والأصوليين بحوالى ١٢٠٠ بين

بوضياف



شرطى ومواطن.

إن التغيير الجديد لايبدو تغييرا شخصيا قدر ما يبدو استكمالا لمسيرة الصراعات والانشقاقات داخل نظام الحكم الجزائرى بين أنصار الانفتاح الاقتصادى الذى حبذته مجموعة الشاذلى وبوضياف ثم على كافى وبين أنصار الطريق الذى سلكه بومدين حيث تحكم وتتحكم التكنو-بيروقراطية باسم سيطرة الدولة على المجال الاقتصادي وهو الطريق الذى لازال يحظى بهوى بعض قيادات الجيش الذين بدا أنهم فى طريقهم لخسارة الصراع خصوصا بعد الإقالة(المقنعة) للجنرال خالد نزار من موقعه كوزير للدفاع وقائد للجيش. إن إقالة بلعيد وتكليف رضا مالك ليست إلا خطوة إضافية على طريق اقتلاع ماتبقى من جذور ورموز البومدينية أو من باتوا يعرفون «رجال البومدينية الجديدة» وهى الهزيمة التى يمكن إرجاعها لجوهر البومدينية الجديدة غير المعادي للخصخصة والمحبذ فقط لإعمال التمهل عند تطبيق الخصخصة وتفعيل آليات السوق.

إن مجيء مالك لهو إشارة من الجيش وتحالف التكنو-بيروقراطية لصندوق النقد الدولى ولطمأنة بيوت الإقراض الدولية المحجمة باستمرار مسيرة الاصلاح كما يمكن أن تكون أيضا خطوة على طريق إعادة ترتيب أوراق التحالف العسكرى التكنو-بيروقراطى استعدادا للحوار والمصالحة الوطنية.

إن الدولة عندما تسير وتقود عملية التراكم- كما هو الحال فى الجزائر- فإنها تصبح عاملا لإرساء علاقات سيطرة وعلاقات طبقية جديدة فلقد أدى مشروع الدولة للتصنيع والتحديث السريع إلى بروز تكنو-بيروقراطية جديدة فى البلاد وبالمقابل شيوع السوق السوداء والدخول غير المرئية ومن ثم حراك طبقى غير مبرر وواقع اجتماعى يتسم بقدر كبير من السيولة الأمر الذى عكس نفسه على النظام السياسى الذى يبدو أنه مجال لتحرك قوى متعددة ومسرح للصراعات بين مجموعات وأفراد ذوى مصالح متباينة يحاول كل منها توجيه الدولة بإتجاه تلك المصالح الأمر الذي ينسحب حتى على الشريحة التكنو -بيروقراطية المهيمن الأول والأخير على دفة الحكم فى الجزائر إلى الآن، والتى كانت ولاتزال تمثل شريحة منقسمة يحاول كل طرف فيها استعمال نفوذه فى التأثير على شكل الحكم وتوجهاته ومن ثم شكل توزيع الفائض.

رسالة المانيا

الألمان.. والحرب

ذاكرة بعض الشعوب تحتفظ حتى الآن بكلمة المانيا كمرادف للحرب. الحربان العالميتان الأولى والثانية انطلقتا من المانيا. ولازالت آثار الدمار ماثلة فى كثير من المدن الألمانية ومدن العالم لم تستطع عشرات السنين أن تمحوها. قبل أن تنطلق جحافل القوات الألمانية فى مغامراتها المدمرة فى الحربين العالميتين سبق هذا أن احتل التفكير القومى العسكرى العدوانى عقول غالبية الناس. عودة الوعى جاءت بعد الهزيمة المروعة للفاشية والعسكرية الالمانية، بعد موت ستين مليون إنسان، ودمار أوروبا وأجزاء كثيرة من العالم.

حروب ألمانيا وعواقبها كانت ولازالت تشكل أحد أهم المؤثرات على التاريخ الألمانى ومصير الأمة الالمانية. الحرب العالمية الأولى كانت أهم الأسباب المباشرة لانقسام الحركة العمالية فى أوائل القرن. ولثورة ١٩١٨ التى أطاحت بالملكية. الحرب العالمية الثانية أتت بالتطور الذى أدى إلى فقدان ألمانيا لسيادتها، وانقسامها إلى دولتين تنتميان إلى نظامين عالميين، وإلى نشوء جيشين فى حلفين عسكريين متجابهين.

نبيل يعقوب

قضية الحرب فى الوعى العام- الآن وغدا

المانيا اليوم دولة ديمقراطية برجوازية، ولايلعب العسكر فى سياستها الدور الذى كان لهم فى الماضى. والرأى العام الألمانى والخطاب السياسى فى غالبيته الكبرى بعيد عن الروح العسكرية والعدوانية. يتبين هذا فى الموقف من العسكرية الألمانية، إذ للأسباب التاريخية المعروفة لايوجد لدى الرأي العام اعتزاز بتاريخها وتقاليدها، باستثناء النازيين القدامى والجدد والعسكريين. القانون الأساسى لالمانيا الاتحادية، والذى وضع بعد الحرب العالمية وصدر بقرار من الحلفاء الغربيين، راعى الواقع التاريخى وهو ينص على ألا يشارك الجيش الألمانى «البوندسفير» سوى فى الدفاع عن البلاد وعن منطقة حلف الأطلنطى. ولأعوام قليلة مضت كانت الدولة الألمانية (الغربية) تكرر التصريح بأن الحرب لم تعد وسيلة لحل النزاعات.

ورغم أن الرأي العام فى غالبيته يعتبر الجيش الحالى جيشاً دفاعيا توجد حركة واسعة للامتناع عن الخدمة العسكرية، وللشباب الحق فى استبدالها بخدمة مدنية. أكثر من هذا أن التحولات الأخيرة فى خريطة أوروبا السياسية دفعت العديد من الناس والسياسيين إلى طرح السؤال عن مهمة الجيش، وتعترف الدولة رسميا بأنه لايوجد خطر يواجه المانيا من جيرانها.

ولكن واقع السياسة الرسمية والصراع السياسى الجارى الآن فى المانيا يبين أن تغيرات كيفية تجرى فى نظرة الألمان للحرب، ولدورهم العسكرى فى العالم.

حاليا القوات الالمانية المسلحة فى الصومال فى مهمة بتكليف من الأمم المتحدة، وقبلها شارك الألمان بكاسحات الألغام فى الخليج، ثم فى عمليات مراقبة قامت بها

المدمرة بافاريا في البحر الأدرياتيكي، وبقوات إغاثة في كمبوديا، وأوقفت البحرية الالمانية سفينة تحمل اسلحة من بولندا إلى سوريا في البحر الأبيض المتوسط، وشارك عسكريون المان باستطلاع عسكري بطائرات الإيواكس في سماء يوغسلافيا..

الحكومة ترى في هذا التطور استجابة لضرورات تمليها مسئوليات المانيا العالمية تجاه السلام والأمن بوصفها عضوا في الأمم المتحدة. صور الفظائع التي ينقلها التليفزيون يوميا عن الحرب في يوغسلافيا السابقة تسهم في تحويل الرأى العام في اتجاه الموقف الحكومي. إرسال القوات الى الصومال برر بضرورة تقديم مساعدات إنسانية لإنقاذ الجائعين وبإلحاح الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي. المعارضة(ايضا الحزب الاشتراكي الديمقراطي حتى فترة قريبة) ترى في هذا التطور تكتيكا تسلليا لجعل التدخل العسكري الألماني في كل العالم أمرا واقعا بما يتعارض مع الدستور ومصالح المانيا. وتربط الكتابات المعارضة من مجموعات وممثلي اليسار والكنيسة والنقابات بين هذا التطور وما سبقه ويصاحبه من سياسة إعلامية تخلق صورة للعدو تستبدل الشيوعية والاتحاد السوفيتي ببلدان من العالم الثالث خاصة بدول وتيارات إسلامية تهدد آلاف الأميال عن المانيا. الغريب في كل النقاش الحاد والصاخب في البوندستاج وخارجه أن السؤال عن علاقة هذه التطورات بالمصالح الاقتصادية والاستراتيجية لألمانيا يكاد لم يطرح.

قبل أن تسأل المعارضة الحكومة تجيب

رغم الصياغات الدبلوماسية الحذرة والحريصة على نشر الطمأنينة، بدأت الصورة تأخذ شكلا أوضح شيئا فشيئا. في مايو الماضي نشرت جريدة تاتس Tatz- 22.5.93 التي تصدر في برلين مقتطفات من توجيهات السياسة الدفاعية ١٩٩٢ «التي أصدرها وزير الدفاع. تنص هذه التوجيهات على ما يلي:: «ألمانيا قوة قارية متوسطة وأمة تعتمد على التصدير. رغم الاتفاق المبدئي فإن المصالح الألمانية لا تتطابق في كل حالة من الحالات مع مصالح الحلفاء. لذلك تتضمن المصالح الأمنية الحيوية للسياسة الألمانية تأمين التجارة العالمية الحرة والوصول بلا إعاقة إلى الأسواق والمواد الخام في إطار نظام اقتصادي عالمي عادل» ولكن الرأي العام لم يلتفت إلى معنى هذه الكلمات ولا إلى صيحات المعارضة التي سريعا ما خفتت. منذ أيام قليلة صرح المستشار كول قائلا: « إن مستقبل المانيا يتوقف على السياسة الخارجية والأمنية». مجلة سياسية ذكرت بأن بسمارك هو صاحب هذه العبارة. في أكثر من مقال وتصريح لمسئولين اقتصاديين يتكرر القول بأن« مستقبل المانيا يتوقف على التصدير».

المتابع لسياسة المانية وخطها السابق في تحقيق مصالحها الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط (النفط والأسواق) يلاحظ أنها تميزت عن امريكا باعتمادها على القوة الاقتصادية من خلال سياسة هادئة بلا تصريحات زاعقة وبدون التلويح باستخدام القوة. وكان هناك الاعتماد على الوجود الامريكي العسكري في العالم، ودعمه ماديا من خلال الدور الألماني في حلف الأطلنطي. وهذه السياسة تحققت حتى الآن في إطار استراتيجية مقررة لتأمين إمدادات النفط واستقرار ممالك الخليج ولو بالقوة العسكرية(قوات الانتشار السريع) ولكن بلا مشاركة عسكرية المانية مباشرة-(انظر: تموين النفط الدولي وتأمين المستقبل السياسي- كتاب صادر عن الجمعية الألمانية للسياسة الخارجية. في هذا الكتاب الصادر عام ١٩٨٧ شرح للخطط السياسية التي نفذت في الحرب ضد العراق!).

الدور الألماني بدأ يتغير منذ حرب الخليج الثانية، حيث دعمت الحكومة حرب الخليج ماليا بدفع ١٧ مليار مارك، وقبل ذلك بدور عسكري بتأمين الاتصالات الاليكترونية بين قيادة حلف الأطلنطي والقوات المحاربة،وبتواجد عسكري في تركيا على الحدود التركية- العراقية. وقد تتالت المؤشرات على المتغيرات في السياسة العسكرية، وكانت في كل مرة «مفاجئة» للإعلام وللقوى المعارضة مثل فضيحة «تهريب» دبابات سوفيتية ت.ن٧٢ إلى اسرائيل على أنها «آلات زراعية»، كذلك تصدير سلاح لتركيا رغم قرار برلماني يمنع ذلك(الغي الآن). ونشرت الصحف أن أسلحة جيش الشعب الألماني قد صدرت إلى اسرائيل وتركيا وإلى اندونيسيا.

كل هذا جاء معارضا مع القوانين الألمانية التي تمنع تصدير الاسلحة لمناطق التوتر.

حيرة حزب المعارضة الرئيسي

حدد الحزب الاشتراكي الديمقراطي موقفه الرافض بحسم للعمليات العسكرية خارج الحدود، وبالتالي لأية محاولة لتعديل النص الدستوري الذي يمنع هذه العمليات في مؤتمره عام ١٩٩٠، ولكن في الصراع الذي جرى حول الموقف الألماني من حرب الخليج وحول تعميم هذه التجربة ومع الضغط الإعلامي الرسمي بدأ تراجع الحزب بدءا بقبول عمليات «الخوذات الزرقاء» في إطار قرارات الأمم المتحدة بشرط «ألا تكون عمليات قتالية» إلى الاتجاه الراهن إلى قبول المهمات القتالية وإن كان بشروط، وكلما اقترب موعد الانتخابات البرلمانية (١٩٩٤) ازداد خضوع هذا الحزب للضغوط ومعارضة الاشتراكيين الديمقراطيين حاسمة إذ بدونها لايمكن أن تحصل الحكومة على نسبة ثلثي البرلمان اللازمة لتعديل الدستور. وقوى الضغط تتهم الاشتراكية الديمقراطية بأنها لاتملك الاهلية اللازمة لممارسة الحكم. رودلف أوجشتاين ناشر مجلة شبيجل وأحد الشخصيات ذات التأثير الكبير على التفكير السياسي الألماني والذي يقر بأن أوروبا خائفة من الالمان. «احيانا يريدون منا أكثر مما نستطيع وأحيانا يخافون منا» يحذر الاشتراكيين الديمقراطيين من «عقدة نقص عند الاشتراكية الديمقراطية» ومن أن تصبح «الأكثرية الاستراتيجية» في الانتخابات القادمة صعبة المنال عليهم بسبب موقفهم المتردد وتكثر العبارات من نوع«حزب الفرص الضائعة.

هذه المخاوف يصرح بها أيضا الجناح اليميني في الحزب الاشتراكي الديمقراطي ويتزعمه كلوزه رئيس الكتلة البرلمانية في البرلمان والذي يعارض علنا موقف قيادة حزبه الأخير الذي بضغط من القواعد أكد شروطه التي تحد من حرية حركة الحكومة في تقرير التدخل العسكري في الخارج.

مع اتجاه التطور السياسي نحو قبول نهج الحكم تصبح الحجة الرئيسية في شئون الأمم والدول حجة سياسية داخلية بالأساس. وتندثر المواقف الاشتراكية الديمقراطية التي صاغها فيلي براندت متفقا في ذلك مع قوى الاشتراكية والسلام في العالم من أجل استراتيجية سلمية لحل النزاعات، واعتبار الحرب وسيلة عفى عليها الزمن. وتصبح استراتجية اتقاء النزاعات المسلحة وتسويتها سلميا التي لعبت في صياغتها قوى السلام

الألمانية دورا ملحوظا وكسبت تأييدا في دوائر واسعة من المجتمع، تصبح مثل الحلم الطوباوي الذي لم يحن زمنه بعد. وتتضمن هذه الاستراتيجية عناصر عديدة منها تجديد الأمم المتحدة، بدون مجلس أمن أو بانتخاب اعضائه بالمساواة بين المناطق وعلى أساس دوري، واعتماد الوسائل السياسية والاقتصادية قبل احتدام النزاعات وانفجار العنف، انطلاقا من أن جوهر حل النزاعات يكمن في الإسهام الجدي في حل قضايا التنمية على أساس نظام اقتصادي عالمي عادل، وتطبيق قانون دولي واحد بدون المعايير المزدوجة. نقود من أجل السلام، أطر عالمية للأمن دون هيمنة.

ولكن الصراع يمتد لكافة الأحزاب. وقد نجح الإعلام في أن يقود الأحزاب والرأى العام إلى حد كبير.

وتقول استطلاعات الرأي أن ثلث اعضاء حزب الاشتراكية الديمقراطية مع التدخل العسكري،هذا على الرغم من أنه الحزب الوحيد الباقي على سياسته الرافضة لأي دور عسكري عالمي لألمانيا.

عسكرة النزاع بين الشمال والجنوب

بينما يدور النقاش في ألمانيا فقط حول حالات بعينها: الصومال، بوسنيا يخلق حلف الأطلنطي هياكل وسياسات تمد لعمليات عسكرية في كل العالم: في ٢اكتوبر من العام الماضي ودون أضواء اعلامية افتتح في مدينة بيليفيد في غرب المانيا المقر الرئيسي لقوات الانتشار السريع التابعة لحلف الأطلنطي.

في ندوة في «درسدن» صرح أحد القساوسة. أن الكنائس ذاتها تتلقى رسائل من هيئات إدارية تحض على تغيير موقفها المعارض للسياسات العسكرية. نشرت الصحافة الألمانية مؤخرا أن قوات من البوندسفير ستنتقل قريبا إلي «بولندا» لإجراء تدريبات ومناورات عسكرية، بعد أن تنازلت روسيا عن اعتراضها علي انضمام بولندا لحلف الأطلنطي.

النقاش عن مسئوليات الغرب تجاه أوضاع الجنوب يدور بلغة السياسة التي جرى عسكرتها إلى حد كبير. هل قرر الغرب الغاء مبدأ السيادة والعودة إلي عصر الاستعمار؟ لاأحد يسأل الأفارقة ولا الهنود ولا الصينيين عن رأيهم في هذا النظام العالمي الجديد ولا أحد يذكر اعتراضات منظمات حقوق الإنسان عما يجرى في الصومال من القوات الدولية.

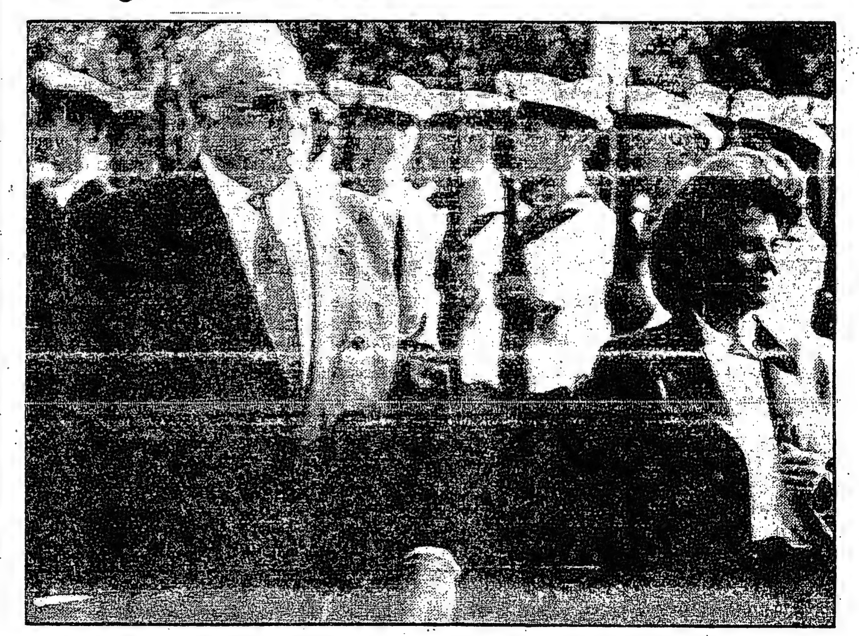
فكرة المسئولية العالمية المطروحة تتعامل مع العالم وكأنه وحدة واحدة ينبغي إخضاعها لسلطة واحدة. وبالفعل كثيرا ما يتردد تعبير «الحكومات العالمية». ولو صبرنا مؤقتا عما يعنيه هذا من الغاء كلي لمبدأ السيادة والعودة لعصر الامبراطورية التي لاتغرب عنها الشمس (والتي لم تنه النزاعات ولا الحروب بل فاقمتها) ونظرنا بشيء من الدقة لمضمون هذا التعبير وحالات استخدامه لايصبح ثمة مجال للشك في أن المقصود هو فقط قوة أمنية لحفظ الهدوء والنظام في ظل الأمر الواقع الراهن، وهي ليست حكومة تريد أن تخلق الظروف لإعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية ، والأيكولوجية والاجتماعية والثقافية انطلاقا من مصالح البشرية في عالم سلمي وديمقراطي وعادل.

في حديث هام أجرته مجلة «أوراق السياسة الألمانية والدولية» - عدد اغسطس ٩٣، مع هانز مارل أحد منظري السياسة الخارجية ومدير الجمعية الألمانية للسياسة الخارجية، وفي رئاسة هذه الجمعية يجلس أهم مسئولي السياسة الخارجية الألمانية والاقتصاد، يقول واضعا الكثير من النقاط على الحروف:

من المفهوم أن الخيار العسكري يحتل يوما بعد يوم مكانة متقدمة..

في وسط أوروبا وفي أرجاء واسعة من العالم الثالث تنهار سلطة الدولة، وتسود الفوضى المجتمعات . بذلك يبرز السؤال حول احتكار القوة في السياسة الداخلية للدول. أن إعادة المدنية للسياسة الداخلية. لن تتحقق في النهاية، حتى في أفضل الأحوال، إلا بالتهديد باستخدام القوة، وباستخدامها عند الاضطرار. هذا يعني إننا نواجه في أرجاء واسعة من العالم .تحديات تشكيل الدول وتمدين السياسة في المجال الداخلي وفي العلاقات بين الدول- وفي أغلب الأحوال لم يعد الفصل بين هذين المجالين ممكنا. إن عمليات تشكيل الدول ينبغي أن تتحقق من الداخل نحو الخارج، ومن الخارج نحو الداخل: إن المجتمع الدولي لايستطيع التخلي ببساطة عن هذه الواجبات.. هذه الكلمات لا تحتاج لأي تعليق.

والإجابة على السؤال ما هو أذن دور الأمم المتحدة وإلى أين سيذهب الجنود تأتي في ذات الحديث: «إن هيئة الأمم المتحدة هي أفضل نقاط الإنطلاق التي نملكها حاليا لدفع عمليات التمدين في السياسة الدولية..والأمر الضروري هو وضع استراتيجيات شاملة لمصاحبة عمليات التحول في وسط وشرق أوروبا. في هذه الاستراتيجيات ينبغي أن توحد كافة أدوات القوة المدنية، من مواصلة تطوير المنظمات العالمية إلى جانب تعزيز الإجراءات الاقتصادية المساعدة، حتى الإجراءات العسكرية لاتقاء الأزمات.



الطفولة المؤجلة فى روسيا

طباشير أبيض على سبورة سوداء

أحمد الخميسي

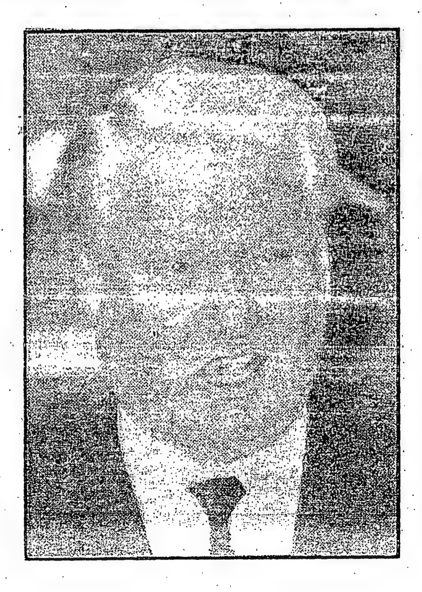
رسالة موسكو

بدأ فى الأول من سبتمبر بروسيا عام دراسى جديد، وفتحت المدارس فى كل حى أبوابها لاستقبال مليونى تلميذ جديد فى عمر الزهور، يجربون للمرة الأولى الجلوس على مقاعد الدراسة، ويرهفون السمع للأجراس الأولى لعالم المعرفة لتى تبدأ من «ألف.. باء» وصور القطط والديوك. وكان فى استقبالهم مليون ونصف المليون مدرس ليفتحوا لهم الصفحات الأولى من الكتب، ويقودوا خطواتهم الأولى لفهم العالم الواسع.

وتربط هؤلاء المدرسين الكبار، وأولئك التلاميذ الصغار علاقة يومية، ويشكلون معا بعددهم البالغ ثلاثة مليون ونصف مليون نسمة وجه روسيا المقبل الذى يرتسم على أرضية مشكلات التربية والاصلاح التعليمى، وقد تبدأ من مشكلات التلاميذ داخل الأسرة. ومشكلات الطلاق، والحماية الاجتماعية، وقد تبدأ من عالم الاجرام الذى يضم الاف الاطفال، وقد تبدأ المشكلات من أجور المدرسين، فكل خيط من تلك الخيوط يقود لعالم الاطفال المحاصرين بين مدارس منهارة لاتجد تمويلا لاللتعليم ولا لترميم أبنيتها، وبين أسر مفككة، يهرب منها قسم واسع من الاطفال الى محطات القطارات هناك حيث يلتقطهم رجال العصابات ليلقنوهم علوما أخرى وأبجدية أخرى.

وتدل الأحصائيات على أن الجرائم التى ارتكبها القاصرون من سن ١٤-١٧ سنة قد قفزت خلال ٣ سنوات (من عام ٨٩ الى ٩٢) من مائة وخمسين ألف جريمة الى مائتى ألف جريمة، وتزايدت فى تلك الجرائم نسبة جرائم العنف والسطو وسرقة المنازل والسيارات والمحلات الحكومية. وانتشر استخدام المافيا للصبية أقل من ١٨ سنة فى حالات القتل بالذات، فتتولى المافيا اطعامهم، وكسوتهم، والانفاق عليهم ببذخ، ومدهم بالمخدرات والخمور، حتى تحل الساعة التى تحتاج فيها المافيا لقتل شخص ما، فتطلق عليه الصبى، وذلك لأن المراهقين يتلقون أحكاما مخففة بالسجن، خلافا للكبار. وتلتقط العصابات أغلب أولئك الاطفال من محطات القطارات

يلتسين



المعروفة مثل «بافيلتكسى»، و«كورسكى»، ذلك أن عددا كبيرا منهم يهرب من أسرته لأسباب مختلفة، إما إدمان الأب والأم للكحول، أو الطلاق وانعدام الرعاية، أو الظروف المادية المتدهورة، أو الظروف السكنية الشاقة. وفى اليوم العالمى لحماية الطفولة الأول من يونيه تكتب جريدة «روسيسكايا جازيتا» أن الاطفال أصبحوا بحاجة لحمايتهم من أهاليهم، بعد أن ثبت أن الاهالى تعلو خلال العام الأخير وحده ثمانية الاف طفل تحت تأثير حالات السكر، وأحيانا بفعل الفقر، كما أن ستين بالمئة من الآباء يلجأون لضرب أبنائهم ضربا مبرحا، والنتيجة أن حوالى مائة وستين ألف طفل هربوا من بيوتهم الى الشوارع ومحطات القطار فى الشهور الاخيرة من هذا العام، بينما يصل العدد الاجمالى للأطفال الهاربين من أسرهم سنويا الى نصف مليون طفل. وتؤكد الاحصائيات أن هناك أكثر من مائة الف قاصر من البنات والصبيان من مدمنى الكحول والمخدرات بكافة أنواعها، ويعانى أغلبهم من الحرمان العاطفى فى الوقت الذى لاتستطيع الأم فى القرى أن تمنح طفلها أكثر من ٢٤ دقيقة يوميا من الرعاية، بينمالا تستطيع الأم فى المدينة أن تمنحه أكثر من ١٩ دقيقةيوميا من الاهتمام والحب، ولأن غالبية الامهات يعملن ومنهن ٣ مليون امرأة تعمل فى مجال الصناعات والاعمال الشاقة المضرة بالصحة.

وقد أدت الظروف الأخيرة الى تزايد واسع للهوة التى تفصل بين الاسر الغنية والفقيرة، وكان دخل الأسرة الميسورة العام الماضى يفوق دخل مثيلتها من الأسر الفقيرة ب ١٥ مرة ، مما دفع الكثيرين للاحجام عن الانجاب ، وانتشار ظاهرة تفوق نسبة الوفيات على نسبة المواليد ، وللمرة الأولى زاد عدد المتوفين فى روسيا عن عدد المواليد بمائة وعشرين ألف نسمة فى يناير العام الماضى، وأصبحت روسيا تشغل المرتبة الخمسين فى سلم وفيات الأطفال بعد جزيرة «باربادوس» بالمحيط الأطلسى وعدد من البلدان الافريقية.

وعندما يتجه الاطفال الى المدارس فانهم يواجهون مشكلةأخرى هى عجز المدرسة عن تلبية احتياجات الأطفال المادية والعلمية أحيانا كثيرة ، خاصة بعد أن انتشرت ظاهرة هروب المدرسين من مجال التعليم نظرا لانخفاض الرواتب، إذ لا يزيد راتب المدرسين عن ١٩ ألف روبل أى ١٩ دولار

شهريا . ونتيجة لذلك تناقص عدد المدرسين هذا العام ب ٣٣ ألف مدرس خاصة فى مجال اللغة الروسية والأدب والرياضيات والفيزياء، وعادت فئة المدرسين الى أوضاعها البائسة التى عاشتها من قبل فى روسيا القيصرية والتى وصفها الكاتب المعروف أنطون تشيخوف فى حديثه لمكسيم جوركى قائلا : «آه لو تدرى مدى حاجتنا الى المدرس الجيد الذكى المثقف، ان المدرس عندنا شخص قليل الثقافة ، جائع ومقهور ، خائف ، تدفع له الدولة ملاليم وتدعوه لتربية الشعب بأكمله! فيالها من حماقة ، وياله من بلد أخرق روسيانا هذا! » وقد عادت روسيا لدفع الملاليم للمدرسين حتى اضطرتهم فى أبريل العام الماضى للخروج الى الشوارع والتجمع بشارع جوركى قرب مبنى مجلس السوفيت، وهم يهتفون : «الرواتب! الرواتب!» ، «وكان أجر المعلم حينذاك لا يزيد عن ٧٤٠ روبلا أى أقل من نصف الحد الأدنى المعلن للمعيشة حينذاك وهو ١٥٠٠ روبل ، وحينذاك كتبت «برافدا» تقول : «ياله من عار أن يخرج المعلمون للشوارع بأياد ممدودة يتسولون حقهم وكيف يمكن للمدرس أن ينظر فى عيون التلاميذ وهو مهان ونصف جائع!» وبعد ذلك بشهرين اضطر المدرسون للاعلان عن اضراب فى ٢٢ مايو العام الماضى : وأضربت بالفعل ٤٠٣ مدرسة فى كوزباس، و١٣٩ فى بعض القرى ، وعدد من دور الحضانة، واستعد عشرون ألف مدرس لتوسيع نطاق الاضراب مما أرغم الرئيس يلتسين على اصدار مرسوم برفع أجور المعلمين، ومنذ أيام قلائل أعلنت نقابة المعلمين عن مطالبها للحكومة وفى مقدمتها تنفيذ قرار يلتسين برفع الأجور الذى لم ينفذ من أبريل الماضى حتى الان ووجهت النقابة خطابا لتشيرنوميردين رئيس الوزراء تطالب فيه بإنشاء لجنة حكومية خاصة للنظر فى تطبيق القرار ، وأشارت الى ان الكثير من المناطق والأقاليم لم تعد تدفع أية رواتب من الاساس للمعلمين فى الشهور الأخيرة.

ويصل عدد المدارس فى روسيا اليوم الى ٩١ ألف مدرسة ، أما المدارس الخاصة التى ظهرت مؤخرا فتشكل ١٪ من مجموع تلك المدارس ويصل عددها الى ٧٩ مدرسة. علاوة على المدارس الدينية التى فتحتها الكنيسة وهى ألف مدرسة تستقبل التلاميذ من سن ٦ سنوات حتى ١٨ سنة، وتعانى كل تلك المدارس من عجز فى الميزانية الخاصة بتلبية حاجاتها . ومع مطلع العام الجديد لم يجد المدرسون مع الأهالى مخرجا سوى أن يتعاونوا معا لترميم الفصول والأبنية بجهدهم الخاص الجثمانى والمالى ، ولا تستطيع وزارة التعليم أن تفعل شيئا لأن حجم مديونية الوزارة وصل الى عشرين مليار روبل ، مما جعلها مضطرة لتقليص مخصصات المدارس فى أغسطس الحالى بنسبة خمسين بالمائة، ويشكو وزير التعليم «يفجينى تكاتشنكو» من أن الوزارة التى كان يفترض أن تتلقى هذا العام حوالى عشرين مليار لم يصلها سوى حوالى خمسة مليارات ونصف المليار روبل.

وقد حرم التلاميذ خلال عملية الاصلاح التعليمى من الكثير من الامتيازات التى كانت الدولة توفرها لهم فيما مضى، ففى يناير هذا العام ألغت الحكومة وجبتى الافطار والغداء المجانيتين ، وعرضت كل منهما بأربعمائة روبل، لا تكفى الان لشراء «أيس كريم»، ولم يعد فى قدرة الأهالى شراء الزى المدرسى الموحد الذى ارتفع ثمنه بعد أن رفعت الحكومة الدعم عنه، مما دفع وزير التعليم لإصدار قرار بأن الزى الموحد ليس لزاميا ، وليذهب كل تلميذ بما يعن له من ملبس، كما تخلت الدولة عن التزامها السابق بتعيين الخريجين الذين ينهون تعليمهم ، وانتقل التعليم فعليا الى نظام التعليم مدفوع الأجر.

ولم يعان الطلبة والتلاميذ وحدهم من «الاصلاح التعليمى» بل والمدرسون أيضا ، فمع إشاعة موجة الاستقلالية المالية ونظام الحساب الاقتصادى الذاتى، أصبحت الوزارة تمنح الجهة التعليمية نفس الميزانية السابقة على أن تتولى الجهة التصرف فيها كما تشاء ، وبالتالى لجأت أغلب تلك الجهات الى أسهل الحلول وهو تقليص عدد المدرسين بالفصل ،وأصبح على الطلبة الذين يريدون الالتحاق بالجامعات أن يتقدموا لامتحانات قبول وفقا لنظام الدرجات ، أما فى حقيقة الأمر فإن القبول من عدمه يتم وفقا لنظام الرشاوى التى تصل الى ثلاثة آلاف دولار عن الطالب الروسى، ويمكن للطلبة الذين لا يجتازون الامتحانات أن يلتحقوا ولكن بدفع المصاريف، أو العثور على مؤسسة تقوم بتمويل تعليم الطالب مقابل أن يعمل عندها فيما بعد ، هذا على الرغم من أن قانون «التعليم» الذى صدر مؤخرا ما زال ينص قولا على مجانية التعليم والزاميته، وتخلصت المدارس والجامعات خلال الاصلاح التعليمى من كل المواد الماركسية السابقة، وكانت تدرس ثلاثة مواد هى : التاريخ والقانون والمجتمع ، وهى المواد المشبعة بالايديولوجية الماركسية ، فحذفت كلها، مع اعتماد الاصلاح على : أولا - ضرورة الحفاظ على المجال التعليمى الموحد لروسيا كلها كفيدرالية بكافة أقاليمها، ومنح المناطق فى نفس الوقت أقصى قدر من الاستقلالية ، ولذلك يشتمل البرنامج التعليمى الجديد على ٣ عناصر متضافرة :

المنهج العام المشترك، وما ترى الأقاليم انه من الممكن اضافته وفقا لظروفها الخاصة ، ثم ما ترى كل مدرسة على حدة ضرورة اضافته أو حذفه . ويقول وزير التعليم «يفجينى تكاتشنكو» : «إننا نمضى نحو مدرسة ديمقراطية حرة، لاتنوء بالاعباء الايديولوجية ، تضع فى صدارة اهتمامها شخصية الطفل وميوله الفردية ، وبالفعل تم وضع واعداد كتب جديدة وفقا للمناهج الجديدة، ووضع المدرسون فى ٤٦ إقليما برامج خاصة لتطوير التعليم لديهم.

وفى الظروف التى يهرب المدرسون فيها من العمل لتدنى الاجور ، ولا تستطيع الدولة حتى التكفل بعمليات ترميم المدارس والفصول، تصبح الحماية الاجتماعية للأطفال هى الجدار الاخير الوحيد الذي يمكن للطفولة أن تستند اليه بحثا عن مستقبلها ، ولكن المجتمع بغلاء الاسعار المرعب يدفع الأطفال للمرة الأولى للإعتماد على أنفسهم فى سن مبكرة، وبيع قوة عملهم ، ويشتغل الاطفال أساسا فى بيع الصحف عند مداخل محطات المترو ، وغسيل السيارات ، وبيع البنزين قرب محطات البنزين او بيع زجاجات البيرة الباردة فى شهور الصيف ، والعمل فى الاكشاك التجارية الصغيرة، ومما يساعد على انتشار ظاهرة عمل الأطفال أن فى روسيا سبعة ملايين من الأطفال يعيشون فى أسر انفصل فيها الزوج عن الأم، وكان بوسع الأسرة فيما مضى أن تشتري للطفل «كوبون» لقضاء فترة الصيف فى إحدى معسكرات التصييف، إلا أن هذا الامتياز انتهى عمليا مع الارتفاع الهائل فى أسعار تلك الكوبونات وبطاقات السفر ، مما دفع بالاطفال الى التزاحم دون عمل عند مداخل البيوت ، وبينما بلغ عدد الأطفال الذين استفادوا من معسكرات الراحة عام ٨٧ حوالى أربعين مليون طفل ، فإن ذلك العدد تقلص العام الماضى الي ثمانية ملايين فقط! وتكتب أحدى الأمهات رسالة لصحيفة كمسمولسكايا برافدا تقول فيها:« أتوسل اليكم ألا تحكموا على بأننى مجرمة، لكننى أريد أن أبيع طفلى

الذى سيولد خلال شهور، لقد توفى زوجى، ولدى ثلاثة أطفال آخرين لا استطيع اطعامهم . ولايأكلون الا البطاطس والخبز المغموس بالماء ، فإذا وجدتم من يشترى طفلى ، فاكتبوا لى على عنوانى التالى ..»

وتعرض أم أخرى أن تبيع قلبها السليم لمن يلزمه قلب ، على أن يضمن لها المشترى طفليها الإثنين بعد وفاتها ، وذلك بعد أن وصل سعر مجموعة السلع الاساسية اللازمة لاعالة طفل صغير الى عشرين الف روبل العام الماضى، وفى ظروف الانهيار الاسرى وظروف الأزمة الاقتصادية تلك وصل عدد الأطفال المشردين الهائمين على وجوههم فى مدينة بطرسبورج وحدها الى عشرين ألف طفل، وفى موسكو الى ثلاثين ألف طفل ، تزدحم بهم أساسا محطات القطارات التى اتخذها بعضهم مأوى ثابتا له ينام فيها ويتعيش بداخلها من التسول أو السرقة أو الدعارة أو كل ذلك معا. وانتشرت فى روسيا مؤخرا ظاهرة بيع الاطفال للأجانب تحت ستار« قانون التبنى » الذى صدر فقط فى مارس عام ١٩٩١ ، وأصدرته وزارة الصحة والتعليم معا، ويسمح للأجانب بتبنى الاطفال الروس وأخذهم معهم الى الخارج ، على أن يكونوا من الاطفال المعوقين الذين يحتاجون لرعاية صحية ، وفى ١٨ ديسمبر ٩٢ أصدر البرلمان قانونا مشابها يسمح بالتبنى ان كان ذلك فى مصلحة الطفل، وسرعان ما تحولت عملية التبنى الى تجارة تستفيد منها مختلف الاطراف ، بعد أن أقبل الأجانب على ذلك وقاموا بالفعل عام ٩١ بتبنى أكثر من خمسمائة طفل، عدا عشرين ألف آخرين - فى سن أقل من ٣ سنوات - تضمهم بيوت أخرى . وجدير بالذكر أن سبعين بالمائة من آباء أولئك الاطفال أحياء يرزقون ، ،ورغم أن بموسكو عائلات كثيرة تنتظر حلول الدور عليها لتتبنى طفلا، إلا أن القائمين على تلك البيوت ، والمسئولين فى وزارة الصحة والتعليم يفضلون الاجانب لأنهم يدفعون.

وتشير صحيفة «الأدلة والوقائع» الى أن أحد المحامين الألمان وهو من الوسطاء كان يعرض ستين دولار مقابل كل طفل سليم، بينما يعرض الايطاليون ألف دولار مقابل الطفل ، بينما أسعار تبنى الاطفال تصل لارقام خيالية فى بلدان أخرى مثل الصين التى يدفع فيها الأجنبى لقاء الطفل ما يتراوح بين عشرة الى عشرين ألف دولار عدا مصاريف السفر ، أما فى اليونان فيبلغ سعر الطفل ما بين ٣ الى ٤ آلاف ، وفى تشيلى من ألفين الى أربعة آلاف دولار ، بينما وصل سعر الطفل مؤخرا - مع ارتفاع الاسعار وانتماء الروس للاسعار العالمية - الى ما بين عشرة وعشرين ألف دولار، ونتيجة لذلك أسست مجموعة من الروس المهرة «بنك معلومات» بجمع المعلومات الخاصة بالاطفال ويقدم لمن يريد مجموعة من الاطفال بالمواصفات المطلوبة ينتخب منها المشترى ما يريد ، ويلجأ الاطباء فى بيوت الاطفال تلك - لكى يمكن بيع الطفل الى تسجيل مرض بالطفل ، أو انه معوق، على الرغم من أن الاجانب لا يشترون أو لا يتبنون الا الاصحاء من الاطفال ، وقد تمت محاكمة أولجا ايفانوفنا المستشارة القانونية للمستشفي المركزى بمقاطعة كيروف بمدينة سمارا لأنها كانت تتلقى رشاوى للتعجيل باجراءات التبني وتجاوز من حل عليهم الدور لصالح الاخرين، أما جينادى ماكاروف - وهو رئيس هيئة «الحماية الاجتماعية للاطفال» بوزارة التعليم ، فقد اضطرته فضيحة مماثلة للاستقالة من عمله ، بعد أن ثبت أنه منح عدة شركات متخصصة فى هذه التجارة تصريحات بنقل الاطفال الروس الى الخارج مقابل مبالغ لا بأس بها ، وما زالت تجارة «تبنى الاطفال» سارية خاصة أن هناك أكثر من مليون طفل يعيشون فى بيوت الاطفال تركهم أهلوهم لسبب أو لأخر علاوة على الستين ألف طفل ، المعوقين ، ولكن هناك من يعرض أسعارا أرخص بكثير من تلك التى دار الحديث عنها، فقد احتجزت الشرطة بمقاطعة أوليانوفسك فى مدينة سنجيلاى المدعو «لوكوفين» الذى يبلغ من العمر ٢٢ عاما أثناء محاولته بيع طفل مقابل زجاجة فودكا ، وكان لوكوفين قد سرق الطفل من شقة أهله خلال تغيبهم فى الأسواق.

وبالرغم من كل ذلك ، فإن هناك مصيرا أقسى بكثير قد يواجه الاطفال ، ألا وهو الدعارة التى كتب عنها الصحفى «كارماز» فى كومسومولسكايا برافدا تحقيقا مطولا بالصور ، قص فيه تجربته وهو يحاول اكتشاف ذلك العالم الغريب . ويقول أن هناك ثلاث فئات من الاتجار فى الاطفال جنسيا ، الفئة الأولى من سن ١٣ الى ١٥ سنة، ومن الفتيات اللواتى يقفن عند مدخل فندقى «أوكرانيا» ، و«انتوريست» ، وفى الساحة الحمراء ، وفئة من ١٣ سنة فما أقل ، ولهن أيضا أماكن مخصوصة ، ثم الفئة الأصغر من سن سبع سنوت وأولئك لا يخرجن من البيوت التى تحبسهن فيها العصابات ، ويقوم رجال العصابات بالاتفاق مع الزبائن ثم يقودهم الى تلك البيوت، وتدور بين عصابات كل فئة حرب ضروس من أجل مناطق النفوذ والزبائن ، ويشكو مدير شرطة موسكو بمرارة من انه ليس فى روسيا قانون يسمح بسجن طفلة فى السابعة لممارسة الدعارة ، ربما لإنه لم يكن ليخطر على بال أحد أن جريمة من هذا النوع ممكنة الحدوث ! وتعتقل الشرطةاولئك الذين يقعون فى أياديها ويمكن اعتقالهم من ١٣ الى ١٧ سنة، ولكنهم يعيشون فى ظروف سيئة للغاية. وصفتها كومسومولسكايا برافدا فى تحقيق مطول كالتالى: «إنه سجن فى بطرسبورج للقاصرين ، الزنزانة فيه لا تزيد مساحتها عن ١٢ متر مربع ، يعيش فيها ١٦ ولد ، أو ١٦ فتاة ، حليقى الرؤوس كل ما لديهم هو أربعة أسرة ترتفع فوق بعضها البعض، وهى غرف باردة ، يلوح فيها الضوء الباهت الشاحب ، ويخرج القاصرون فى اليوم لمدة ساعة، واحدة للتمشية ، وفى غرف القاصرات أطفال غير شرعيين مع أمهاتهن الشابات ، أغلب اولئك الاطفال مرضى بالسل، ويقول عنهم مدير السجن أنهم حالات ميئوس منها ، أما لصوص أو مدمنو مخدرات ، أو كحول.. »

وقد أدت أوضاع الطفولة فى روسيا التى تشكيل عدة لجان لحماية الطفولة والأسرة ، منها لجنة تابعة للبرلمان، وأخرى تابعة لشئون رئاسة الرئيس يلتسين ، كما أنشأت وزارة التعليم فى مارس ٩٣ لجنة أخرى سميت لجنة «حقوق الاطفال» ، علاوة على منظمة اجتماعية أخرى غير حكومية هى منظمة «الاباء والاطفال» ، وللمرة الأولى تطالب لجنة حماية الطفولة التابعة للأمم المتحدة روسيا بتقديم تقرير عن التزام روسيا بحقوق الاطفال العالمية المتعارف عليها دوليا.

ان مستقبل روسيا الحقيقى يتشكل هنا ، مع مطلع العام الدراسى الجديد ، ومع حل مشكلات ثلاثة ملايين ونصف المليون انسان، مليون ونصف المليون منهم مدرسون كبار، ومليونان تلاميذ صغار ، يتجهون بصحبة أمهاتهم للمدرسة للمرة الأولى ، ولا يعرفون أي مستقبل فى انتظارهم .. وهم من البراءة الى درجة أنهم لا يفكرون بعد فى ذلك المستقبل، انهم مشغولون الآن بألعابهم الصغيرة، وكتبهم الملونة ، وبكتابة كلمة «ماما» ، و«بابا» للمرة الأولى على السبورة السوداء بالطباشير الأبيض.

أرشيف اليسار

جوزيف روزنتال المضطهد دومـــا

د. رفعت السعيد

مـا أبأس أن تهب حيـاتك للدفـاع عن قضية يتشكك أصحابها فى حسن نواياك. أو حتى يرفضون الاعتراف بما قدمت لهم ومن أجلهم من تضحيات.

لكن جوزيف روزنتال فعلها. نجح فى أن يغرس أقدامه ووجدانه فى التراب المصرى. أسس أول نقابة.. نظم أول اضـراب عـمـالى. أسس أول جامعة شعبية. دعا العمال للتعلم ومكنهم من ذلك. أسـهـم فى تأسـيـس أول مجموعة اشتراكية فى مصر. أسهم فى تأسيس الحزب الاشتراكي المصرى الاول.

لكن الحزب مالبث أن أصدر قرارا بفصله، بناء على طلب قادم من الخارج، من قيادة الكومنترن، وظل هو متمسكا بل ومتشبثا بموقفه الشيوعى معلنا أمام الجميع، وفى تحد صارخ تضامنه مع الحزب فى وقت محنته، فعندما صدر قرار حكومى بحله وسجن قادته وإغلاق مقاره، ومصادرة صحيفته، ومطاردة كل من يشتبه فى إنتمائه اليه.. فى وقت المحنة، وبينما الكثيرون يفرون أو يحاولون، يتنكرون للحزب وللمبدأ ولا يستنكفون... وقف روزنتال أمام النائب العام معلنا:

«ماكنت ولن أكون أبدا من أولئك الاعضـاء الذين ينكرون الـيـوم بسماجه ماعبدوه بالأمس فقد كنت ولازلت حتى آخر نسمة من حياتى شيوعيا كاملا ومخلصا إخلاصا تاما للقضية البروليتاريا»

- الاسم: جوزيف روزنتال

المهنة: جواهرجى- ١٦ شـارع شريف الاسكندرية

الجنسيـــة: روسى. ثم تجنس بالجنسية المصرية

تاريخ الوصول الى مصر: ١٨٩٩

ولكن كيف يمكن إمساك خيوط الحديث عن رجل كروزنتال؟ هناك مجموعتان من الخيوط، ماقاله هو عن نفسه، ماقالته عنه تقـارير الأمن. والمعلومـات فى كـلا المجموعتين تكاد أن تكون متطابقة.

ولنبدأ به هو.. لنستمع اليه وهو يتحدث أمـام النائب العـام، وقـد أوردت الاهرام (١٩٢٤/٣/٧) نص إفادته أمام النائب العام قائلة «أن هذا التحقيق عبارة عن بيان تاريخى خطير لنشأة حركة العمال وتطورها فى مصر منذ ٢٥ عاما، فلا يخفى أن هذا الرجل هو بمثابة تاريخ حى لنهضة العمال فى هذه البلاد، وهو الذى أيقظ التعاون بين العمال بقوة النقابات».

وتمضى الأهرام: «وعندمـا دخل المسـيـو روزنتال الى قاعة التحقيق سأل معالى النائب العمومى عن سبب إستدعائه وهل هناك تهمة خاصة موجهه اليه؟ فقال النائب العمومى أنه إنما إستدعاه ليسأله أن يروى له مايعرفه عن نشأة الحزب الاشتراكي بصفة عامة، فأظهر المسيو روزنتال تمام إستعداده لإجابة هذا الطلب، وطفق يسـرد تفـاصيل المسـألة فقال: «أنى منذ حداثتى أميل الى المبادئ الاشتراكية وأحن اليها، وقد كان أعظم الآمال عندى أن أرى حاله العمال تتحسن بقوة التربية والنظام. ولما وفدت الى مصر منذ ٢٥ سنه جعلت أسعى لتأليف النقابات، وأول نقابة إشتركت فى تأليفـهـا كـانت نقابة عمال السجاير (وهى أول نقـابـة على النمط الحديث تأسست فى مصر) وبعد ذلك اشتركت فى تأسيس بضع نقابات أخرى للخياطين وعمال المعادن وعمال المطابع» ويمضى روزنتال: «وكان من رأيى أن تنشئ للطبقة العاملة مراكز للدفاع الاقتصادى والتربية الفكرية ولهذه الغاية نشرت فى غضـون ١٩٢٠ نداء الى النقابات العاملة أدعوها الى تأسيس إتحاد يضم شملها جميعا، فتلقت هذا النداء بالقبـول بالاجمـاع، وأرسلت الى الاسكندرية مندوبين من قبلها يمثلون ٣٥ ألفا من العمال للاشتراك فى البحث فى المشروع، غير أن رؤساء النقابات المتشيمين بالفكرة السياسية (من الوفديين والحزب الوطنى) شعروا إذ ذاك بأن إنشاء النقابات الحقيقية بطريقة تراعى فيها حالة العمال، يؤدى إلى نزع كل مالهم من سلطة عليها، ويحول دون الوصول إلى أغراضهم السياسية فسعوا سعيا جديا لحمل نقاباتهم على عدم الاشتراك بالاتحاد، وظلوا يماطلون فى التدابير الأولية سنة كاملة، وفى بدء عام ١٩٢١ تمكنا من تأسيس إتحاد النقابات بعدد محدود لايتجاوز ثلاثة آلاف من العمال».

..والآن لنطالع ماقالته تقارير الأمن..

«مذكرة رقم ٧٥٤ مؤرخه فى ١٠ مارس ١٩٢١.

إلى مستشار وزير الداخلية

من ى.كلايتون عن المدير العام لإدارة الأمن العام.

فيما يلى مذكرة بالمعلومات التى فى حوزتنا عن جوزيف روزنتال وابنته شارلوت روزنتال

عام ١٩٠١: فى هذا العام بدأ اهتمام أجهزة الأمن بالمذكور كفوضوى (يلاحظ أن كلمة شيوعى لم تكن تستخدم حتى ذلك الحين فى تقارير الأمن وكانت تستخدم مكانها كلمات مثل: فوضوى، إباحى، نهيليست) شديد التعصب يقوم بترويج دعايات مثيرة..

- عام ١٩١٣: ورد اسمه بشكل أساسى فى قضية أداموفتش النهيليست الروسى.

- يوليو عام ١٩١٦: ورد تقرير من إدارة شئون اللاجئين يتهمه بأنه مثير للاضطراب والمتاعب...

- نوفمبر عام ١٩١٨: خلال احتفالات السلام (إنتهاء الحرب العالمية الأولى) قام برفع علم الاشتراكيين وهو رقعة حمراء ووسطها كفان يتصافحان.

- فى ٧ يوليو ١٩٢٠: قام بصفته رئيسا لاتحاد المستأجرين بتنظيم إضراب لمدة ٢٤ ساعة كإعلان عن احتجاج المستأجرين على ارتفاع إيجارات المحلات، وقامت إبنته شارلوت بالإشراف على مجموعات من الأفراد تولت مهمة إجبار أصحاب المحلات غير المشتركين فى الإضراب على إغلاق محلاتهم.

- فى ١٩ يوليو ١٩٢٠: ورد تقرير من بوليس الاسكندرية بأن المذكور

المنظم الأساسي لإضراب عمال الترزية، كذلك اشترك في إضراب عمال محلات الحلاقة متظاهرا بأنه اشتراكي. وهو يبذل جهدا كبيرا كي يصبح رئيسا للمجلس البلدي بالاسكندرية، وذلك بالرغم من أنه لم يحصل في الانتخابات السابقة للمجلس البلدي الأعلى أصوات قليلة.

- ٣١ أغسطس ١٩٢٠: أفادنا قومندان بوليس الاسكندرية بالتقرير التالي: « روزنتال معروف كفوضوي، سياسي، خطر، مدرج في القائمة السوداء، ا- معروف بأنه صريح في التعبير عن آرائه السياسية. له علاقة بكل الحركات النقابية الموجودة بالاسكندرية، يمكن القول بأنه اشتراكي ثوري ذو ميول شيوعية».

وثمة تقرير أمني آخر مودع في المتحف البريطاني تحت رقم (F.O.141 -799 G.1919). يورد معلومات أخرى..

والوثيقة مودعة في ملف خاص معنون «مذكرات عن النشاط البلشفي في مصر ١٩١٩».

تقول الوثيقة: «جوزيف روزنتال معروف للبوليس منذ عشرين عاما، وهو يتبنى عادة مواقف متطرفة للغاية فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية، وصفه البوليس من آن لآخر بأنه فوضوي، مهيج، سياسي خطر، ويقول أحد المرشدين وهو يعرفه تمام المعرفة أنه لاشك لديه في أن روزنتال يعتنق أشد أنواع الشيوعية تطرفا وأنه يعمل بنشاط على ترويجها.. وبرغم أنه يؤمن بضرورة تغيير الأوضاع القائمة إلا أنه لا يعتقد(أي المرشد) أن روزنتال يحبذ استخدام العنف. هدفه، الراهن هو توحيد العمال في مصر في إتحاد ضخم وما من شك في أن أحد أهدافه من القيام بمثل هذا العمل هو نشر الشيوعية في صفوف العمال تدريجيا. ولاشك أن اعتناقه لهذه المبادىء يدفعه بطبيعة الحال إلى تشجيع بل والإسهام في تأسيس ناد مثل «نادي الدراسات الاجتماعية» وهو ناد ينهج نهج الدولية الثالثة (كان روزنتال رئيس هذا النادي)، وما من شك في علاقة روزنتال كممثل أو كمراسل في مصر للدولية الثالثة.. وهو على مراسلات متصلة بليتفينوف الذي يقال أنه ممثل البلاشفة في إستونيا.. ويوجد في صفوف النقابات التي يؤسسها عديد من العمال ذوي الاتجاهات البلشفية، وثمة شكوك تراجدت مؤخرا في أنه يتراسل مع العناصر البلشفية في فلسطين عن طريق أشخاص يسافرون لهذا الغرض.. ولابد أن نذكر في هذا الصدد إلقاء القبض على ابنته أثناء زيارتها لفلسطين في نوفمبر الماضي، وقد جاء في تقرير البوليس عنها أنها تعتنق أفكارا اشتراكية متطرفة، وقد ضبطت في حيازتها أوراق صادرة عن الدولية الثالثة.

هذا وقد أدلى روزنتال بحديث إلى السيدة ترافرس سيمونس نائبة رئيس تحرير الإجبسيان جازيت في مايو الماضي أعرب فيه عن ارتياحه لما يحرزه من تقدم في عملية تنظيم العمال في نقابات.. وقال أيضا أنه ما من فرصة ولو ضئيلة لنشر الشيوعية الآن وسط الفلاحين المصريين، وأن فشل سياسة لينين تجاه الفلاحين المتوسطين سوف تلقن الشيوعيين دروسا جيدة لدى أية محاولة لنشر دعاياتهم في المستقبل في صفوف الفلاحين المصريين.

وتمضي الوثيقة قائلة: «وقد طرحت مسألة اتخاذ إجراء حازم ضد روزنتال في شهر مارس الماضي، وعرض الأمر على المستشار، لكن د. جرانفيل أعرب عن اعتقاده بأنه لاضرورة لاتخاذ إجراء كهذا بسبب مايتمتع به روزنتال من تأييد وسمعة حسنة في الاسكندرية الأمر الذي يؤهله لأن يطمح إلى منصب رئيس بلدية الاسكندرية، كذلك أشار المستشار إلى أن روزنتال يقوم بكل أنشطته في وضح النهار».

..ويبدو أن روزنتال قد أصبح وبالفعل شخصية هامة ومؤثرة في المجتمع، كما أن الكثيرين قد أصبحوا يتعاملون معه كقائد فعلي للحركة العمالية النقابية فثمة وثيقة أمنية أخرى: (إدارة الأمن العام- وزارة الداخلية- ٢٨سبتمبر ١٩٢١) تسجل في دهشة ممزوجة بالخوف «في ١٠ اغسطس ١٩٢١ قام مصطفى بك النحاس أحد قادة حزب الوفد بزيارة لروزنتال حيث عرض عليه بصفته رئيسا لاتحاد العمال بيانا يزمع سعد زغلول نشره قبيل الانتخابات».

والذين يدركون حجم جماهيرية سعد زغلول وحزبه في ذلك الوقت يمكنهم أن يدركوا مغزى خطوة كهذه..

* النقابي.. شيوعيا

لكن العمل النقابي لايكفي، فلابد من عمل سياسي طبقي، هكذا أكد روزنتال في إفادته أمام النائب العام.. وقال «ولما كنا نرى أن النقابات لاتستطيع أن تتدخل تدخلا فعليا في الأمور السياسية لكونها مؤلفة من عمال مختلفي الاتجاهات، وذوي نزعات سياسية متضاربة، فكرنا في تأسيس حزب سياسي يكون بمثابة لسان حال لنقابات العمال، ويكون في استطاعته أن يدافع عن مصالحهم في المجلس النيابي وغيره، ويسعى لحمل الحكومة على إصدار قانون لحماية العمال المتروكين تحت رحمة الرأسمالية وظلمها، وعملا بهذه الفكرة أنشأنا الحزب الاشتراكي».

ويقول: « رأيت من بعض الوطنيين عطفا على الاشتراكية وكان من هؤلاء العاطفين حسني أفندي العرابي، ود. علي العناني وسلامة أفندي موسى وعبد الله أفندي عنان فاتفقت معهم على العمل وقررنا تأسيس الحزب الاشتراكي المصري، وقد كتبوا لهذا الغرض منشورا يحتوي على مبادىء الحزب موقعا عليه منهم ولم أشترك في التوقيع عليه لأني كنت أعتبر أن ظهور إسمي الأجنبي بالرغم من كوني مصري الجنسية يمكن أن يعد بمثابة تدخل من أجنبي في مسألة مصرية».

ويقترب سلامه موسى من هذه الرواية فيقول أنه وزملاءه عندما قرروا تأسيس جمعية اشتراكية «كتبنا إلى مسيو روزنتال باعتباره سكرتيرا للحزب الاشتراكي المؤلف من الجالية الأجنبية في مصر نسأله عن برنامج الحزب فإذا وافقنا عليه إنضممنا اليه». (الأهرام- ١٩-٨-١٩٢١).

ويقول د. علي العناني (أحد أربعة وقعوا على بيان تأسيس الحزب) «عرفت المسيو روزنتال الذي يسعى منذ أمد بعيد لتأليف حزب اشتراكي في هذه البلاد، وعرفت عنه هذه المبادىء الشريفة العادلة» (المرجع السابق).

ومنذ البداية نشب خلاف بين المؤسسين سلامة موسى (اشتراكي فابي) كان يعترض أصلا على تأسيس حزب ويرى الاكتفاء بتأسيس جمعية اشتراكية. وهو ومعه عبد الله عنان ود. علي العناني وروزنتال يعترضون على الاستجابة لضغوط الكومنترن التي ترى ضرورة تغيير اسم الحزب إلى الحزب الشيوعي، وانسحب سلامه وعنان والعناني، وقرر روزنتال أن يبقى في الحزب مستمرا في الدفاع عن وجهة نظره: التي ترى أن سياسة لينين تجاه الفلاحين المتوسطين خاطئة، وأن الحزب المصري يصعب عليه التوجه إلى الريف بسياسة كهذه، والتي ترى أنه من الخطأ دفع الحزب المصري إلى تبني سياسات متطرفة في ظروف غير مواتية، وترى أنه

لاجدوى من التمسك بحرفية النص فى المبادىء الـ٢١ التى أعلنها الكومنترن. وكان روزنتال يؤمن بضرورة مراعاة الواقع المحلى وعدم النقل حرفيا من تجارب الآخرين..

استمعوا اليه فى شهادته أمام النائب العام يجيب على سؤال:

س: هل تعرف البنود الواحد والعشرين التى تسلها المبادىء الشيوعية، وما رأيك فيها؟.

ج: أعرفها جميعا، ولو كنت أحد واضعيها ربما كنت لا أوافق على مجموعها، ولكنى أرى أن التفسير الحرفى لكل بند لايؤدى إلى المعنى المقصود، ومعانى المبادى والشرائع جميعا لاتظهر إلا عند التطبيق.

ولا أظن أن اللجنة المركزية الدولية ترى أن مصر قابلة للتغيير حتى تدفع الفرع المصرى الى تنفيذ الفكرة الثورية، ويلوح إلى أن البعض يستعمل كلمة ثورة كشبح مخيف، مع أن هذه الكلمة تستعمل فى جميع العلوم والتواريخ لأغراض علمية وتاريخية، وعلى كل حال فإن الطريق المتبعه للشيوعيه تختلف باختلاف البلدان والمجالات الاقتصادية والنفسية فى كل بلد بالرغم من كون المبدأ واحد للجميع».

..لكن عبارات كهذه لم تكن مقبولة من قيادة الكومنترن المتشددة تشددا ستالينيا، والتى كانت تعتبر أن القول بتميز ظروف بلد ما، إنما يعنى إفلات الحركة الثورية فى هذا البلد من سيطرة الخط العام أو التعليمات العامة..أو حتى القبضة المحكمة.

وهكذا صدر قرار الكومنترن بإبعاد روزنتال كأحد شروط ثلاثة يمكن بعد تحقيقها قبول الحزب المصرى عضوا فى الكومنترن..ويعزى روزنتال ذلك إلى أن البعض قد وشى به وفسر أفكاره بأنها تمرد أو دعوة للتمرد على الكومنترن.

* ..الفارس..

ويطرد روزنتال.. يطرد الرجل الذى- وباعتراف الجميع- كان من أوائل دعاة الاشتراكية فى مصر، وكان واحدا من أبرز مناضليها، وتنحى الرجل فى صمت حرصا على وحدة الحزب الذى وهب حياته من أجل قيامه..

ثم يأتى الزمن الصعب، سعد زغلول يستجيب لضغوط سلطات الاحتلال ولصراخ أصحاب المصانع من الأجانب الذين أفزعهم نمو الحزب، وتزايد نشاطه، وموجة الاضرابات حسنة التنظيم.. يستجيب لهذه الضغوط ويصدر قرارا بحل الحزب والقبض على قادته.

الآن لامجال للاختلاف، ولا الغضب، ولا الشماتة، ولا الادعاء بأنه كان على حق، الآن لامجال سوى التضامن، ولاكلمة سوى تأكيد الانتماء لرفاق دربه..بل وحتى المطالبة بأن يتحمل نصيبه معهم فى الاتهامات التى يواجهونها..

ويصدر روزنتال بيانا إلى الصحف (الاهرام١٢-٣-١٩٢٤) يقول فيه: «إذا كان لاعلاقة لى بالحزب الشيوعى فذلك ليس ناتجا من تلاشى الحزب.. ولكن أرغمت على ذلك على أثر وشايات ومطاعن.. فتنحيت حتى لاأوجد انقساما فى وحدة الحزب ولا أظهر كأنى أعمل ضد حركة اجتماعية أشاطرها مبادئها».

ثم..«ماكنت ولن أكون أبدا، من أولئك الاعضاء الذين ينكرون اليوم بسماجة ماعبدوه بالأمس. فقد كنت ولازلت حتى آخر نسمة من حياتى شيوعيا كاملا ومخلصا إخلاصا تاما لقضية البروليتاريا».

وأيضا..«وبالرغم مما أظهرته اللجنة المركزية للحزب الشيوعى المصرى من قلة الخبرة، وما ارتكبته من الاغلاط فأنا اتضامن معها تضامنا تاما، وأطالب بنصيبى من المسئولية».

* بين فكى كسارة البندق

وماأسوأ أن تعيش وضعا كهذا .. رفاقك ينكرونك، والعدو يواصل مطاردتك، وأنت مصمم على التمسك بالمبدأ.

وقد ظل روزنتال مطرودا من الحزب، وحتى مبادرته التضامنية لم تحظ باهتمام أحد. أما إبنته فقد ظلت عضوة فى اللجنة المركزية للحزب، وقد قبض عليها عام ١٩٢٥، وقدمت للمحاكمة وحكم ببراءتها، وواصلت معركتها..وواصل روزنتال معركته كفرد يحاول أن يواجه إنكار أصدقائه وعداء خصومه..وفى اكتوبر ١٩٢٧ وجه البوليس ضربة جديدة إلى خصمه اللدود روزنتال، فقد لفق له ولابنته ولآخرين تهمة خطيرة هى محاولة اغتيال الملك فؤاد، وثبت فيما بعد تلفيق هذه القضية.

ولنقرأ بعضا من الأسطر عن هذا الموضوع: فى ٣٠ اكتوبر طلعت الصحف على الناس بخبر مؤامر لاغتيال جلالة الملك فؤاد الأول، وقلب نظام العرش فى مصر، وظهر بعد التحقيق أنها مؤامرة وهمية، وتحرير الخبر أن شخصا يدعى على أفندى شحاته مستخدم بمصلحة التلغراف قدم فى ٢١ يونيو ١٩٢٧ بلاغا إلى إدارة الأمن العام يدعى فيه بوجود مؤامرة لاغتيال جلالة الملك أثناء رحلته فى أوروبا، وقلب نظام الحكومة إلى جمهورية واتهم فى هذه المؤامرة بعض اعضاء الحزب الشيوعى ومحمد بك حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى، وقال إن البلشفيك الروس يمدون المتآمرين بالمال، وأن ذلك يتم عن طريق جوزيف روزنتال وابنته شارلوت.. وبعد التحريات الدقيقة ثبت أن المبلغ كان كاذبا فيما ادعاه على (أحمد شفيق باشا- حوليات مصر السياسية- ج٤-ص٥٩١).

وتقول الأهرام «ثبت أن المبلغ كان لفترة طويلة عميلا للبوليس» (الاهرام- ٣٠-١٠-١٩٢٧) لكن ذلك جاء بعد فترة طويلة من القبض ،والتحقيق والحملات الصحفية الظالمة .ويبقى الرجل وابنته بين فكى كسارة لاترحم.

الابنة تطرد من مصر..ويصدر مرسوم ملكى بإسقاط الجنسية المصرية عنها فى ٢٣-٨-١٩٣١ (راجع نص المرسوم فى: د.رفعت السعيد- تاريخ الحركة الشيوعية المصرية- المجلد الأول- ص ٥٩٢).

ويعنى ذلك أنها لم يعد مسموحا لها بالعودة إلى مصر، وتضغط الكسارة طرفها الآخر فستالين يحتلها ويعتقل زوجها فى عام ١٩٣٦ بتهمة الاشتراك فى مؤامرة تروتسكية ويموت الزوج بعد عامين فى معسكر الاعتقال، وتبقى هى معتقلة ١٨ عاما لايفرج عنها إلا وهى حطام فى عام ١٩٥٦ (والتر لاكور- الاتحاد السوفيتى والشرق الأوسط- ص١٥٥).

***

وبرغم قسوة الزمن، ورعونة الرفاق، وبطش العدو، ظل روزنتال مصمما على موقفه، وكأنى به وهو يعانى بين فكى كسارة البندق صارخا:

«ماكنت ولن أكون أبدا من أولئك الاعضاء الذين ينكرون اليوم
بسماجة ماعبدوه بالأمس.

فقد كنت ولازلت حتى آخر نسمة من حياتى شيوعيا كاملا، ومخلصا
إخلاصا تاما لقضية البروليتاريا».

تجربة المدينة المنورة

خليل عبد الكريم

نواصل مناقشة مقولة بن بيللا: إن أحكام الإسلام لم تكن سارية إلا أربعين عاماً وادعاء خطباء المساجد والوعاظ أن الشريعة ظلت مطبقة لأربعة عشر قرناً حتى شطبها الاستعمار!!!

والأربعون عاماً المذكورة هى فترة النبوة المعصومة والخلافة الرشيدة والبعض يسقط منها الشطر الأخير من حكم عثمان بن عفان لانه خالف فيه سنة النبى صلى الله عليه وسلم ونهج الشيخين (أبى بكر وعمر) وذلك بشهادة كثير من كبار الصحابة منهم : عائشة وعمار وأبى ذر الغفارى، وأيضا خلافة على بن أبى طالب جميعها لانه نقل مقر الخلافة من المدينة الى العراق (الكوفة) فضلا عن انه قضاها فى حروب مستمرة مع عدد من الصحابة:-

عائشة وطلحة والزبير (فى الجمل) ومعاوية (فى صفّين) ثم الخوارج (كان على رأسهم جماعة من خيرة الصحابة الذين حظوا برضى الرسول عليه الصلاة والسلام حتى انتقاله الى الرفيق الأعلى ، ولو ان الدراسات التاريخية الحديثة تحاول التعميم على هذه الحقيقة).

والمفكر الجزائرى محمد اركون يسمى تلك الحقبة ب (تجربة المدينة) واذا كان الثابت أن أحكام الإسلام هيمنت عليها فذلك مرجعه الى تفردها بخصائص متميزة لم ولن تجتمع لفترة أخرى وبتعبير أوضح كانت هناك أسباب حتمت تطبيق الشريعة نذكر منها الآن:(مع مراعاة الاختصار والإيجاز الشديدين لأن رئيس التحرير لفت نظرى لذلك)

(١) وجود الرسول عليه الصلاة والسلام بينهم وما كان يبثه فيهم من شحنة إيمانية قوية وإن استمرت (هذه الشحنة) مع الراشدين بدرجة أقلة.

(٢) نزول جبريل عليه السلام بالوحى وحضوره بعض مجالس الرسول وبعد انصرافه كان يقول لمن حوله : هذا جبريل أتاكم يعلمكم شئون دينكم كما كان جبريل يسير فى دروب المدينة على هيئة صحابى حسن الصورة إسمه دحية الكلبى ، وهذه تجارب شعورية فذة لم ينلها جيل من المسلمين بعدهم،بالإضافة الى اشتغالهم بـ «حفظ القرأن» ودراسته مع السنة النبوية ، وسؤالهم الرسول عن كل صغيرة وكبيرة تعرض هم.

(٣) كان مجتمع المدينة محدود العدد لا يتجاوز عشرات الألوف أى أن تعداده لا يزيد على عدد سكان شارع متوسط من شوارع القاهرة، ومحدودية العدد لها أهمية كبيرة فى ضبط سلوك الأفراد ، وهذه ظاهرة ملحوظة تتضح من مقارنة أحوال الأفراد فى القرية أو المدينة الصغيرة مع أحوالهم فى العاصمة أو المدينة الكبيرة.

(٤) رغم الغزوات والسرايا وما كانت تدره على المجتمع من دخول فقد كان مجتمعها فقيرا يعانى فيه (المهاجرون) على وجه الخصوص أشد المعاناة : كان الرسول عليه الصلاة والسلام يشد الحجر على بطنه من الجوع وفعل مثله صاحباه أبو بكر وعمر وكانت لا توقد فى بيوت زوجاتهم التسع نار لمدة شهرين متوالين يعيش خلالهما أهله على الأسودين (التمر والماء)، ومات ودرعه مرهونة لدي يهودى مقابل حفنة من طعام، وكان على بن أبى طالب يعمل بيديه أعمالا شاقة ليحصل على قوته وقوت اسرته، وأرهقت الخدمة المنزلية زوجته فاطمة بنت محمد فسألت أباها خادما يخفف عنها ذلك العبء فاعتذر لها لضيق ذات اليد، وكان لدى الزبير ابن العوام فرس وحيدة وكانت زوجته اسماء بنت أبى بكر وأخت عائشة تسير ثلاثة أميال ذهابا ومثلهم إيابا لتحضر علفا للفرس عبارة عن نوى تحمله على رأسها ، وكان عدد من المهاجرين لا يجد مسكنا يؤويه فأسكنهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فى جانب من مسجده، وكانوا يأكلون من الصدقة وهم (أهل الصُّفّة)، وكان البعض لا يجد مايحارب به سلاحا أو دابة فيتخلف عن الغزوات أو السرايا يحمله الغيظ علي البكاء وهم (البكاءون) وكان لبعض الازواج ثوب واحد يتناوبه الرجل والمرأة، وكان من النساء من تغسل ثوبها الوحيد من دم حيضها وتجلس فى انتظاره حتى يجف.

وفى أول يوم تولى أبو بكر فيه الحكم خرج وعلى كتفيه قطع أقمشة يبيعها فى سوق المدينة ليقتات من ربحها وعائلته ، وكانت الرقع تملأ ملابس عمر وهو خليفة وأخذ قميصه من إبنه عبد الله ليكمل ثوبه (لإنه كان رجلا طويلا).

وهناك عشرات من الأمثلة التى تقطع بأن مجتمع المدينة حينذاك كان مضيقا عليه فى الرزق- ولو ان الحال تغير الى النقيض بعد الفتوحات وعلم الاجتماع الدينى بل ما نراه بأعيننا ونلمسه بأيدينا يخبرنا أن الفرد والمجتمع صاحب الدخل المعدوم أو المحدود يهرع الى الدين يجد فيه ملاذاً.

(٥) كان مجتمع المدينة مهدداً ومستهدفاً:

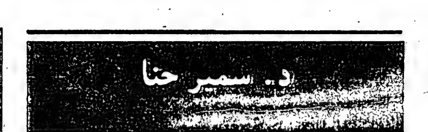
فى الداخل اليهود والمعارضون وهم أفراد من قبيلتى الأوس والخزرج ساءهم ان يسيطر القرشيون الوافدون على مقدرات بلدهم وقد سماهم القرآن الكريم -المنافقين).

وحول المدينة كان هناك صناديد قريش فى مكة (قبل فتحها)، حتى القبائل التى بايعت الرسول فى عام الوفود لم تكن صادقة فى إسلامها ومن ثم انتفضت بعد وفاته ونشبت الحرب الأهلية التى أطلق عليها المؤرخون المتأخرون (حرب الردة)وعلى أطراف الجزيرة دولتا المناذرة والغساسنة ثم الروم والفرس والحبش،تلك هى الأخطار الداخلية والخارجية التى ألمت بمجتمع المدينة إذن هو كان مجتمع حرب ومن ثم كانت العقيدة الدينية أمضى الأسلحة لشحذ الهمم وتجييش المسلمين وتحميسهم لحماية أنفسهم

****

هذه هى تجربة المدينة، وتلك كانت الأسباب الموضوعية التى صنعتها ومن ثم فإن المناداة بتطبيق الشريعة وتقديم الدليل بضرب المثل بهذه التجربة هو نوع من خداع النفس ولا أدل على ذلك من أن تلك التجربة لم تتكرر على مدى أربعة عشر قرناً هى عمر الإسلام ولن تتكرر.

كونشرتو بيتهوفن للكمان
بكائية حزينة من أربع حركات



الحركة الأولى بطيء - عاطفى ADAGIO

تجمعنى وزوجتى بالكاتبة الكبيرة صافى ناز كاظم علاقة صداقة منذ سنين طويلة. بدأت تلك العلاقة منذ عودة صافى ناز من أمريكا: فتاة أنيقة، مرحة، أنهت دراستها للماجستير عن المسرح، واستمرت الصداقة بعد أن تزوجت. كثيرا ما قضينا ساعات سعيدة فى شقتها البسيطة الأنيقة بمدينة نصر حيث التقينا بعشرات من أهم المثقفين المصريين والعرب، فكان من روادها المنتظمين أحمد بهاء الدين وصلاح جاهين وسامى الدروبى.. الخ.

وسافرنا الى غرب افريقيا وسافرت صافى ناز الى العراق، واستمرت الصداقة والمشاعر عميقة تجرى تحت الأرض وتظهر على السطح بين الحين والأخر: فى مكالمة تليفونية تفيدنا «بأن معين مصر لاينضب» (تزوجت أحمد فؤاد نجم) ومكالمة أخرى نصفق لها عن بعض مقالاتها (مثل مقالها عن يوسف بك وهبى وفاطمة رشدى وأمينة رزق)، أو دعوة للغذاء أو للعشاء.. واستمرت اللقاءات رغم ندرتها واستمرت الصداقة- بل واكاد ازعم انها ازدادت عمقا.

وتضم الصداقات الرطيدة لصافى ناز كاظم، ماقد يبدو لبعض الناس متناقضا مع ماتبدو هى عليه الآن. فمن أعز أصدقائها الدكتور سعد لوقا، أستاذ الهندسة المعروف وزوجته السيدة وداد مجرى، والكاتبة مثى عبد العظيم انيس ،وهم جميعا من الشخصيات اليسارية الهامة المصرية.

استمرت صداقتنا اذن، ومازالت لصافى ناز ساعاتها المرحة، وما زالت تلك الفتاة البرئية ذات القلب الناصع البياض، الملئ بالحب للانسانية ومازالت صافى ناز تلك الفتاة الذكية ذات الرأى الصائب المستنير خصوصا فى تخصصها (المسرح) وذات التعبير المتميز فى افكارها وارائها. ومازالت تلك الكاتبة الفذة التى وصفها أحمد بهاء الدين فى بداية ممارستها للكتابة بأنها ستكون من أفضل كاتبات مصر، مازالت لها دعاباتها وعبثها وشقاوتها اللفظية التى- فى رأيى الذى قلته لها، وباستعمال التعبير الشعبى- تودى النار حدف»، مازالت هذه هى صافى ناز كاظم.

ولكن ، رغم ذلك ،فتدريجيا تحول جانب من هذه الكاتبة الفذة، الى مايطلق عليه أحيانا إسم الأصولية الدينية: بداية من الزى الرسمى، الى رفضها مصافحتى، الى شخطة يصحبها سب مداعب، عندما لمس أصبعى كتفها بغير قصد طبعا وأنا اشير الى شئ ما، مع انى اعتبر نفسى شقيقا كبيرا لها.

يتكون من هذه الصورة مكتملة، شيء ما لا أفهمه، وأنا فى سن يصبح فيه عدم فهم الناس ظاهرة خطيرة تهز وجدانى هزا عنيفا، وتجعلنى «أكلم نفسى» لتصبح الأمور منهزمة، ولكن حواراتى مع نفسى ومع غيرى، قد فشلت فى حل هذا اللغز.

لماذا؟ وكيف و متى؟ وأين؟ تساؤلات ومحاورات مستمرة. وأحاول احيانا أن التمس أوجه الصواب فى موقفها، وأتذكر مقولة الأمام الشافعى «بأن رأيى صواب يحتمل الخطأ وأن رأيها خطأ يحتمل الصواب».


صافى ناز كاظم


عبد العظيم أنيس

الحركة الثانية (سريعة نوعا ما- ريفية)- ALLEGRO- PASTORAL

قضيت وزوجتى ثلاثة أسابيع فى مصحة فى قرية تدعى بيشتانى فى سلوفاكيا (الجزء الزراعى من تشكوسلوفاكيا سابقا) فى محاولة لترميم ماأكل عليه الدهر وشرب من الجسد. كانت أيام سعيدة وجميلة. وكان معنا مجموعة رائعة من المصريين الذين خدموا وطنهم بل والانسانية فى أكثر من موقع دون ضجة اعلامية: كان معنا د. مصطفى طلبة، رجل البيئة الاول فى العالم والمدير السابق ولسنين طويلة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وكان معنا د. أسامة أمين

الطيران فى كليات
لحق الثقافى لمصر فى
تشار مركز البحوث
سابقا. وكان معنا أيضا
فولى ، أستاذ النبات
ى سويسرا والجلترا سابقا،
محمد الحلفاوى، استاذ
د قادة منظمة الأمم المتحدة
ناعية (ووالد الممثل نهيل
كنا اذن مجموعة من «سابقا»
لبنا مازالت به الطاقة والحيوية
ب المستمر بعد فترات الاستجمام،
الوطن والانسانية.

هذه المصحة، وفى هذه القرية
يرة عشنا جميعا لمدة ثلاثة اسابيع
نا فيها لانواع عديدة من الفحوصات
لاجات والتمرينات والحمامات. والمصحة
ة والعناية فائقة والجمال والنظافة والنظام
سود المكان والأسعار مدهشة.. ولكن مالفت
ظرنا جميعا هو البشر.

يعيش أهل القرية، كما يعيش جانب كبير من سكان هذا الكوكب، فى جانب كبير من بلاد العالم (رغم الاشاعات المغرضة) معيشة بسيطة سعيدة. يعمل الناس رجالا ونساءا صباحا ويخرجون عند المغرب للتمشية: الأزواج والزوجات العواجيز متعانقين فى سعادة وعلى وجوههم الابتسامات والمداعبات، الأزواج والزوجات من الشباب يسيرون بعربات اطفالهم، الشباب الصغار يركبون الدراجات.. الجميع يلبسون ملابس خفيفة ملائمة للجو فى الصيف، ليس هناك اهتمام كبير بما تظهر وماتخفى من الجسد، فجسد المرأة- الذى يتحول فى السنين الأخيرة عندنا الى المقياس الأول والوحيد للشرف والكرامة والرجولة والطهارة- مثل جسد الرجل، لا يبعث فكرا فاسدا عندهم الا فى عقل فاسد. الهدوء شامل: الكل يتكلم بصوت منخفض، لاميكروفونات ولاترانزستورات ولاكاسيتات ولاكلاكسات. الى آخر هذه القائمة الطويلة من المستلزمات فى عالمنا.

يعيش معنا فى المصحة مجموعة من الأخوة اثرياء النفط. للاخوة اثرياء النفط لباسهم الخاص: الدشداشة على الرأس، والشبشب أو الصندل فى القدم. الجلباب ابيض، وفى الجيب دائما قلم كروس. يجلس الاخوة العرب القرفصاء على الكراسى فى لوبى المصحة، صوتهم عال فى الحوار- والحوار دائما عن الدولارات- وهم يدخنون بشراهة ومنظرة، ويقذفون بقشر الموز فى ممرات المصحة ويطفئون السجاير فى أحواض الزرع الداخلية.

يرافق بعض الاخوة النفطيين زوجاتهم، وهن عادة يلبسن ملابس سوداء أو الأزياء التى اقتبسناها عنهن فى مصر خلال السنوات الاخيرة. يعملن صباحا فى الطبيخ فى غرف النوم ويذهبن مساءا لشراء «طبيخ» الغد، ويسرن احيانا فى مجموعات خلف ازواجهن أو يجلسن على الارض فى دوائر يدور الهمس بينهن وترتفع بين الحين والآخر صيحات عجيبة. ويصرخ أولادهم دائما طالبين حلوى او نقود. وبين الحين والاخر نسمع صيحات غير معتادة من السيدات والرجال السلوفاك، فنكتشف أن هؤلاء الاطفال يقومون بخلع الزهور من الاحواض بغير رادع من أهلهم.

يسير الاخوة النفطيون احيانا برؤسهم عارية وبجلباب شفاف يكشف عن ملابسهم الداخلية وتسير خلفهم زوجاتهم بزيهن المعتاد. ويقضى الشباب العرب أغلب الوقت فى الكافيتريا وقد استقطبوا العاهرات القليلات الموجودات فى سلوفاكيا.



نجيب محفوظ

الحركة الثالثة (غنائية سريعة ALLEGRO)

تقام فى بيشتانى حفلات موسيقية ليلية. فى أحدى هذه الحفلات قدم كونشرتو بتهوفن للكمان والاركسترا فى مقام رى الكبير: كانت العازفة المنفردة يابانية، وكان الاوركسترا يشمل عازفين من كل انحاء العالم: كوريين والمان وهنود وافارقة وفرنسيين.. الخ. كان الحضور ايضا عالميا: من جميع أنحاء العالم: بعض نزلاء المصحات الموجودة فى القرية واولاد البلد أى السلوفاك. تقف العازفة شامخة، بشعرها المنسدل على كتفها، تعزف بثقة و مقدرة، تخرج من اصابعها أجمل وأرق المشاعر. كان الحضور يجلس فى صمت وينصت الى هذه الموسيقى فى هذا الجو النبيل... الكل يستمع بسكينة وهدوء وسعادة، الجميع فى حالة سمو ورقة: الارواح ترتفع الى السماء فى صلاة جماعية تمجد الجمال والبراءة والشرف والسعادة.

لم يكن فى القاعة أى ممثل عن اثرياء النفط.

* * *

الحركة الرابعة (بكائية سريعة SCHERTZO)

ياالهى! انستبدل ثقافة النفط بثقافتنا المستنيرة؟! انستبدل ثقافة فشلت رغم بلايين الدولارات اوجدتها الصدفة فى خلق صناعة او علم او تقدم بثقافة لطفى السيد وطه حسين وسلامة موسى ونجيب محفوظ؟ انستبدل ثقافة القشور والمظاهر والضوضاء والتصايح والخطب المتشنجة بثقافتنا ذات المضمون المستنير والتفهم العلى والتدين الهادئ الهامس؟ انتخذ ثقافة يرتكز شرفها على جسد المرأة وتعتمد أمجادها على غزو العاهرات وتختصر كل المقاييس والفضائل وتبسط كشرور الى مايتعلق باصابع الانثى وصوتها واسمها وشعرها؟ انستبدل ثقافة ضحلة لاتقدر الموسيقى بثقافة انتجت جمال عبد الرحيم وابو بكر خيرت وعزيز الشوان وسمحة الخولى وحسن شرارة؟ انستبدل ثقافة ضحلة لاتعرف الفن بثقافة انتجت جاذبية سرى ومحمود سعيد وحسين بيكار ومحى الدين حسين؟

انترك نحن ابناء الحضارات الفرعونية والاغريقية والرومانية والاسلامية ثقافاتنا الى ثقافة النفط التى بددت ثرواتها على السفاهات والتفاهات والتى لم تبن مصنعا ولا اسست مسرحا ولا انشأت حضارة.

ابمثل هذه الثقافة سندخل القرن الواحد والعشرين؟

عزيزتى صافى ناز

أغفرى لى، فقد وصلت الى سن لا تسمح لى بأن اتمهل أو اتردد فيما أقول.

ولنعتبر هذا اجتهادا، فاذا اصبت فلى ثوابان واذا جانبنى التوفيق فلى ثواب.

رحمتك يارب لهذا البلد الأمين.



فن



فيلم "أمريكا شيكا بيكا" لخيري بشارة ..

سينما الأحلام المجهضة

أحمد يوسف

لاتصدق ذلك المرح الذى يفيض على السطح من فيلم «أمريكا شيكا بيكا» لخيرى بشارة، ففى الأعماق يستقر حزن بلا قرار. ولاتنخدع باسم الفيلم الذى قد يوحى بموقف سياسى واع، فكل ما يطمح إليه الفيلم أن يتلمس بدايات الطريق نحو فهم الواقع. ولاتأخذ مأخذ الجد أن يختفى الفيلم وراء ستار نمط الفيلم الغنائى كما عرفته السنما المصرية- ولتدع جانبا السينما العالمية، فهنا ضرب من ضروب الخيال. فليس اعتماد الفيلم على محمد فؤاد- أحد «مطربى» الجيل الجديد- إلا حيلة للاقتراب الذكى من القطاع الأكبر من الجماهير التى انصرفت طويلا عن السينما الجادة.

من تلك المتناقضات بين الشكل والمضمون، والنوايا والإنجاز، والحقيقة والقناع، والمبادىء والتنازلات تتشكل رحلة المخرج خيرى بشارة الأخيرة منذ فيلمه «كابوريا»، بعد تحقيقه بعضا من أهم أفلام العقد الأخير على المستوى الجمالى، حتى بدا له ولعلها الحقيقة- أنه قد وصل إلي نهاية الطريق، فتوقف حائرا لبعض الوقت فى منتصف الطريق، ليصنع أفلاما كانت بدورها انعكاسا لحيرة وتردد عميقين، وأثارت زوابع نقدية بين مؤيد ومعارض، لكنه فى فيلمه الأخير «أمريكا شيكا بيكا» يبدو كأنه قد اختار طريقا جديدا بالفعل، ليمضى فيه وهو أكثر ثقة بالنفس وبالقدرة على الاقتراب من الجمهور، وقد طرح جانبا ما يهاجمه به بعض النقاد الذين يرونه قد تخلى عن أحلامه القديمة.

ألايذكرك ذلك برحلة محمد خان الأخيرة أيضا؟ لقد اكتشف هذا الجيل من الفنانين- وهو الذى يكتوى بنار الصناعة السينمائية المتردية فى ظروف أكثر ترديا- أن عليه أن يعيد حساباته، ولعل ذلك لم يكن راجعا فقط إلى عوامل فنية وتقنية وإنما أيضا إلى عوامل فكرية وسياسية واجتماعية شديدة التشابك والتعقيد، جعلت أبناء هذا الجيل من السينمائيين يعيدون النظر فى الكثير مما كانوا يؤمنون به فى بداياتهم، وربما كان على النقد والنقاد بدورهم أن يدركوا أن التوقف عند الأحلام ليس إلا ضربا من ضروب الطفولة البريئة والساذجة فى آن واحد، وأن النضج لايعنى دوما تحقيق التكيف الإيجابى مع الواقع، وإنما قد يعنى فى ظل ظروف قاهرة خانقة محاولة البقاء على قيد الحياة فى ظل هذا الواقع، ويالها من تجربة مريرة للوصول إلى النضج، عندما يدرك المرء أن أحلامه قد باتت سرابا!.

العشاق المهجورون المهاجرون

لم يكن غريبا إذن أن يلتقط خيرى بشارة دائما- على الرغم من تباين موضوعات أفلامه- هموم هؤلاء الحائرين الباحثين عن تحقيق الأحلام، بينما هم مضطرون - مثله- للتنازل عنها الواحد بعد الآخر تحت ضغط الواقع الساحق. كما لم يكن غريبا أن ترى معظم أبطاله وهم يقفون-مثله- فى مفترق الطرق، يجترون مرارتهم فى حزن، بينما يحاولون رسم قناع البهجة فوق الوجوه المتجهمة الكهلة.

تلك هى النظرة النقدية المتعاطفة مع سينما خيرى بشارة فى الفترة الأخيرة، ترى فيها صدقا فى التعبير عن الحيرة والتردد أمام تلك المتاهة من المتغيرات. وهذه الحيرة وذلك التردد هما أيضا جوهر النظرة النقدية الحادة المعارضة لأفلام خيرى بشارة الأخيرة، وإن كان الدافع لهذا النقد هو حب عميق لفنان سينمائى حقيقى، نلقى على كتفيه مع رفاقه عبء خروج السينما المصرية من عثرتها، ولا لوم عليه إن حاول أن يطرح عن كاهله بعض الأثقال لأن الطريق قد أصبح أكثر وعورة

حتى أنه لم يعد قادرا على استكمال رحلته إلا وقد تخفف من بعض الأحلام القديمة، وإن ظل الشك يساورنا أنه قد تخلى عنها حقا.

هكذا يبدأ أبطال «شيكا بيكا» رحلتهم، شعروا على اختلاف جذورهم الاجتماعية أن الوطن لم يعد قادرا على احتوائهم، تسمعهم وهم يتحدثون عن الوطن وكأنهم يتحدثون عن معشوقة لاسبيل إلا أن تذوب فى هواها وإن كانت لاتقابل العشاق إلا بالصد والهجران: «هى اللى مخليانا، مغربانا، مشعلقانا فى الهوا».. وهم يهربون من تجربة العشق اليائس ليبحثوا عن فردوس وهمى، وتأشيرة الدخول إليه- كما زعم لهم أحد الدجالين الأفاقين- تبدأ من السفارة الأمريكية في رومانيا. لكن الفيلم سوف يكون حريصا وفقيرا بما يكفى لكى يبتعد عن المناقشة الجادة لهذا الوهم الأمريكى الزائف، البديل المخادع للأحلام القومية الحقيقية، فكل ما سوف يهتم به الفيل هو تجربة ضياع هؤلاء الباحثين عن الوهم فى أحراش رومانيا، ليكتشفوا لحظة وراء لحظة أن حب المعشوقة القاسية يسرى فى دمائهم، وأنه لاسبيل إلا العودة: «والله لنرجع لك تانى».

شديدة البساطة تلك الفكرة الدرامية التى يبنى عليها الفيلم وجوده، اقتبسها من أحداث حقيقية عاشها بعض الشباب فى تجربة قاسية فقدوا فيها أطرافهم فى صقيع أوروبا القاسى، لكن الفيلم كان حذرا من تلك المأساوية المفجعة، بل على العكس فإنه كان يهدف إلى الاقتراب من الجماهير، واستدراجها إلى مراجعة الأفكار الجاهزة عن الحلم الأمريكى، وإن كان الواقع يؤكد أن البسطاء من الناس يتجاوزون رؤية الفيلم فى إدراكهم بلا التباس أو غموض، تلك الازدواجية السادية التى تمارسها أمريكا، فترتدى ثياب الدكتور جيكل الأنيقة المتحضرة لتخفي تحتها وحشية مستر هايد المدمرة، لكن صناع الفيلم وضعوا نصب أعينهم محاولة فهم الواقع الاجتماعى فى مصر اليوم، من خلال لوحة بانورامية لقطاعات المجتمع كما يرونها.

بين الواقع والرمز

فى هذه اللوحة البانورامية تظهر شخصيات الفيلم، التى اجتهد صناعه حتى تظهر على قدر من التباين والاختلاف، ويقف فى مركزها **أحمد المنسى (محمد فؤاد)** -مرة أخرى خلال فترة وجيزة تستخدم السينما المصرية نفس الاسم ونفس الدلالة لتشير إلى رجل الشارع العادى- هذا الشاب المكافح الذى يعمل «ميكانيكيا» كنموذج لمئات الآلاف من الحرفيين الصغار، يرتحل من بلد عربى إلى آخر بحثا عن الرزق، لكنه ولأسباب مختلفة، كوميدية ومأساوية فى آن واحد، يخرج من كل رحلة خاوى الوفاض. حول **أحمد المنسى** يقف الدكتور فؤاد (عماد رشاد)، الطبيب الشاب الخارج لتوه من الطبقة المتوسطة، التى صارت فى ظل التغيرات الاقتصادية الطاحنة تعانى من شظف العيش ربما أكثر قسوة من كل الطبقات الأخرى، والفتاة سها **(نهلة سلامة)** موظفة البنك فى إحدى المدن الصغيرة، متمردة على حياتها وتحلم أن تنقذ نفسها من براثن نهايات قريناتها بالزواج المتواضع والدخول إلى سجن لاخروج منه إلا بالموت، والمرأة دوسة **(شويكار)** التى عملت في شبابها المبكر كراقصة فى الموالد والأفراح الشعبية، ثم احترفت بيع جسدها بعد أن مات زوجها وترك لها طفلتها الصغيرة فاطمة (ريم) التى تصاب بفشل كلوى، وهاهى الأم تسعى للبحث عن وسيلة لعلاج ابنتها.

على هامش اللوحة البانورامية ترى بعض لمحات من الرجل العجوز **عمراوى (أحمد عقل)** خياط الملابس البلدية الذى بارت صناعته وكسدت تجارته، **والهنا (محمد لطفى)** الصعلوك المتطلع إلى الثراء عن طريق بيع فحولته للسائحات الطاعنات فى السن، وأخيرا **رامبو (الشحات مبروك)** ابن الفحام الفقير الذى تحول إلى هواية رياضة كمال الأجسام، ينشد فيها التفوق والتميز.

تلك هي اللوحة التى جمعت كل هذه الشخصيات معا، في رحلة الوهم التى انتهت عند حدود رومانيا، فتصبح الرحلة رمزا للاحتضار والمخاض فى ان واحد، ولاكتشاف الحقيقة وراء أستار الأوهام.

ولعلك قد لاحظت أن السمات الخاصة بالشخصيات، كما رسمها صناع الفيلم تتأرجح بين الواقعية حينا، والرمزية الكاريكاتورية أحيانا، ولقد كان هذا التأرجح هو الوسيلة للهرب من أسر الموقف الدرامى الواحد المستمر طوال الفيلم، فى رحلة التيه، وهو الموقف الذى كان يتطلب جهدا، «دراماتورجيا» فائقا، وصنعة حرفية لن يستطع صناع الفيلم تحقيقها، أو لعلهم لم يحاولوا، فلجأوا بدلا من رصد التحولات الدقيقة المتتابعة داخل الشخصيات، إلى تعسف التناقض الحاد بين بعضها البعض، أو الاستطراد إلى بعض «النمر» الكوميدية، أو حتى افتعال مشاهد المطاردات والخناقات لإضفاء التشويق على الموقف الدرامى الساكن.



تناقضات وهمية

أصبحت الشخصيات إذن أشبه بالدمى، تستطيع فى أغلب الأحيان أن تتنبأ بتصرفاتها لأنها تكررها المرة بعد المرة فى آلية رتيبة، فليس هناك مايفعله **الهنا ورامبو** إلا اصطياد النساء، ويظل العجوز عمراوى



يجتر حنينه إلى أسرته سواء فى لحظات متعته المختلسة أو لحظات احتضاره، ويسهل على دوسة أن تبيع جسدها فى رومانيا تحت وطأة الحاجة، وتقف سها حائرة فى حبها بين أحمد وفؤاد، وهما اللذان اختار لهما الفيلم أن يقفا دائما على طرفى نقيض، حتى فى التافه من الأمور، وإن كان طموح الفيلم أن يجسد التناقض(!) بين طبقتين، حتى لو كان التجسيد يميل إلى المبالغة والكاريكاتورية.

فالدكتور فؤاد هو ممثل طبقة التكنوقراط، المثقف العصبى المتجهم، الذى لابد أن يحمل تحت إبطه كتابا على الدوام، يميل إلى أن ينفرد بقراراته وحده، لكن الأهم هو أنه فى أعماقه انسان شديد الانتهازية، يريد أن ينسلخ عن طبقته ومجتمعه ووطنه انسلاخا، يفقد القدرة على التواصل الحقيقى مع الناس، كما يؤكد لك الفيلم أنه يترك أصدقاءه وحدهم ليبحث عن مأوى متعللا بأنه مصاب بالبواسير.

دع جانبا هذه السخرية الغليظة، ولتصرف النظر أيضا عن الاكتشاف فى نهاية الفيلم أنه مسيحى من أجل مشهد مجانى يحتضنه فيه أحمد تعبيرا عن الوحدة الوطنية، فليس تصويره على هذا النحو شديد المبالغة إلا وسيلة لتعبير عن الانحياز شديد المبالغة أيضا لفئة «الصنايعية»، كما يجسدها أحمد، ابن البلد الشهم، المباشر فى علاقاته الصريح فى عدائه، الدافىء فى تعاطفه، متسامح وحساس، يطلب أن يقود المجموعة في التيه فيلهمه حدسه(!) إلى الطريق الصحيح، بل إنه أيضا قائد سيارات مغامر يفلت بالأصدقاء من قبضة الشرطة بفضل مهارته وجرأته.

ألا يبدو هذا التناقض بين الطبقتين- إذا جاز أن نطلق عليها تعبير «طبقة»- هو بعض من تراث الماضى الذى يريد صناع الفيلم أن يتمردوا عليه؟. فهذا الطرح للصراع بين المثقفين والجماهير ليس إلا افتعالا لصراع وتناقض لاوجود لهما فى الواقع، فكلاهما فى نفس المأزق والورطة، والانحياز للجماهير- بالطريقة التى صنعها الفيلم لشخصية أحمد-ليس إلا ترديدا لبعض المفاهيم التى تغازل الجانب السلبى لهذه الجماهير، وتنأى بها عن الثقافة والمثقفين.

وفى الحقيقة أن الفيلم بهذا الانحياز المصنوع يقع فى نفس المأزق الذى وقعت فيه أفلام خيرى بشارة السابقة، التى يبدو أنها تحمل إجابات أكثر مما تطرح من أسئلة، وهى إجابات جاهزة قاطعة مانعة، لكنها ولهذا السبب ذاته تفتقد الصدق والإقناع والحياة.

ليس من الغريب أن يحمل فيلم «أمريكا شيكا بيكا» ذلك الضعف الدرامى، أو التشوش الفكرى، ثم ينال النجاح الجماهيرى فى الوقت ذاته، ففيه على الرغم من كل تلك السلبيات رغبة جارفة لمحاولة فهم الواقع، وتناقضاته التى لاتتوقف كأنها الطوفان الكاسح، وفيه إحساس قوى بأن هذه التناقضات على وشك أن تنفجر من تلقاء ذاتها فلا تبقى ولاتذر، كما أن فيه تلك الأمنية المشروعة لدى صناع السينما الجادة للوصول إلى الجماهير، من خلال أبسط الأشكال السينمائية، حتى لو اتسمت بالسذاجة أيضا.

ولم يكن غائبا عن صناع الفيلم أن يستغلوا شعبية «محمد فؤاد» مغنيا لكنه- يسفر- كما اتفقت معظم الآراء النقدية- عن ممثل تلقائى جيد، ومغن شديد التواضع، وربما أصبح التمثيل هو مستقبله الفنى الحقيقى القادم، خاصة وأن معظم الأغنيات التى وضعها الفيلم على لسانه تبدو مبتورة أو مقحمة بأسلوب هو أقرب إلى القص واللصق منه إلى الفيلم الغنائى، كما لم يكن غائبا عنهم ذلك السحر الخاص فى اختيارهم لأن تدور الحدوته حول مغامرة مجموعة من رفاق السفر، وهم- على خلفية أجنبية- يمثلون الوطن كله، فى الوحدة والتشتت، والخلاف والاجتماع، وظهور المعدن الأصيل فى الشدائد حتى فى أكثر المصريين ابتعادا عن التصرف الإيجابى، وتلك نظرة رومانتيكية تبدو اليوم أقرب إلى الأمنيات أكثر من اقترابها من الحقيقة، ولعلها قد نالت النجاح الجماهيرى لأنها جسدت حلما يشدنا الحنين إليه، فى أن نرى أبناء الوطن يعيشون التجربة معا، بدلا من بقائهم كما نراهم اليوم تحت وطأة الانسحاق المادى والمعنوى يعيشون مثل الجزر المتنائية المعزولة.

بنفس النظرة الرومانتيكية ظهرت فى مصر لقطات تسجيلية، من خلف عدسات ضبابية، ومن خلال ذكريات الأصدقاء عنها فى الغربة، لكن تلك اللقطات خلقت حالة من الدفء بين الحين والآخر، لتدب الحياة فى أوصال الفيلم التى أصابها الفتور بسبب الركود الدرامى.

وإذا كان من الصعب الفهم أن يلقى الفيلم باللوم كله على شخصية النصاب جابر «سامى العدل» الذى خدع أصدقاء الصدفة التعيسة وألقى بهم فى غياهب الأحراش الغريبة، ليصبح هو المسئول وحده عن المأزق الذي يعيشه أبناء الوطن المستجيرين من الرمضاء بالنار، فإن تلك كانت أيضا الوسيلة الساذجة للاقتراب من الجماهير، حيث يظهر على الشاشة شرير موغل فى الشر، بدلا من أن يخوض الفيلم كما ينبغى له فى تأمل السياق الاجتماعى الكامل الذى أدى إلى هذا المأزق.

لكنك بالرغم من ذلك كله، ولكى تكون منصفا مع سينما خيرى بشارة وأقرانه من جيل المخرجين الشبان الكهول، لابد أن تلمس بنفسك أن هذه الأفلام صادقة مع نفسها فى التعبير عن أزمة عميقة وفى البحث لهذه الأزمة عن مخرج. وربما إذا تأملت السينما المصرية فى السنوات الأخيرة لوجدت بعض الملامح المشتركة بينها وبين السينما المصرية فى أواخر الأربعينات وليس غريبا أن يذكرك محمد فؤاد على نحو ما بعبد العزيز محمود ،أو أن يعود أصحاب السينما «الجمالية» إلى ميراث مخرجين مثل حسين فوزى وعباس كامل لكن هناك ماهو أقوى من تلك الملامح المشتركة وحدها، هو الإحساس فى الحالتين أن هناك شيئا ما يحتضر، وشيئا ما على وشك أن يولد، ويطلق صرخة الحياة.

أطباق السطوح... والوجه الآخر من العالم

ماجدة موريس

للسطوح فى بلادنا سحر خاص، وفوائد متجددة، منذ كان موضع لقاء الاحبة من ابناء وبنات الجيران، إلى استقباله للشمس المشرقة والهواء العليل يفك بهما أزمات المحرومين منهما بفعل البيوت المظلمة والحوارى المتلاصقة، إلى ظهور فوائده الاقتصادية من تربية الفراخ إلى تسكين وايواء البشر.

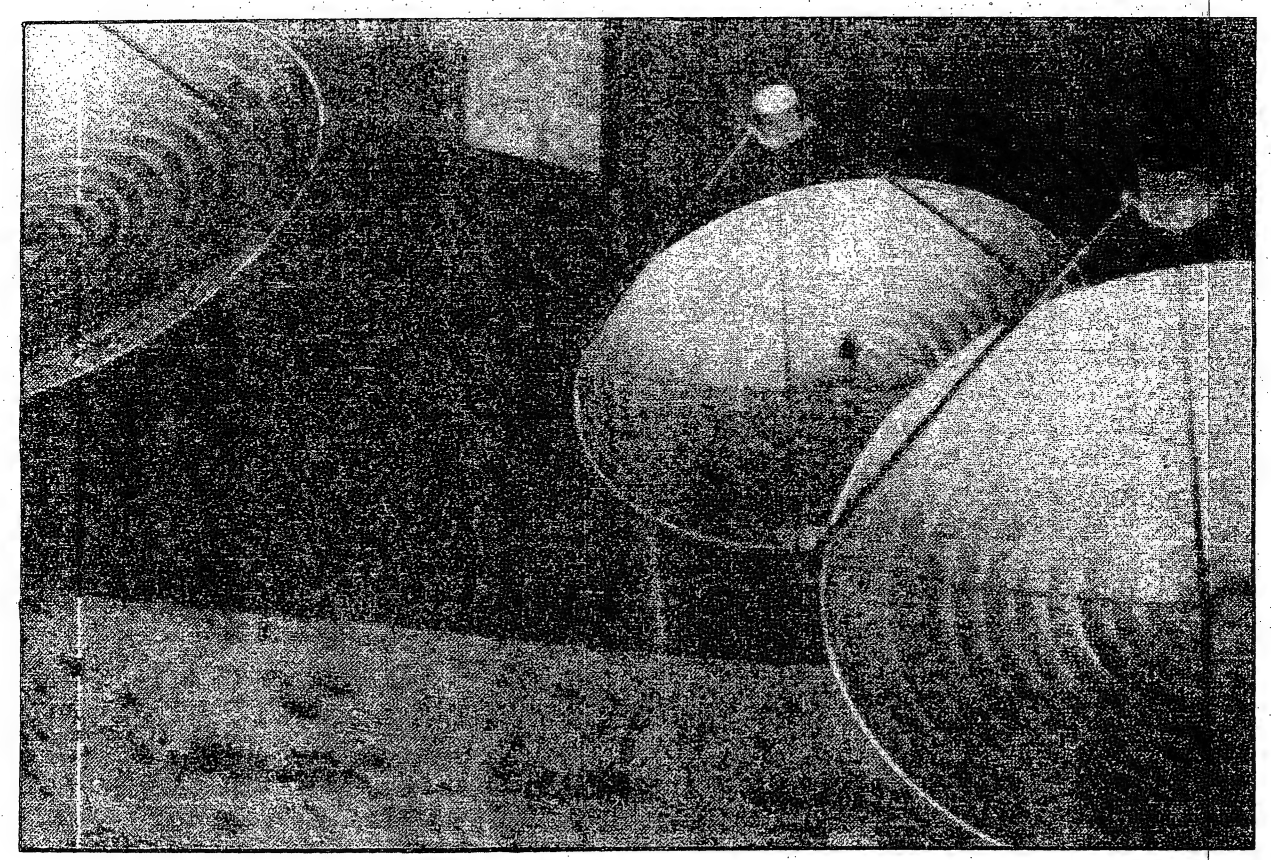
لكن السطوح المصرى، موديل ١٩٩٣، أصبحت له فوائد استراتيجية جمة. بفضله اخترق الناس جدران حدود البلاد الأخرى، واستقبلوا برامج أقمارها السابحة فى الفضاء مملوءة ببرامج التليفزيون من كل صنف ولون، صحيح أن الأسطح التى تتيح لسكانها هذا العبور الكبير هى أسطح ميسورة، وبعضها مجبورة بحكم مهن أصحابها أو تخصصاتهم، لكن المصريين بطموحهم الشديد للانعتاق من «المفروض» و«المقدر» لن يعدموا الوسائل لتسليح أنفسهم بهذا الطبق الهوائى الذى أصبح أسمه بالانجليزية «الدش» وها نحن نرى اعلانات بيعه بالتقسيط المريح تملأ كل الجرائد بأكثر من اعلانات التقسيط للثلاجات والمراوح، مع التسهيلات الجمة -إن هذا «الدش» سيخلص المصريين من الانصياع لما تقدمه قنوات التليفزيون المصرى من مواد، مختومة بخاتم السيادة الأعلامية، التى تمنى وصاية على العقول والقلوب والفكر والنية، ولن نتحدث عنها هنا لأننا جميعا نعرفها، لكننى سوف أتحدث عن الوجه الآخر، بل الوجوه الاخرى العديدة للعالم، لا كما نراه ورأيناه لمدة ٣٣ سنة كاملة، ولكن كما تقدمه تلك المحطات الدوارة التى تحمل برامجها وتلقيها إلينا..

ومن الملاحظ أولا أختفاء الوجوه المليحة المجملة المحملة بالرغبة فى الظهور واستعراض النفس والامكانيات والثرثرة بحجة سرد فقرات البرامج التى سوف نراها بعد ذلك مباشرة. أى مذيعات الربط اللواتى لاوجود لهن فى القنوات القادمة بفعل «الدش». لأن كل البرامج مربوطة ومسجلة ومواعيدها محددة بالدقيقة والثانية لاسبوع قادم وشهر أيضا، وينوهون عنها كتابة وأحيانا مايصاحب الكتابة قراءة صوتية لزوم التأكيد. أما تخصيص شغلانة للربط فقط والتنويه فذلك مانتفرد به وحدنا.

ومن الملاحظ ثانيا اتجاه البرامج الى المواطن من خلال التحقيقات وبرامج الشارع التى تسأل الناس على كل شئ، سواء كان فى القنوات التركية أو الالمانية أو الايطالية والاسبانية، حتى السلع المعروضة فى السوق والاعلانات مطروحة للتساؤل ومعرفة رأى المواطن. الاهم من ذلك هو التنوع المحرك لحواس المشاهد فى المتابعة والتأمل واليقظة.

وهو تنوع يبدأ من نشرات الأخبار الى أساليب تقديم البرامج نفسها إلى فترات الربط السريعة المليئة بالفن والابتكار، إلى استخدام اساليب فنية متعددة أو مزجها لتقديم اعقد المواضيع واكثر أنواع النقاش جدية بدون انتظار نفاذ صبر المشاهد وسعيا لجذب قطاعات أوسع الى تلك البرامج..

أما المثير للأعجاب حقا فهو سرعة التلبية والتغطية للخبر فى أى مكان، ولدى أى مصدر، ففى صباح يوم ١٣ سبتمبر الماضى يوم توقيع اتفاقية غزة- اريحا- نقلت -المحطة -الالمانية (DW) برنامج عن محطة أمريكية جمعت فيه كل المسئولين الامريكيين عن عملية التفاوض بين العرب واسرائيل على مدى ١٥ عاما، جلس بعضهم مثل زبجنيو بريجنسكى وسكوكروفت ولبنوفتش على المائدة المستديرة فى الاستديو بينما شارك هنرى كيسنجر عن بعد من خلال دائرة هوائية نقلت صورته واجاباته مع المحاور التليفزيونى البارع الذى لا أذكر اسمه الآن، وقد أستمر حوار هؤلاء ساعتين كاملتين- حول تاريخ التفاوض بين العرب وأسرائيل بتفاصيل وآراء واجتهادات وأختلافات غاية فى الاهمية، وفى نفس اليوم كانت محطة التليفزيون الفرنسى (TV5) تقدم مواجهة بين ليلى شهيد سفيرة فلسطين فى فرنسا وسفير أسرائيل هناك، وبأسلوب جذاب أتتسم فيه الاثنان الشاشة وتنقلت الكاميرا الذكية بينهما فى حوار هام صحيح أن القناة الأولى لتليفزيون مصر عرضت فى نفس المساء حوارا لعرفات أجراه معه مراسلها فى أمريكا عباس متولى الذى ظهرت صورته كاملة لاول مرة، لكنها لم تقدم تحقيقا قبل الذى قدمته القناة



الأولى للتيلفزيون الاسرائيلى ليلة الاتفاقية - ١٢ سبتمبر- حيث قال إثنان من أكثر المعارضين للاتفاقية فى أسرائيل أرا ءهما ، وأفرد لهذه المحاور مساحة واسعة لتنفيذ كل بنودها ، بالاضافة طبعا لتحقيق ثان من أمريكا لمحطة المنوعات (MTV) قرر فيه بعض الامريكيين الكبار صدمتهم الشديدة بعد أن ظلوا يناصرون إسرائيل طوال عمرهم ضد الارهاب «الفلسطينى» أيضا فلم ينقل تليفزيون مصر تحقيقا مثل ذلك الذى نقلته محطة (اليوروڤيوز) عن ردود فعل الاتفاقية فى قطاع غزة ونابلس ولبنان والاردن وكيف انقسم الفلسطينيون مع وضد الاتفاقية وكان هذا فى مساء يوم الترقيع..

❖ ❖ ❖

الحقوق المدنية..
والثقافة السينمائية

وقبل الاتفاقية بأيام ، أتيح لى مشاهدة المؤتمر الذى أقيم فى ولاية المسيسبى الأمريكية بمناسبة مرور ثلاثين عاما على أغتيال مارتن لوثر كينج زعيم السود والمطالب بالحقوق المدنية لهم. وقد نقلت المؤتمر قناة (SSPIN)الأمريكية بكامله، منذ الصباح، وكأننا كنا هناك. وتحدث فيه ممثلون لكل الاقليات فى المجتمع الامريكى، وكل الجاليات التى استقرت هناك عن آمالها التى أحبطت فى هذا المجتمع، وعن أمنياتها. وقال السود ماهو أكثر طبعا، خاصة القس «جيسى جاكسون» الزعيم الذى تحدث عن التمييز العنصرى الذى لازال قويا وعنيفا ، وأن الخطوات التى تحققت منذ رفع مارتن لوثر لواء دعوته هى أقل بكثير من المطلوب ولم يكن النقل التليفزيونى لهذا المؤتمر نقلا أعمى، بمعنى أن يضع المخرج الهمام الكاميرا امام الميكرفون ويتركها صماء بكماء تنقل الاصوات والحناجر ،لكنها كانت كاميرا ذكية قدمت بانوراما شاملة للسلوك الامريكى الاحتفالى حتى بمناسبة الاغتيال والاحتجاج، وكيف استطاعوا صياغة اسلوب يخصهم وطقوس تميزهم بغض النظر عن المناسبة ذاتها، ففى المؤتمر قدمت مغنية سوداء دعمها للمطالبة بالحقوق المدنية بالغناء القديم وأخر بنوع من التصفيق المنغم.. لم يشعر أحد بمرور الوقت أو جفاف المادة.

وبالطبع هناك أشياء أخرى غير البرامج الاخبارية والسياسية . فهناك المنوعات التى تغرى الشباب بالتوقف امامها من خلال إغراء التجديد والثراء البصرى والسطوة الأعلامية المتوافرة لما يسمى أغانى القمة THETOP . لكن نفس القناة الشبابية جدا واسمها القناة السوبر SUPER CHANNEL تفاجئنا فى مساء الاحد ببرنامج كامل ومتنوع من الافلام الروائية القصيرة التى أخرجها شباب أو حصلت على جوائز التفرغ فى اكاديميات السينما ومعاهدها ، أفلام البكارة والموهبة لمخرجين من المانيا وبولندا وروسيا وفرنسا وكل البلاد. لاتزيد مدة الفيلم عن نصف ساعة، ولا يوضع فى اطار من الثرثرة أو الوصاية النقدية وانما يقدم باعتباره فنا محترما لهذا الشباب الذى يفضل الاغنية والاستعراض القصير... وغير السينما البرامج الوثائقية الهامة والرائعة مثل ذلك البرنامج الذى قدمته محطة التليفزيون الايطالى (الراى) حول موسولينى وصعود وسقوط الفاشية وبشكل موثق وممتع.. تلك فقط كانت بعض ملامح من اطباق التليفزيون الاجنبية التى ترى العالم بشكل آخر، مختلف وواسع وملئ بالتنوع والجهد المبدع الخلاق..و

أصعب دورات المهرجان التجريبي ومأزق المسرح المصري

عبلة الرويني

للدورة الخامسة لمهرجان القاهرة للمسرح التجريبي، خصوصيتها الصعبة وأهميتها المضاعفة كضرورة ثقافية وسياسية في آن واحد..

فمع أول سبتمبر الماضي وخلال ١٠ ليال شهدت القاهرة احتفالها الثقافي المسرحي.. شارك فيه أكثر من ٤٠٠ مسرحي عربي وأجنبي و٣٤ دولة، في ظل أوضاع أمنية استثنائية، وظرف تاريخي معاد -في اتجاهاته المتطرفة السائدة- للمسرح والفن والثقافة، وتتزايد خلاله المحرمات والتحفظات.

وصاحب المهرجان اعتذارات أوروبية جماعية مفاجئة بالغت في تصوير الحوادث الإرهابية في شوارع القاهرة حتى أن صحيفة (سفيسكا ديجبلاديت) السويدية نشرت في أحد عناوينها قبل أيام من المهرجان **(الإرهاب يهدد ضيوف مهرجان القاهرة)** وهكذا وصلت في اللحظة الأخيرة إلى **د. فوزي فهمي** رئيس المهرجان برقية عاجلة من السويد:

(نأسف لإبلاغكم بقرار فرقة مسرح بيرو بعدم الاشتراك في المهرجان بسبب استمرار الحركة الإرهابية في القاهرة، لقد انزعجت الفرقة لما حدث وأصبح من الضروري اتخاذ هذا القرار المؤسف..)!

ولنفس الأسباب اعتذرت وتغيبت دون اعتذار كل من **(اليونان- البرتغال- فرنسا- الكاميرون- قطر- أوركرانيا)**

وهو ما انعكس بالفوضى على جداول وتواقيت عروض المهرجان.. وارتبك الفكرة الرئيسية التي اختارها المهرجان عنوانا لدورته الخامسة وهي **(التجريب على مادة كلاسيكية)** فعروض الدول المعتذرة في أغلبها كانت تجريبا مسرحيا على المادة الكلاسيكية **(اليونان: مسرحية الفرس)، (السويد: مسرحية هاملت)، (البرتغال: مسرحية انتيجون)، (فرنسا: مسرحية روميو وجوليت)** وهو ما كان يعني بحضورهم حقلا تطبيقيا للمفهوم المطروح للبحث والدراسة.

وفي اختيار عنوان **(التجريب على مادة كلاسيكية)** محاولة لكسر مأزق المهرجان الذي اشتهر طوال أعوامه الخمس السابقة بربط التجريب بالرقص والحركات التعبيرية الصامتة، وإلغاء النص المسرحي.. وهو أيضا محاولة لتحديد مفهوم يقضي على فوضى وعشوائية العروض المسرحية المتنافرة والتي لم تجتمع خلال الأعوام السابقة على تحديد واضح لمعنى التجريب ودوره ووسائله.

والتجريب على مادة كلاسيكية درسا وإطار عمل أراده المهرجان لإسقاط كل شكلية تجريبية، حيث لا تجريب بلا محتوى ولا تجريب في الفراغ.. فمن مكونات الشرط التاريخي- كما يرى **د. فوزي فهمي** رئيس المهرجان **(إن الماضي حاضر فينا، وأن كل مبدع هو جواب على الإبداعات السابقة)**.

لكن الدرس المفهومي الذي اختاره المهرجان، لم يجد الصدى الواسع، ولم يحقق ما كان منتظرا منه من محاولة للتقارب والتفاهم حول مصطلح التجريب، والذي ظل عموميا وإطارا مفتوحا للتحاور والابتكار والجدة وكسر التقاليد بينما تناقض العنوان بافتتاح المهرجان بالعرض المسرحي الراقص **(سقوط ايكاروس) إخراج وليد عوني**، وبالعديد من العروض الصامتة التي ألقت بعيدا بالنص المسرحي مقتصرة على الرقص والحركات التعبيرية حتى أن لجنة التحكيم الدولية قامت باستبعاد الرقص من التقييم الموضوعي لعروض المهرجان.

وفي الوقت الذي تسببت الاعتذارات المسرحية في عدم توافر مادة تطبيقية من رصد خطوات التجريب وتطورها وأساليب التأويل المختلفة للمادة الكلاسيكية.. بدا الخلاف نظريا أكثر منه إجرائيا. على حين أن



سنغافورة فرقة الممارسة المسرحية عرض يوم قابلت فيه الأمير

(التجريب) فعل إجرائي أكثر منه فعلا نظريا معرفيا.. إنه المعمل الذى يتم خلاله اختبار المادة المسرحية للوصول إلى إضافات جديدة مبتكرة.

فى رأى الناقد الانجليزى مارتن إسلن أن التجريب على مادة كاسيكية لايجب أن يطاول النص وإنما يقتصر فقط على الوسائل والتقنيات..بينما يرى المؤلف الفرنسى أرمان جاتي أن ادخال العمل الكلاسيكى فى حركة الحاضر يعنى ربط المعرفة التى لدينا بالخط الذى منه تفجر العمل .

أما الناقد المغربى عبد الرحمن بن زيدان فيرى أن قراءة مضمون المسرح تحكم معرفتنا العربية المسرحية، وهى قراءة تصادر فعل الكتابة وتحجم من قوة التمسرح والمسرحية فى غياب مقاربة مكونات المسرح.

أما عروض المهرجان التى استندت على النصوص الكلاسيكية فقد تجاوزت تعريف مارتن اسلن حين اعادت تركيب وتفكيك النص المسرحى الكلاسيكى بتقنيات وتشكيلات جديدة على المشهد المسرحى حاولت خلاله فك الاكليشيهات وكسر قدسية النص لفهم لغات أخرى فى علاقتها المتشابكة باللغة المكتوبة..كما فعلها العرض الأسبانى (حلم ليلة صيف). والعرض الهولندى (فاوست) والعرض الألمانى (انتيجون).

أما العرض المصرى (ماكبث) فلم يرق إلى مستوى مقاربة النص الشكسبيرى بعد أن أفرغه تماما من رؤيته المتماسكة دون مقدرة على صياغة رؤية واضحة..فبدا مشوشا هشا ينتمى إلى شكلية حركية مقلدة لاتمتلك مقومات التأثر والتأثير بعد أن عزلت الشكل والرؤية عن كل سياق تاريخى أو اجتماعى..

إنه التجريب فى الفراغ، و معزولا عن كل المفاهيم والواقع ولهذا وصفته لجنة التحكيم الدولية بانه تجريبية مدرسية لاتساوى شيئا.

وبينما استطاعت بعض الفرق المسرحية العربية(البحرين، السعودية، ليبيا) والتى لم يتأسس لديها مسرح بعد ولاتمتلك تاريخا مسرحيا بالقياس للتاريخ المسرحى المصرى(النسبى) أن تحظى بالإشادة من لجنة التحكيم الدولية.. واحتكرت الممثلات العرب (سوسن أبو عفار- سوريا) (وجليلة بكار وصباح وفاطمة- تونس) كل جوائز المهرجان..خرجت مصر كما كل عام من كل التقييمات والإشادة.

ولعل ٥سنوات هى عمر المهرجان دون أية إشارة إيجابية لعرض مسرحى مصرى، هو تسليط للضوء على حقيقة واضحة هى أزمة الواقع المسرحى المصرى وانهياره، وهو المشهد المتكرر كل عام، حين يكتشف جميع المسرحيين والمسئولين أن لامسرحيات صالحة لتمثيل مصر بالمهرجان أو صالحة لافتتاح المهرجان، ليتم تلفيق مسرحى سريع يكشف عن غيبة المنهجية والتخطيط فى العمل المسرحى. وغيبة الحركة المسرحية القادرة على الاحتكاك والتأثر وتطوير الذات معرفيا. إننا نقدم المهرجان التجريبى دون أن نمتلك تقاليد مسرحية أو إمكانيات أو أدوات تضعنا بعافية على خشبة المسرح.. ليواجهنا المهرجان كل عام أمام أنفسنا دون قدرة على التطوير والمراجعة.

ومن لايتقدم يتراجع كما ذكر رئيس المهرجان فى كلمته الافتتاحية. ونحن متراجعون.. متراجعون!



عرض الفرس/«أتيس» اليونان..والاعتذار عن المهرجان



زكى نجيب محمود.. وداعًا
فيلسوف العقلانية المحايدة

فريدة النقاش

رحل المفكر والفيلسوف العربى زكى نجيب محمود عن عالمنا فى الشهر الماضى عن ثمانية وثمانين عاما بعد أن أغنى المكتبة العربية بما يقارب أربعين كتابا من تأليفه بالاضافة للترجمة.

رحل مفكر موسوعى تشعبت اسهاماته من الفلسفة- إهتمامه الأول- للأدب والفن والتراث ، فامتلك بذلك حجر الفلاسفة الذى يحول التراب الى ذهب كما يقولون، ولعب دورا تنويريا رائدا لاشك فيه حين خاض معاركه ضد الكسل العقلى والخنوع الروحى، ودعا لاعمال روح النقد منذ كتب أول مقال له سنة ١٩٢٧ حيث واصل الكتابة والبحث منذ ذلك الحين دون انقطاع يقول زكى نجيب محمود.. « أننى إستهدفت بهذه الاعمال الكثيرة والمتنوعة هدفا بعينه يمكن رؤيته من خلال هذه الاعمال وهو الدفاع عن العقل والحرية معا». ثم يضيف فى حوار له مع الناقد عبد الرحمن أبو عوف» «أننا لو نظرنا نظرة مدققة فى صميم حياتنا لوجدنا أنها حياه يكاد يمتنع فيها العقل والحرية معا..»

ويقول الدكتور فؤاد زكريا أن كتاباته كلها كفاح فى معركة واحدة طويلة متصلة، هى معركة الدعوة الى الانضباط فى الأفكار والتدقيق فى الأقوال، وإخضاع الأحكام الشائعة للفحص والاختبار. وهى الفكرة التى يؤكدها الدكتور ماهر شفيق فريد فى قوله إن «زكى نجيب محمود» ينتمى لجيل «حرص على إتقان العمل، وتحرى الدقة، وعدم تعجل الثمار..»

وزكى نجيب محمود فى رأى فريد بكلمة واحدة هو- الى جانب عبد الرحمن بدوى أعظم قمة فلسفية شهدها الفكر المصرى فى عصرنا »

وزكى نجيب محمود هو أبرز دعاة الفلسفة الوضعية المنطقية فى الوطن العربى وأغزرهم إنتاجا بلامنازع وهى فلسفة تركز على المنهج العلمى التجريبى، وترى أن المعرفة الواقعية تجريبية بالضرورة وصدقها يعتمد على مبدأ التحقيق والفلسفة طبقا للوضعية المنطقية تترك كل شئ على ماهو عليه، أى أنها تكتفى كما قال ماركس واصفا الفلسفات السابقة على المادية التاريخية الجدلية بتفسير العالم دون العمل على تغييره.

كذلك فإن الوضعية المنطقية بإقتصارها على تحليل اللغة دون التعرف على ماتعبر عنه اللغة وتحليله بدوره ، يؤدى حتما لنفى أى دور للفلسفة فى تغيير الواقع أو التطلع لعالم أفضل. كذلك تغيب عنها القراءة التاريخية للفكر البشرى فى كل البلدان والمراحل، وهو الغياب الذى أدى بأهم فلاسفة الوضعية المنطقية فى الوطن العربى الى قراءة التراث العربى الاسلامى قراءة انتقائية وتوفيقية فى أغلب الأحيان حيث برزت نظرته الثنائية التى تصنف كل ظاهرة فى العالم الى وضع ونقيض لاعلاقة بينهما الا التضاد المطلق.

وبالرغم من هذه المحدودية فى آفاق الوضعية المنطقية ونزوعها البراجماتى النفعى الذى يمكن ترجمته كما يقول محمود أمين العالم الى شعار «اللى تكسب به العب به فقد دفعت جهود زكى نجيب محمود وتلاميذه فى اتجاه تأسيس صرح العلمانية التى تقاتل الآن واحدة من أهم معاركها ، حين أكد فى كل كتاباته على أن «مجال الايمان الدينى مختلف عن مجال التفكير المقيد بمنطق العلم..» وإن «نهوضنا مما نحن فيه من تخلف عن ركب الحضارة العصرية مرهون بتغيير المنهج لتكون الكلمة الأولى والأخيرة للتجربة العلمية..» وحيث لاينبغى أن يكون هناك سلطان على العقل إلا العقل نفسه.

ثم تأسيس منهج للنظر العقلى المتحرر من العاطفة للتراث العربى- الاسلامى حتى نكون قادرين على تملك ماضينا والسعى لإبداع حاضرنا.

ويرى د. حسن حنفى أنه بالرغم من أن المشاريع العربية المعاصرة فى كثير منها مازالت مرتبطة بثقافة المركز، إلا أنها ليست تابعه لها، أحيانا تأخذ مذاهبه ومناهجه كأداة للتحليل، ومع ذلك فهى تدل على رغبة دفينة فى الابداع، وفى التعبير عن الواقع المحلى، وعن استعمال ثقافة الآخر من آجل تجديد مسار الأنا..»

ولهذا يستخلص «فؤاد زكريا من إرتباط مشروع زكى نجيب محمود بالفلسفة الوضعية المنطقية إمكانيات جديدة «فالربط بين الوضعية المنطقية وبين تيارات غربية محافظة قد يكون صحيحا من الناحية النظرية، وخاصة اذا تأملنا النتائج التى تترتب على هذه الفلسفة فى نظرتها الى المجتمع، ولكن أستاذنا لم يكن يعنيه من هذا المذهب إلا جانبه النقدى فحسب : أعنى ذلك الجانب الذى يساعد على تطهير الفكر من التكاسل والتراخى..».

لقد دأب على تحريك الساكن وإثارة الأسئلة وخوض المعارك بدعوته الملحة لأعمال العقل نشدانا للحرية، ذلك «لأن الناس- كما أكد الفلاسفة منذ حدثنا أفلاطون عن سجناء الكهف- يرتاحون للمألوف، ويسكنون الى الشائع، ويبغضون من يخرجهم من ليل الاذعان والتسليم الى فجر التساؤل والنقد ثم يصعدبهم الى نهار الحقيقة الساطع. ومن هنا كانت تلك المعارك التى لاتنتهى والتى خاضها أستاذنا خلال كفاحة من أجل التنوير لامع

القراء المتزمتين فحسب، بل مع اعداد لايستهان بها من قادة الرأى الذين لاتزدهر دعواتهم الاوسط عقول رفعت الرايات البيضاء، ولم تعدلها من وظيفة سوى التصديق الخامل.» كما يقول الدكتور فؤاد زكريا.

ومع ذلك فإن محدودية النظرة الوضعية للواقع الاجتماعى أدت بالتالى لمحدودية الأثر التنويرى لاسهامه الذى يتضاءل.

أمام إسهام الجيل السابق فقد اهتم الجيل السابق من مفكرى التنوير بالتغيير الاجتماعى اهتماما موجبا إنعكس فى كتاباتهم ونشاطاتهم العملية فأنشأ لطفى السيد جامعة وكرس طه حسين جزءا كبيرا من جهده لنشر التعليم وتحسين أدائه. ولكن **زكى نجيب محمود** انطلق من تصور سرعان ماكشف الواقع زيفه، الا وهو **أن القضية الاجتماعية قد حسمت بما أنجزته ثورة يوليو ولذا لم تحظ مسألة العدالة فى توزيع الدخل أى «حتى نشر التعليم وتطويره باهتمام حقيقى فى مشروعه الفكرى».**

ومع ذلك، وبالرغم من جدة أفكاره وجرأتها وماتميز به أسلوبه فى الكتابة من مقدرة على مخاطبة الجمهور العام خروجا على الحدود الأكاديمية الضيقة، فنستطيع أن نقول أن حصاد عمله لم يتجاوز عملية إعادة انتاج المأزق الشامل على الصعيد الفكرى، فكل قضايا أول القرن مطروحة علينا من جديد ولنقرأ «نصر حامد أبو زيد» وهو يحلل لماذا فشل خطاب المنورين الأوائل بدليل أن كل القضايا التى طرحوها مازالت تتجدد وكأننا ننطلق من نقطة الصفر يرد «نصر» فشلهم **«لأنهم مارسوا التجديد على أساس نفعى لتحقيق مهمة تقبل الحضارة الأوربية. سالكين فى منهجهم التلفيقى نفس منهج السلفيين فى تأويل الاسلام لرفض هذه الحضارة وإقامة الدولة الدينية** وذلك لعجزه عن انجاز وعى علمى حقيقى بالتراث الدينى الذى تحول الى منطقة محرمه تتأبى على التحليل..»

أليس هذا هو مافعله زكى نجيب محمود حين غير اسم كتابه من خرافة الميتافيزيقا الى الموقف من الميتافيزيقا فى أخر حياته.

بل إنه قد أوقع هو نفسه كمفكر فى تناقضات عميقة على صعيد الممارسة فرغم دفاعه المجيد عن العقل والحرية لم يجد غضاضة فى أن يخوض المعركة ضد الشعر الجديد إلى جانب العقاد وقال فى رفضة لهذا الشعر «أنه لايبرز الطابع القومى المميز للأمة، وأنه لابد من اطار دائم للشعر يحتفظ لها شخصيتها المستقلة، وأن هذا الشعر يستقى مصادره من منابع غير عربية وغير إسلامية..»

وحين صدر قانون العيب الذى تعتبره الحركة الديمقراطية قانونا مقيدا للحريات بكل المقاييس يضع بذرة مكارثية خبيثة فى الواقع السياسى الثقافى، كتب زكى نجيب محمود مقالا يؤيده وأن بتحفظات.

وفى الثمانينات قامت معركة بينه وبين **الشيخ محمد متولى الشعراوى على** صفحات جريدة الأهرام حول الدين والخرافة شارك فيها الدكتور **«يوسف ادريس»** وسرعان ماانسحب المفكران العلمانيان أمام قوة الهجوم باسم الدين على أفكارهما التقدمية المستنيرة حول التأويل والخرافة. ولم يكن الانسحاب مرة أخرى تعبيرا عن حدود الشجاعة الشخصية للكاتبين بقدر ما كان **تعبيرا عن ازدواجية الطبقة التى لاتريد أبدا أن تقطع طريق الفكر الحر أمام الجماهير العريضة، أو تهمل من المفكرين الأحرار رموزا منتصرة** اضافة إلى أن الكاتبين آثرا السلامة على الصعيد الشخصى خاصة وأن جناحا لايستهان به من الرأسمالية المصرية التابعة فى الحكم وخارجه لا يتورع عن استخدام الدين لقمع الجماهير.

وخلاصة الأمر إن إخفاق مشروعه التحديثى الجزئى ليس إخفاقا شخصيا ولكنه تعبير بليغ فى دلالته عن اخفاق البورجوازية فى التحديث أى فى التحول لرأسمالية عصرية مستقلة، وفشلها فى حل أى قضية تصدت لها حلا شاملا وجذريا، من قضية الاستقلال الوطنى وصولا الى قضية الفلسفة وأحد موضوعاتها الرئيسية الحرية الانسانية.

لذلك سوف نقرأ بأسى ودهشة دعوة الفيلسوف العربى الراحل المتكررة التى ترى «.. **الجواب الواحد الواضح هو أن تكون مصر قطعة من أوروبا كما أرادها إسماعيل وكل من يريد لها النهوض...»** لأنه اذ كتب ذلك وأكده مرة أخرى وثالثة.. لم يلتفت للخراب الذى أحدثته عملية الالحاق بأوروبا فى عهد إسماعيل، ثم الالحاق بأمريكا فى عهدى السادات ومبارك ثم والتأييد لاتفاقيات كامب دافيد لانها تقيد ربط مصر بالغرب. فمسألة الحرية فى منظومته الفكرية لاتتجاوز حدود الفكر الفلسفى ونقاشات المثقفين، الى الحرية بمعناها الأشمل أى التحرر من الاستعمار والاستغلال الطبقى وصولا لسطوة الميتافيزيقا.

لقد حكمته فى النظرة للتراث فكرة ثلاثية الأبعاد تقوم على الانتقاء والاستخدام، ولم ينشغل أبدا بعملية إنتاج معرفة علمية بهذا التراث وكيفية نشأته وطرائق فعله فى الحياة العقلية والروحية للعرب سواء فى القرون الماضية أو فى حاضرهم اذ قضى وقتا طويلا يبحث «عن نقاط يلتقى فيها تراثنا بجوهر العصر الحاضر..» أى أنه كان بحثا عن لقاء على أرض التجريبية الخالصة المحايدة.

وانتهت به هذه المحاولات الى النظر للتخلف العلمى والحضارى العربى باعتباره تخلفا فى بنيه الفكر والعقل ليلتقى بذلك مع تيار رئيسى فى الاستشراق يرى الشرق **شرقا والغرب غربا بسبب الاختلاف العرقى والبيولوجى والعقلى.**

وكان «زكى نجيب محمود» وقد ضع مجموعة من الاستحكامات القوية بين فكره الوضعى التجريبى وعقلانيته المحايدة من جهة، وتراث الفكر المادى التاريخى من جهة أخرى، باضافاته التى لايمكن تجاهلها، واتجاهه لحل المسألة الفلسفية حلا ماديا شاملا كل الجوانب، **وهى جميعا استحكامات طبقية** اذ أن زكى نجيب محمود هو واحد من مفكرى البرجوازية العربية الكبار.. فعقلانيته المحايدة هى انحياز صريح لبرجوازيته كما سبق القول التى لم تغضب عليه أبدا فهو ابنها البار وضمير أزمتها المستحكمة، بقدر ماهو ابن الوضع العام فى مرحلة تاريخية كاملة. من ملامحها عجز الطبقة العاملة عن بلورة فلسفة متكاملة أنه بيت البورجوازية الطبيعى بجلالها وتدهورها وطرقها المسدودة نهت ماهو إيجابى وماهو سلبى فى تجربتها الفكرية ورؤيتها للعالم ومحدودية أفقها، فكما يقول ماركس **«لايخرج الفلاسفة من الأرض كما تخرج النباتات الفطرية، وإنما هم ثمار عصرهم وشعبهم، وهم العصارة الأرفع شأنا والأثمن. والأبعد عن أن ترى والمعبرة عن نفسها بالأفكار الفلسفية. إن الروح الذى يبنى الأنظمة الفلسفية بعقول الفلاسفة هو نفسه الروح الذى يبنى السكك الحديدية بأيدى العمال. فليست الفلسفة خارجة عن العالم، كما أن الدماغ- وأن لم يكن فى المعدة- ليس خارجا عن الانسان..»**


بصراحة الجو ملبش وأنا خايف لنتصادر.. تيجوا نبعت الجورنال فاضي كده للحكومة يكتبوا فيه اللي هما عايزينه و يرجعوهولنا تاني .. ؟!!

الإلهي.. والوضعي

كثر في الآونة الأخيرة استخدام تعبير القوانين الوضعية، مما يفيد أن تلك القوانين تقابلها قوانين غير وضعية وضعها الإله أو الرب، وتستخدم التيارات السياسية التي ترفع راية الإسلام لتكريس هذا الوعي المزيف لدى الجماهير، ويستخدمون تلك المقابلة بين ماهو إلهي وما هو من وضع البشر للإيحاء بأنهم عندما سيحكمون فإنهم سيحكمون بقوانين الله وباسمه وتحت رايته، وهذه المقابلة في أساسها مغلوطة وتستخدم لأغراض سياسية، فجميع القوانين سواء المتخذة من الكتب السماوية أو من مصادر أخرى هي قوانين وضعية، بمعنى أن الشرائع عندما شرعت للناس القوانين لم تأت بشيء يخالف أعراف المجتمع ونواهيه لذلك قال الله للرسول (خذ العرف وأمر بالمعروف وأعرض عن الجاهلين).

أي أن الله قد أمر رسوله بأن يأمر بما تعارف عليه الناس.

وعلاوة على ذلك فنحن نرى أن جميع القوانين المصرية مطابقة للشريعة وأحكامها ففي المسائل المدنية على سبيل المثال هناك قاعدة لا ضرر ولاضرار وهي تقابل المادة/ ١٦٣ من القانون المدني التي تنص على أنه (كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم مرتكبه بالتعويض) والقرآن يأمر بأن نوفي بالعقود والقانون المدني يجعل العقد شريعة المتعاقدين.

كما يوجد في الفقه الإسلامي قاعدة الضرورات تبيح المحظورات وهو مايقابل في القانون المدني نظرية الظروف الطارئة والأمثلة عديدة فجميع القوانين المدنية لاتخالف الشريعة، وقد ثار الخلاف حول الفائدة على اعتبار أنها هي الربا المحرمة شرعا، ولكن حقيقة الأمر تخالف ذلك إذ أن الربا المحرم شرعا هو الذي يكون بين شخصين ويتضاعف أضعافا مضاعفة وينتهي باسترقاق المدين، ولكن الفائدة في القوانين المصرية التي تعد بمثابة تعويض عن تأخير الدفع للدين من ٥٪ إلى ٧٪ تخالف ذلك.

وأحكام الشريعة مطبقة بالكامل في مسائل الأحوال الشخصية والمواريث والوصية والقوانين الجزائية هي كلها من سبيل التعزيرات لاستحالة تطبيق الحد لسبب أو لآخر.

وفي مسائل الإثبات في المواد المدنية والتجارية توجد آية واحدة تنص على أنه (ياأيها الذين آمنوا اذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه» سورة البقرة. وهذا موافق لنص المادة / ٦٠ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية التي تقرر أن التصرف القانوني الذي يزيد نصابه عن حد معين لايثبت إلا بالكتابة) والأمثلة على ذلك عديدة.

أما القول بأن القوانين المصرية منقولة عن القوانين الفرنسية، فذلك محض جهل وادعاء مزيف، فالقوانين الفرنسية قد نقلت أصلا من القانون الروماني وهو قانون الشعوب وهو يعد تقنينا لكل الأعراف والعادات والتقاليد التي كانت سائدة في ايطاليا واليونان وفرنسا والشام ومصر، وعند وضع القوانين في عهد نابليون اعاد الفقهاء الفرنسيون صياغة قواعد القانون الروماني بما يتناسب مع عصرهم مع إضافة ما استجد من متغيرات، وعندما أرادت مصر القيام بنهضتها القانونية عام /١٨٨٣م بعد إنشاء القضاء الوطني أخذت من القانون الفرنسي ما يتلاءم مع أعرافها وتقاليدها وشريعتها، واستعان المشرع المصري بالتنظيم والتبويب والصياغة، كما نستعين حاليا بكل وسائل التكنولوجيا.

إذن القول بأن القوانين المصرية منقولة من القوانين الغربية هو قول عار من الصحة، وحتى أن صح فهو لايعيب القوانين ولايخالف الشريعة طالما يتماشى مع حاجات المجتمع.

أشرف دهشان
المحامي - الاسماعيلية.

العروبة والشرق أوسطية

لمصلحة من إقامة السوق الشرق أوسطية ومن هم أعضاؤها؟ لانجد من الندوات والصحف سوى لف ودوران ولا إجابة مباشرة، وإنما محاولات تجميل ولكن «إيه تعمل الماشطة في الوش العكر» فالتعاون المصري الاسرائيلي في مجال الزراعة، تطالعنا بشأنه الصحف على لسان خبراء متخصصين بكلام كثير عن البذور القاتلة للأرض والمبيدات المسببة للأمراض الفتاكة مما أدى إلى فشل زراعات كثيرة وتراجعها في الأسواق الأوروبية أمام الصادرات الاسرائيلية (البطاطس- الموالح) واستطاع اللوبي الصهيوني في وزارة الزراعة مد نفوذ الصهيونية الى مختلف نواحي الشئون الزراعية. وفي مجال السياحة يستخدم السياح الاسرائيليون منشورات وبيانات توزع على السائحين لجذب السياحة إلى إسرائيل بدلا من مصر، بخلاف تهريب المخدرات والعملات المزورة إلى مصر، ويجدون في الصهاينة العرب من يساندهم ويتحمس لهم.

وفي هذا المجال أدعو جامعة الدول العربية إلى تنشيط

د. يوسف والي



المفاهدات والمواثيق العربية الداعية إلى تنظيم التبادل العربي-وهو ما يؤدي لخلق سوق عربية مشتركة بديلة للسوق الشرق أوسطية، وأقترح البدء بعدد من الدول العربية لأنه من سابع المستحيلات الآن التوصل لاتفاق عربي كامل وأسأل المؤيدين للسوق الشرق أوسطية، هل ضاعت حمرة الخجل من وجوهكم؟. وهل سيكون عدد القذائف الصهيونية على لبنان من حساب السوق؟ أم سيستورد العدو الرصاص المطاطي من الدول العربية لقمع أطفال الحجارة؟ قليلا من الإحساس بالمسئولية القومية، فلدينا من الإمكانيات مايكفي لتحويلنا إلى أمة مصدرة، لاأمة منهوبة. لقد ساعد ليبيا على تحمل الحصار الأمريكي حدودها مع مصر وتونس.. أفيقوا يرحمكم الله!

غريب الشيخ
اسكندرية- الدخيلة

السلطة تستفيد من الإرهاب

قضية الإرهاب طالما تؤرقنا وتضيف إلى أعباء الوطن أعباء جديدة قد يطول الوقت للقضاء عليها. وادعاء السلطة بأن الإرهاب مرتبط بالجماعات المتأسلمة فقط هو ادعاء خاطئ. فالإرهاب هو إرهاب السلطة أولا ثم إرهاب الجماعات المتسترة بالدين ثانيا، والثاني نتيجة حتمية للأول وتصفية لحسابات قديمة... فالارهاب كان وسيظل موجودا في فكر وأيديولوجية هذه الجماعات منذ الأربعينات وقبلها، وليس كما يتحدث الإعلام الحكومي وبعض المثقفين بأنه جديد على مصر المحروسة. كان الإرهاب موجودا دائما، لكن كان ينشط أو ينحسر من ظرف لآخر. ويبدأ نشاطه يصبح خطرا حقيقيا منذ السبعينات عندما استعانت بهم السلطة القائمة آنذاك لضرب اليسار ثم ما لبثوا أن وجهوا ضربتهم لرأس السلطة ذاتها (مقتل السادات). والنظام الذي بدأ وقتها سياسة الانفتاح واستمر فيها حتى الآن ليفتح أبواب مصر على مصراعيها أمام الفساد والانحطاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والأخلاقي، يقوم بهذه الهيصة الاعلامية والحملات الأمنية العشوائية حتي ينسى الناس ما يفعله بهم وبمصر ويمرر في هذه الهيصة بعض صفقاته المشبوهة مثل بيع ثروة مصر القومية القطاع العام، وإصدار قانون النقابات المهنية وقانون الإرهاب وغيرهما.

إن الحكومة لم تعلن مسئوليتها بأي درجة عما يحدث، وتناست التفاوت الكبير في مستويات المعيشة والذي يزيد كل يوم، ونسيت الفقر والجهل والمرض، هذا الثالوث الكفيل بتدمير أية أمة وأي وطن في زمن قياسي، ونسيت أن ٦٨٪ من الشعب يعيشون تحت خط الفقر، و٥،٣ مليون عاطل ضحايا سياسات اقتصادية متخلفة.. ثم يرتفع عويلها بعد ذلك صارخة إرهاب.. إرهاب!.

وليس معنى ما سبق أنى مع هذا الطرف ضد ذاك بل أنني أرفضهما معا فكلاهما يحرف النضال الوطني عن خطه المفترض والذي ينبغي أن يكون ضد الامبريالية والصهيونية ويصرف أنظار المواطنين عن أعدائهم الحقيقيين بخلق أعداء وهميين، مما يسهل لأية جهة اختراق الوطن وتدميره.

أنور السادات



أحمد ابراهيم مصطفى-موظف بمحكمة اسكندرية الابتدائية.

السلفية السلطوية

تتبارى الحكومة مع الجماعات الاسلامية في تقديم المسكنات للمجتمع الذي يعاني حالة من المرض سببها الحكومة وسياساتها، وهي لاتريد علاجها، وتكتفي بالمسكنات التي تزيد الحياة سوءا. المباراة مع الجماعات الاسلامية تتم عبر اذاعات خاصة للدين وبرامج مزدحمة في الراديو والتليفزيون والمساجد (وكله أكل عيش) إلى أن قويت شوكة الفكر السلفي المتخلف السلطوي البعيد عن جوهر الأديان، المرتد إلى الاتباع لا الابداع، والى الفقية المعصوم بدلا من العالم المجرب! وترك الأمر لإيران تدعم بناء مقرات لأحزابها في كل شارع وحارة في الأحياء الشعبية بمصر (مساجد وعيادات ومدارس) مدعمة بكافة الأجهزة تؤازرها المطابع التي تطبع أفكارهم يوميا- خاصة أيام الجمعة- وأصبح سهلا للقائمين على هذه المقرات استيعاب الصبية والأطفال والشباب عن طريق الهدايا والدروس المجانية والنقود، وبدلا من أن يتحول هؤلاء إلى دم يجري في عروق المجتمع، تلتقطهم تلك المقرات بعد أن يكونوا قد انضموا إلى جيش العاطلين بسبب سياسات الحكومة، التي تواجههم بدورها بالطرق الأمنية (أي المسكنات) لا بالعلاج الشامل!

عبد الله الخطيب-دمنكة-دسوق-كفر الشيخ

حسين كامل بهاء الدين



التعليم العشوائي!

١٣طالبا مفصولين من شعبة التعليم الابتدائي أدبي بتربية أسيوط يلجأون لوزير التعليم د.حسين كامل بهاء الدين لإنقاذهم من الفصل نتيجة نظام التعليم العشوائي ولإصلاح مسار التعليم في إحدى الجزئيات التي تكشف عنها تجربتهم. المفصولون استنفذوا مرات الرسوب لسقوطهم في مواد العلوم والرياضيات رغم أنهم بالقسم الأدبي، لأن التخصص يبدأ من السنة الثالثة! ويتساءلون لماذا لايتم التخصص من السنة الأولى، حتى لايعاني طلاب الأدبي من دراسة العلوم والرياضيات، وطلاب العلمي من دراسة التاريخ والجغرافيا؟! وهل يمكن كحل جزئي السماح لطلاب الفرقة الثانية الراسبين بدخول امتحان الدور الثاني في أكثر من مادتين، وليكن ٤مواد؟.

سيد عبد الراضي عبد الرحيم-القوصية- اسيوط

٧ فوائد للإرهاب

عند عودتي من العمل بادرتني صغيرتي، التي استنفذت جهودي لإقناعها بمزايا التعليم الفني، وخاصة وأن قدراتنا المالية لاتقوى على الثانوية العامة «لو كنت طلعت لعيب كورة زى رضا عبد العال كنت زمانك أحس من كده ياباپا»

واستكملت زوجتي الحديث عن أحذية المدارس والشنط والمرايل والمصاريف الدراسية والدروس الخصوصية، ناهيك عن المتطلبات اليومية الملحة، وكيفية تدبيرها خاصة وأن المرتب ١٥٠ جنيها بعد ٢٢سنة خدمة وأسرة من سبعة أفراد.

بعد فحص واستقراء قررت اختصار الطريق وأن أصبح إرهابيا فللإرهاب سبع فوائد.

أولا: عملية اقتصادية فالزى الأفغانى مريح وغير مكلف، وهو السلعة الوحيدة المدعومة حاليا رغم أنف عاطف أغا وصندوق النقد الدولي، فضلا عن توفير أمواس الحلاقة والاستغناء عن الحلاق ومتاعبه اليومية التي يبثها في أذني كل شهر مرة.

ثانيا: سوف أصبح مهيب الطلعة يتحاشاني الكل والإخوة الدقنجية سوف يتبارون في إنهاء مصالحي في أي موقع، وأعدائي سوف يخشون بأسي حفاظا على حياتهم وخوفا من التصفية الجسدية.

ثالثا: سأوفر ثمن السجائر والشاي واستغني عن جهاز «التليفزيون» والغسالة والتسجيل والبوتاجاز فكلها مستحدثات وبدع وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة...

رابعا: من اليسير أن أصبح أميرا، وما أدراك ما الأمير، خاصة وأنني أقتنع بقدر لابأس به من إلباس ثوب الباطل حقا والحق باطلا، وقدرتي على البسملة والحوقلة وزوغان العينين وزغرغة الشفتين والارتداد.

خامسا: لاتستطيع زوجتي أو أولادي مطالبتي بفساتين أو أحذية، فذلك من الوثنية وقانا الله ووقاكم.

سادسا: سوف يتفضل علينا الشيخ «المحلاوي» بفيوضاته الاقتصادية لنبيعها ونربح منها ما بين سواك وعطور وساعات رقمية وأعشاب طبية وجوزة الطيب العجيبة وكلها من خيرات الله وبأموال المجاهدين.

سابعا: تيمنا بجاري الإرهابي من وجهة نظركم.. حاليا ربنا فتح عليه ما بين السعودية واليمن وأفغانستان والسودان في رحلات الشتاء والصيف.

وقد أكلف بعملية تكون سر شهرتي ووكالات الأنباء والصحف والإذاعة تتصدرها صورتي وأخباري- وبعد أن ننتهي من الحكومة الكافرة يأتي دور الناصريين والشيوعيين والتقدميين والليبراليين والعلمانيين والمسلمين والمصريين ، لتصبح مصر إرثا خالصا للإخوان وعلينا جميعا لعنة الله في زمن الانحطاط!.

محمد حجازي - المحلة الكبرى

لهذا أقول لا

مع تركز الثروة في يد قلة طفيلية وتفشي الفقر الذي أصبح قنبلة شديدة الخطورة على المجتمع كله. يسعى النظام لتركيز السلطة في يد القلة الطفيلية وإبعاد الفقراء عن أجهزتها.

فوظيفة وكيل النيابة محظورة على أبناء الفقراء مهما كانوا متفوقين في القانون. إذ أنه لايجوز لأولاد الرعاع أن يحاكموا السادة. أو يحكمون بينهم. ولكي تصل لهذه الوظيفة يجب أن يكون لديك أطيان أو عقارات أو أرصدة في البنوك أو ضامن من طبقتهم يسمي الواسطة!

ومنذ ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٨٥ تقريبا كانت الكليات العسكرية مفتوحة لأبناء الفقراء والأغنياء معا لكنها الآن تتطلب نفس الشروط السابقة. وكذلك كليات الشرطة، والمناصب السياسية والإدارية العليا.

وإمعانا في تعميق الطبقية تم افتتاح الجامعة الأهلية التي تقتصر على أولاد القمة! ولاشك أن كل هذا يدل على رعب السلطة وفزعها من قنبلة الفقر التي صنعتها وضاعفت قوتها بيديها، إنها سياسات حكم لافساد ضمائر وأخلاق كما يدعي البعض. واليكم فقرة من حيثيات حكم محكمة أمن الدولة العليا عام ١٩٨٤ في إحدى قضايا الفساد «أن المحكمة تدق ناقوس الخطر لتنبه الحكومة أن هذا الفساد ليس فسادا خلقيا ولكنه فساد مقنن ومشرع ومحمي بأجهزة السلطة وأن هناك في مجلس الشعب من يفصلون القوانين على حسب مصالحهم».

مصطفى النجار- دمنكة -دسوق- كفر الشيخ.

نحن وفهد والبريد

■ الصديق فهد محمد أحمد من السيدة زينب يعتب علينا عدم نشر رسائله العديدة، ونؤكد للصديق فهد أن هذه أول رسالة تصلنا منه- على الأقل منذ عام تقريبا- ويبدو أنه إما أن المشكلة في البريد، أو أنك كنت ترسل على العنوان السابق للمجلة..وعلى أية حال سعدنا برسالتك وفي انتظار رسائل أخرى..

المحرر

رغم أنف المنتفعين.. لا

رغم كل محاولات خدام الرئيس لتضليلنا وإيهامنا بأن مصر تعيش أزهى عصورها في ظل حكمه السعيد، فإننا نعرف أنهم يتكلمون وبطونهم ملأى، وأرجلهم دافئة وهم منفصلون تماما عن الشعب المصري المطحون الذي ينطق شكله قبل لسانه بالبؤس الذي يرسف في أغلاله، إننا بقانون العلة والمعلول يمكننا معرفة اللاحق بمجرد رؤية السابق، فإذا كان السابق في ١٢ سنة من حكم مبارك التبعية للغرب وأمريكا وحكم الفرد وتدهور أوضاع المعيشة والبطالة وارتفاع الأسعار والفساد وقوانين سيئة السمعة وانتهاك حقوق الإنسان والتعذيب وتزوير الانتخابات الذي هو عماد كلمة نعم، وتدهور التعليم والصحة وتجريم أي عمل سياسي للمعارضة إلا ما ينحصر في المقرات والصحف، فإن اللاحق يمثل غدا أغبر لنا ولمصرنا العزيزة، ولهذا أذهب صديقي القارىء إلى الاستفتاء وقل مثلي لا لمبارك.

فهد محمد أحمد

عفوا.. وننتظر رسائلك

■ الصديق أشرف صادق- الشرقية:

مجلدات «اليسار» موجودة بمقر المجلة. كل مجلد يضم ٦أعداد بسعر ١٥ جنيها، والمجلدات الموجودة من العدد الأول وحتي ديسمبر ١٩٩٢.

ملوخية.. بلا أرانب

مشاغبات

كان المرحوم محمد لطيف، أشهر معلقى كرة القدم بين الخمسينيات والسبعينيات، يستثمر الوقت الضائع، أثناء المباريات التى يصفها، فى تسلية مشاهدى التليفزيون بالحديث عن تاريخ اللاعبين وقوانين اللعبة، وذكرياته فى الملاعب، ولايكف طوال ذلك عن شكر الجميع: رئيسى الناديين المتنافسين، وحكم المباراة.، وسعادة الباشا مدير الأمن، وجنود الأمن المركزى ورجال الأسعاف، والصحفيين وجمهور الحاضرين فى الملعب، والمشاهدين فى البيوت، وباعه الكازوزة بين المدرجات حتى أصبحت تشكرات الكابتن لطيف موضوعا للتندر، لأنه مبالغته فى شكر الجميع وبدون استثناء، وبنفس الحرارة، لم يكن لها معنى الا أنه لايشكر أحدا..!

ومع أن الرئيس الفلسطينى «ياسر عرفات» قد حرص فى الكلمة التى ألقاها فى الاحتفال الذى أقيم برئاسة أسيادنا الذين فى البيت الأبيض، على أن يشكر جميع اخوته من القادة العرب،إلاّ أن المسئولين فى الاردن، ثم فى مصر غضبوا، لأن «عرفات» لم يشكرهم بالأسم، وتعرض «أبو عمار» لحملة صحفية ضارية، تتهمه بالجحود ونكران الجميل وقال الأردنيون أنه تجاهل تضحيات الأردن من أجل القضية الفلسطينية، وآخرها أن الوفد الأردنى فى مفاوضات السلام، كان يستطيع منذ شهور ، أن يسترد الجزء المحتل من الأراضى الاردنية من اسرائيل، ولكنه رفض انتظارا لحدوث تقدم فى المسار الفلسطينى، وقالت الصحف المصرية أن الرئيس الفلسطينى لم يشكر مصر ، مع أن كريستوفر قد شكرها، مع أنها كانت شريكا كاملا فى مفاوضات أوسلو السرية، لأنه لايريد أن يعترف بالخطأ أو أن يقر بأن الرئيس المصرى الراحل أنور السادات كان على حق ، وأنه سبق عصره، بعشرين سنه ولو أن «أبو عمار» لم يعارضه آنذاك، لحصل على أفضل مما حصل عليه الآن!

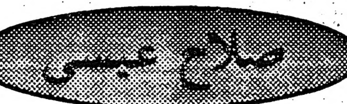
ولابد أن هناك عربا آخرين قد غضبوا من عرفات لأنه لم يشكرهم، مع أن الشائع عنه، هو أنه من مدرسة الكابتن لطيف، وقد ظل ثلاثين سنه يبوس الجميع ويحضن الجميع، ويشكر الجميع على مايقومون به من أجل القضية، وكان كثيرون يتندرون على ذلك إذ كانوا يعرفون أن أحدا لم يفعل شيئا من أجل القضية، ، ولكننى كنت اومن دائما أن أى زعيم فلسطينى لابد وأن يكون بواسا حضانا. والا فكيف يسترد أرضة التى ضاعت، ويرعى شعبه الذى تشتت بين المنافى والفيافى ، ويسوس قضيته فى غابة النظام الدولى المليئة بالحيتان والمصالح، وغابة النظام العربى الميكيافيلى، الذى لايتفق على شئ مالم يبوس هذا ، فيغضب ذاك، فيحضنه ليغضب ذلك فيشكره على مالم يفعله، أو على مايستحق عليه،، ، لا الشكر، بل الضرب بالصرمة القديمة.

والواقع أننى لم أجد محلا من الاعراب، للقول بأن عرفات لم يشكر مصر لأنه لايريد الاعتراف بأن السادات كان بعيد النظر، وقد ذكرنى هذا بالشاعر الصعلوك أحمد فؤاد نجم، وهو من كبار البواسين الحضانين فى التاريخ العربى المعاصر ، فقد علمنا ذات سجن، بأن هناك ضابطا من مباحث أمن الدولة هو المسئول عن اغلاق الزنازين علينا طوال اليوم، وعن مصادرة حقوقنا القانونية المشروعة، وانتدب «نجم» نفسه لقياده المقاومة، فكان يفتح عينيه فى الصباح، لينادى علينا بصوت عال يصل الى من يعنيه الأمر قائلا «صباح الخير ياصلاح ياعيسى يامباحث ياابن الكلب» «ليرد كل منا عليه التحيه بأحسن منها قائلا :«صباح الفل ياجم، يامباحث ياوسخ» فكان الرد المنطقى مزيدا من سوء المعاملة، الى أن قررنا تصعيد الاشتباكات، والدخول فى حرب مع العدو، فأعلنا الأضراب عن الطعام، حتى نسترد «حقوقنا المشروعه»، واخترنا «نجم» قائدا له، وجاء رد «العدو» على صورة حملة عسكرية، اقتحمت العنبر بقيادة ضابط المباحث المشتوم اعلاه، واخرجتنا جميعا، واوقفتنا فى صف واحد، ليهمس كل منا فى إذن الأخر بأننا سنقاوم حتى آخر رجل، وكان القائد «نجم» هو آخر الذين أخرجو، ونظرنا اليه بفخر، وهو يضع كفه متعامدة على جبهته ليتوقى وهج الشمس، ثم يستعرضنا ونحن فى انتظار أوامرة ببدء الحرب، ويستعرض «العدو» ليفتر ثغرة عن ابتسامة واسعة، ويقفز ليحتضن ضابط المباحث ويبوسه ويطبطب على ظهره وهو يقول: ازيك يامحمود.. ازيك ياحبيبى!. وعندما عاتبناه على تخاذلة، وانهزاميته، وتخلية عن قيادة المعركة، لمجرد أن الضابط كان جارا له وهما أطفال، قال: هوّ مباحث صحيح...بس جدع جدا!

وإذا كان صحيحا أن السادات قد سبق الجميع فى الجلوس على حجر كيسنجر ثم فى الارتماء فى احضان بيجن، وهو يقول «ازيك «يامحمود».. ازيك ياحبيبى» وأول من اكتشف أن كليهما «مباحث...بس جدع جدا»، فليس معنى ذلك أنه كان بعيد النظر، بل معناه أنه كان سريع الخيبة... ومن الصحيح كذلك أن الحى ابقى من الميت، من حق «ابو عمار» أن يدخر تشكراته واحضانه وقبلاته ، لمن فى يدهم مقاليد أمور الدنيا، لذلك شكر الرئيس «كلينتون»، ولولا أن تقاليد البيت الأبيض، لاتجيز تبادل القبلات والاحضان علنا، . لباسه وحضنه وقا له : ازيك ياكلينتون.. ازيك ياحبيبى!

ومن حق أبو عمار أن يرد على الذين هاجموه لأنه لم يشكرهم سائلا: أشكركم على ايه ياحسره؟- وهو سؤال وجيه، يذكرنى بتلك النادرة التى تقول أن زوجة من النوع المدقدق أعدت وجبه عشاء فاخرة من الملوخية بالارانب لتقدمها لزوجها فى ليلة عودته الأسبوعية، من مكان عمله بالصحراء لتكون مقدمة سعيدة، لسهرة زوجية سعيدة، لكن الزوج ماكاد يتعشى حتى راح فى نوم عميق، وتكرر ذلك فى الأسبوع الثانى والثالث وسألها بمجرد وصوله فى المرة العاشرة،سألها وهو يفرك يديه قائلا: هيه عملتى الأرانب؟!. فمصمصت بشفتيها ودقت بيدها على صدرها، وهى تقول بلهجة ذات معنى: أرانب على إيه ياحسره؟.. فرد عليها فورا: على ملوخية ياوليه!

وأوجع الدموع هو ماينتهى بالضحكات!



اعلام فلسطينية وصور لعرفات فى تظاهرة تأييد للاتفاق فى القدس الشرقية